

تقرير حقوق الإنسان لعام 2016 في السودان

الملخص التنفيذي

السودان جمهورية تتركز السلطة فيها بيد الرئيس السلطوي عمر حسن البشير ومجموعة من المقربين منه. حافظ حزب المؤتمر الوطني على السيطرة على الحكومة، ليواصل 27 عاماً من السلطة السياسية شبه المطلقة. عقدت البلاد آخر انتخابات وطنية (لانتخابات الرئاسية والمجلس الوطني) في نيسان/أبريل 2015. قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية الانتخابات بعد فشل الحكومة في تلبية شروطها المسبقة، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية، وإجراء "حوار وطني" شامل، وتعزيز بيئة مؤاتية للحوار بين الحكومة والمعارضة بشأن الإصلاحات اللازمة وعملية السلام. وفي فترة ما قبل الانتخابات، اعتقلت قوات الأمن العديد من أنصار وأعضاء وقادة الأحزاب التي قاطعت الانتخابات وصادرت العديد من الصحف، وكانت هذه بمثابة ظروف وصفها المراقبون بأنها أوجدت بيئة قمعية لا تساعد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفقاً للمفوضية القومية للانتخابات التي تسيطر عليها الحكومة، شارك 46 بالمائة فقط من الناخبين المؤهلين في الانتخابات، لكن البعض الآخر يعتقد أن الإقبال كان أدنى من ذلك بكثير. أعلنت المفوضية القومية للانتخابات فوز الرئيس عمر البشير بالانتخابات بنسبة 94 بالمائة من الأصوات.

لم تسيطر السلطات المدنية في بعض الأحيان بشكل فعال على قوات الأمن. وكانت هناك بعض العناصر المسلحة التي لم تحدد بشكل صريح الجهة الأمنية التي تنتمي إليها، مما جعل من الصعب معرفة الهيئة التي تسيطر على أعمالها. في كانون الثاني/يناير 2015، وسع البرلمان الذي يعد أغلبية أعضائه من حزب المؤتمر الوطني صلاحيات جهاز الأمن والمخابرات الوطني لتشمل سلطات كانت تناط بالقوات المسلحة.

ومنذ كانون الثاني/يناير 2014، أطلق الرئيس مبادرة الحوار الوطني الهادفة إلى حل التحديات السياسية والاجتماعية الداخلية في البلاد. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، اختتمت القوى السياسية المعارضة الجلسة النهائية للحوار بالتوقيع على الوثيقة الوطنية التي تشمل الملامح العامة للدستور المستقبلي الذي تقوم المؤسسات الانتقالية بوضع اللمسات الختامية على تفاصيله. قاطعت معظم جماعات المعارضة مبادرة الحوار الوطني، حيث شكك العديد منها بالالتزام الحكومة تجاه حوار حقيقي وبناء السلام. وفي تلك الأحيان، استمرت المفاوضات المتوازية بين الحكومة وحركات المعارضة الأخرى بشكل رئيسي تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

وفي شهر آذار/مارس وقعت الحكومة بشكل منفرد على خارطة الطريق التي اقترحتها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في خطوة لتقريب وجهات النظر فيما يتصل بوقف مراقب للأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. وبتاريخ 17 حزيران/يونيو، أعلن الرئيس عمر حسن البشير وقف من جانب واحد لإطلاق النار لمدة أربعة أشهر في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان (ما يشار إليهما عادة بـ "المنطقتين") بالإضافة إلى إنهاء العمليات العسكرية الهجومية في دارفور. وفي آب/أغسطس، وقعت الحركات المسلحة الرئيسية والأحزاب المعارضة المقاطعة على خارطة الطريق التي طرحها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وفي تشرين الأول/أكتوبر، مدد الرئيس عمر حسن البشير وقف إطلاق النار لشهرين إضافيين، ثم أعلن بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر عن تمديد وقف الأعمال القتالية لمدة شهر واحد في مناطق الصراع.

كانت أهم ثلاثة مشاكل لحقوق الإنسان عدم قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم، وعمليات القصف الجوي للمناطق المدنية من قبل قوات الجيش والهجمات على المدنيين من قبل الحكومة والمجموعات المسلحة الأخرى في مناطق الصراع، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى ارتكبتها جهاز الأمن والمخابرات الوطني مع الإفلات من العقاب بفضل الصلاحيات الأمنية الخاصة التي منحها له النظام. شنت الحكومة بتاريخ 14 كانون الثاني/يناير هجوماً جويًا وبريًا مكثفًا ضد معقل حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة في دارفور. وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أسفرت هذه الحملة عن نزوح أكثر من 44,700 شخصاً بحلول 31 كانون الثاني/يناير. وفي شباط/فبراير، أسست الحكومة في دارفور مكتباً فرعياً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز قدرة اللجنة على مراقبة حقوق الإنسان في دارفور. وفي الوقت نفسه، شنت قوات برية تتألف من قوات الدعم السريع وحرس الحدود هجمات ضد أكثر من 50 قرية في محاولة لطرد المعارضة المسلحة. وغالباً ما شملت الهجمات على القرى قتل وضرب المدنيين، والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، والتهجير القسري، ونهب وحرق قرى بأكملها، وتدمير مخازن المواد الغذائية وغيرها من البنى التحتية الضرورية للبقاء على الحياة، بالإضافة إلى الهجمات على الأهداف الإنسانية، بما في ذلك مرافق المساعدات الإنسانية وقوات حفظ السلام. في أيلول/سبتمبر، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً يزعم أنه حتى شهر أيلول/سبتمبر، اعتمدت الحكومة تكتيكات الأرض المحروقة واستخدمت الأسلحة الكيماوية في منطقة جبل مرة في دارفور. ولم يتمكن مراقبو الأمم المتحدة من التحقق من مزاعم استخدام الأسلحة الكيماوية، ويرجع ذلك جزئياً إلى منع وصولهم إلى جبل مرة، بما في ذلك من قبل قادة من المتمردين المواليين لفصيل عبد الواحد. وبحلول نهاية العام، لم يتم تقديم أدلة دامغة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتستخلص أن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت.

استمر جهاز الأمن والمخابرات الوطني في إظهار نمط من التجاهل واسع النطاق لسيادة القانون، حيث ارتكب انتهاكات كبيرة مثل عمليات القتل غير القانونية والخارجة عن نطاق القضاء، والتعذيب، والضرب، والاعتداء، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاعتقال التعسفي والاحتجاز من قبل قوات الأمن، وفرض ظروف قاسية ومهددة للحياة في السجون، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والسجن لفترات مطولة قبل المحاكمة، وعرقلة المساعدات الإنسانية، وتقييد حرية التعبير، وحرية الصحافة، والتجمع، وتكوين الجمعيات، والحرية الدينية، وحرية التنقل، وترهيب وإغلاق منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

وتضمنت الانتهاكات المجتمعية أيضاً التمييز ضد المرأة، والعنف الجنسي، وعمليات ختان الإناث / تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر، واستخدام الأطفال كجنود، وإساءة معاملة الأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال، والاتجار بالأشخاص، والتمييز ضد الأقليات العرقية والدينية والأشخاص من ذوي الإعاقات، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز، وحرمان العمال من حقوقهم، وعمالة الأطفال.

لم تحقق السلطات الحكومية في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني ولا قوات الجيش ولا أي فرع آخر من فروع الأجهزة الأمنية، مع استثناءات محدودة تتعلق بالشرطة الوطنية. أخفقت الحكومة في تقديم تعويضات مناسبة لعائلات ضحايا إطلاق النار خلال تظاهرات أيلول/سبتمبر 2013، كما أنها لم تتح تحقيقاتها للعموم، ولم تحاسب مسؤولي الأمن. وبقي الإفلات من العقاب مشكلة وسط كافة فروع قوات الأمن.

القسم 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وأعمال قتل أخرى غير مشروعة أو بدوافع سياسية

وردت تقارير عديدة مفادها أن القوات الحكومية والمليشيات العرقية ارتكبت أعمال قتل عشوائية وغير شرعية ضد مدنيين لعلاقتهم بالنزاع في دارفور والمنطقتين. وخلافاً للسنوات السابقة، كانت الانتهاكات في أبيي في الغالب نتيجة للعنف القبلي.

استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة المميتة ضد المدنيين والمتظاهرين والمعتقلين، بما في ذلك في مناطق الصراع (طالعوا القسم 1.ز).

بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير، احتجزت عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني صالح قمر ابراهيم، طالب من دارفور مؤيد لمنظمة طلابية سياسية تابعة لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بعد مشاركته في ندوة سياسية. وفقاً لأفراد أسرته، ألقته عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني خارج منزل أسرته في نفس اليوم وهو في حالة حرجة. وأخذته عائلته على الفور إلى المستشفى، حيث أوصى الطبيب في اليوم التالي بنقله من دارفور إلى الخرطوم لتلقي العلاج. إلا أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني رفض الطلب، وتوفي صالح قمر ابراهيم في نفس اليوم. حتى نهاية العام، لم تفصح الحكومة عن نتائج التحقيق.

وردت تقارير عديدة عن انتهاكات مشابهة للأمتلة التالية: بتاريخ 20 نيسان/أبريل، أمرت إدارة جامعة كردفان إغلاق الجامعة إلى أجل غير مسمى بسبب مقتل الطالب أبو بكر هاشم، الذي يزعم أنه قتل من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني خلال حملة الانتخابات الطلابية في جامعة الأبيض بشمال كردفان في 19 نيسان/أبريل. وظلت الجامعة مغلقة حتى 31 تموز/يوليو حين أعيد فتحها مع تواجد عناصر الشرطة المدججين بالسلاح. بتاريخ 28 نيسان/أبريل، أمرت إدارة جامعة أم درمان الأهلية بإغلاق الجامعة إلى أجل غير مسمى بعد مقتل الطالب محمد الصادق خلال الصدامات التي اندلعت في حرم الجامعة بتاريخ 27 نيسان/أبريل بين طلاب موالين للحكومة وآخرين ينتمون لقوى المعارضة، ولم تتاح التحقيقات للجمهور.

في عام 2014، استخدمت قوات الأمن القوة والذخيرة الحية لتفريق طلاب في جامعة الخرطوم كانوا يتظاهرون ضد تصاعد العنف في دارفور. توفي أحد الطلاب ويدعى علي أبكر موسى إدريس من جراء إصاباته، ولم تنشر الحكومة مع حلول نهاية العام أي تقرير حول الحادث.

أعلنت الحكومة في شهر آب/أغسطس 2015 أنها ستدفع تعويضات لعائلات ضحايا تظاهرات أيلول/سبتمبر 2013. وأفاد المجلس الاستشاري السوداني لحقوق الإنسان أن 81 من أصل 85 أسرة وافقت على قبول التعويضات المالية، في حين طلبت 4 عائلات رفع دعاوى لدى المحكمة. وقدر مراقبون أن الاحتجاجات أسفرت عن 200 حالة وفاة. وفقاً للحكومة، فإن العائلات التي لم يتم تحديدها في البداية للحصول على تعويضات ستكون مستحقة للحصول عليها إذا قررت المحكمة ذلك. ومن غير المعروف ما إذا كان هذا القرار معروفاً من قبل العموم. ذكرت وسائل الإعلام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2015 أن وزارة العدل خصصت ثلاثة ملايين جنيه سوداني (450,000 دولار) لتعويض عائلات 85 ضحية في الاحتجاجات - بما يعادل 40,000 جنيه سوداني (6,000 دولار) لكل عائلة. كما تم تخصيص 35 مليون جنيه سوداني (5,3 مليون دولار) لتعويض الضحايا الذين عانوا من أضرار في الممتلكات. أوصى بعض أعضاء البرلمان بتأجيل التعويضات إلى حين تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة، بينما اقترح أعضاء آخرون أنه ليس هناك داع

للتعويضات ولا للملاحقة القضائية لأن قوات الأمن كانت تتصرف ضمن سلطتها الرسمية. مع حلول آب/أغسطس، لم تكن الحكومة قد أصدرت التقرير حول أحداث أيلول/سبتمبر 2013، كما لم يبلغ أي من المحامين الذين يمثلون عائلات الضحايا عن حصول موكلهم على تعويضات. ونشر ناشط بارز مقالة يتحدى فيها الحكومة بنشر اسم أي فرد من أفراد العائلات التي تم تعويضها، ولم تقدم الحكومة رداً على ذلك. أفاد محامي أحد العائلات أن معظم العائلات تفضل العدالة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات بدلاً من التعويضات المالية.

وخلال العام ظلت هناك مذكرتي اعتقال بحق الرئيس عمر البشير صادرتين عن المحكمة الجنائية الدولية في عامي 2009 و 2010 بتهم ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وعلى الرغم من ذلك، استمر الرئيس عمر البشير في السفر تلبية لدعوات من دول من بينها إثيوبيا، والصين، ومصر، والسعودية، وأوغندا، وتشاد، ورواندا، وموريتانيا، وجيبوتي، والمغرب، وغينيا الاستوائية، والإمارات العربية المتحدة.

ب. اختفاء الأشخاص

وردت تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية. وكما هو الحال في السنوات الماضية، شملت هذه التقارير حوادث اختفاء لأشخاص في المناطق التي لا تشهد صراعا وأيضاً في مناطق الصراع.

بتاريخ 5 أيار/مايو، كان تسعة طلاب متظاهرين من جامعة الخرطوم يطلبون المشورة القانونية في مكتب المحامي نبيل أديب عندما دخلت عناصر من جهاز الأمن والمخابرات الوطني المكتب عنوة وضربوا موظفي وزبائن المحامي أديب بشدة ثم اقتادوا الطلاب وأحد الموظفين إلى أماكن مجهولة تبين فيما بعد أنها مرافق تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم وأم درمان. كما اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني ستة طلاب متظاهرين آخرين من منازلهم ومنازل أصدقائهم. وبعد ضغوط محلية ودولية، تم إطلاق سراح الطلاب الأربعة عشر. وورد أنهم جميعاً تعرضوا لإساءات جسدية ولفظية بينما كانوا محتجزين لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وبدأت على بعضهم علامات واضحة للتعذيب. بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، بقي عاصم عمر، وهو الطالب الخامس عشر الذي اعتقل بشكل منفصل في حرم جامعة الخرطوم قيد الاحتجاز بتهمة قتل رجل شرطة، وكانت المحاكمات جارية، على الرغم من التأخير المطول.

وفقاً للحكومة، أدار جهاز الأمن والمخابرات الوطني مكاتب معلومات عامة لتلقي الاستفسارات حول أفراد الأسر المفقودين أو المحتجزين. وفي كثير من الأحيان ذكرت عائلات الأفراد المفقودين أو المحتجزين أن مثل هذه الاستفسارات لم يتم الرد عليها. في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، اعتقلت الحكومة عشرات الأشخاص على مرأى من الشهود العيان لكنها أنكرت في وقت لاحق أنها تحتجز أيًا منهم. كانت الشرطة الوطنية في بعض الحالات تعترف باعتقال الأشخاص وتحويلهم إلى عهدة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، إلا أن جهاز الأمن والاستخبارات الوطني لم يعترف بعد ذلك بوجودهم في عهده.

لم تطرأ تطورات على مزاعم اختطاف جهاز الأمن والمخابرات الوطني للناشطة السياسية ساندر كدودة في نيسان/أبريل 2015.

كانت القوات الحكومية وعناصر إجرامية مسلحة مسؤولين عن اختفاء المدنيين وعمال الإغاثة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين في مناطق النزاع (طالعوا القسم 1.ز).

ج . التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور الوطني المؤقت لعام 2005 التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة، لكن قوات الأمن والجماعات المتحالفة مع الحكومة والجماعات المتمردة والفصائل العرقية استمرت في تعذيب وضرب ومضايقة من يشتبه بأنهم من الخصوم السياسيين ومن أنصار المتمردين وغيرهم.

وفقاً لتفسير الحكومة للشريعة الإسلامية، ينص قانون العقوبات على فرض عقوبات بدنية على الجناة، وتشمل هذه العقوبات جلد الجاني، وبتز أطرافه، ورجمه، وعرض جثته على الجمهور بعد تنفيذ عقوبة الإعدام فيه، على الرغم من أن الدستور يحظر ذلك. وباستثناء الجلد، كان استخدام مثل هذه العقوبة الجسدية نادراً. عادة ما فرضت المحاكم عقوبة الجلد خاصة على من يصنع أو يتعاطى الكحول.

ينص القانون على أن تحقق الشرطة والنيابة العامة في الوفيات التي تحدث في مراكز الشرطة، بغض النظر عن السبب المشتبه به. تم في بعض الأحيان التحقيق في الأسباب المشبوهة لحالات الوفاة التي تحدث أثناء الاحتجاز، لكن لم تكن هناك ملاحظات قضائية. على سبيل المثال، اعتقلت السلطات في تشرين الثاني/نوفمبر رجلاً إثر عودته من إسرائيل. توفي الرجل أثناء الاحتجاز، حيث زعم أن ذلك كان نتيجة سقوطه من النافذة، على الرغم من أن المبنى يضم نوافذ مغلقة.

دعا الرئيس كلا من النائب العام ورئيس القضاء أن يضمنوا الحماية القانونية الكاملة للشرطة أثناء أداء واجباتها كما ذكر أنه يجب على الشرطة أن تحقق مع عناصر الشرطة فقط عندما يلاحظ أنهم تجاوزوا سلطاتهم.

وفقاً لنشطاء المجتمع المدني في الخرطوم ومحتجزين سابقين ومنظمات غير حكومية، عرّضت قوات الأمن الحكومية (بما فيها قوات الشرطة، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، وعناصر الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية) الأشخاص المحتجزين لديها للضرب والتعذيب الجسدي والنفسي، بما فيهم المنتمين للمعارضة السياسية، ونشطاء دينيين، ونشطاء المجتمع المدني، وصحافيين. وشمل ذلك التعذيب وغيره من أنماط سوء المعاملة والعزل لفترات طويلة، والتعريض لدرجات حرارة متغيرة بشكل كبير، والصدمات الكهربائية، والإخضاع لأوضاع مجهدة. وزعمت بعض الإناث المعتقلات أنهن تعرضن للتحرش والاعتداء الجنسي من قبل عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وأفاد بعض المعتقلين السابقين أنه تم حقنهم بمادة مجهولة دون موافقتهم. كما أفاد العديد من المعتقلين السابقين، بما فيهم طلاب، أنهم أرغموا على أخذ المسكنات التي تسبب الخمول والفقدان الشديد للوزن. وأفرجت الحكومة عن الكثير من هؤلاء الأفراد في وقت لاحق دون توجيه تهم إليهم.

اعتقلت السلطات الحكومية أعضاء برابطة طلاب دارفور خلال العام. وعند الإفراج عنهم، ظهر على العديد منهم علامات واضحة للتعذيب البدني الشديد. كما ورد أن القوات الحكومية استخدمت الذخيرة الحية لتفريق حشود من طلاب متظاهرين من دارفور. ووردت تقارير عدة عن ممارسة عنف ضد أفراد عائلات الطلاب الناشطين.

احتجزت قوات الأمن مناوئين سياسيين بمعزل عن الاتصال الخارجي، بدون توجيه تهم، وعذبته. وتم احتجاز بعض المعتقلين السياسيين في زنانات منفصلة في السجون العادية، كما جرى اعتقال العديد منهم

بدون السماح لهم بالاتصال مع أفراد العائلة أو الحصول على العلاج الطبي. أكدت منظمات حقوق الإنسان أن جهاز الأمن والاستخبارات الوطني كان يدير "بيوت الأشباح" التي يحتجز فيها شخصيات معارضة وناشطين بارزين في مجال حقوق الإنسان بدون أن يقر بأنهم رهن الاعتقال، وكانت فترات هذه الاعتقالات مطولة في بعض الأحيان.

وتعرض الصحفيون للضرب والتهديد والترهيب (طالعوا القسم 2.أ).

يحظر القانون ارتداء (ما يعتبره) أزياء غير محتشمة ويعاقب المخالفين بـ 40 جلدة كحد أقصى أو تسديد غرامة أو كلا العقوبتين. اعترف مسؤولون أن السلطات طبقت تلك القوانين بشكل أكبر على النساء مقارنة بالرجال، كما تم تطبيق القانون على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. منعت المحاكم بعض النساء المعتقلات من الخروج بكفالة، على الرغم من استحقاقهن للخروج بكفالة بموجب القانون.

وردت تقارير عديدة عن انتهاكات مشابهة للمثال التالي: بتاريخ 25 حزيران/يونيو، اعتقلت شرطة النظام العام عدة شباب وشابات في الخرطوم بتهمة ارتداء ملابس غير محتشمة، وفقاً لقانون النظام العام. وأثناء حملة الاعتقال، تم أيضاً اعتقال كافة النساء اللاتي لم يغطين شعرهن. كما اعتقلت شرطة النظام العام شابين أيضاً لارتدائهما سراويل قصيرة. ووفقاً لتقارير المنظمات غير الحكومية، أفرجت شرطة النظام العام عن الشابات والشباب في وقت لاحق من نفس اليوم بدون توجيه اتهامات.

ارتكبت قوات الأمن والجماعات المتمردة والأفراد المسلحين أعمال عنف جنسي ضد النساء في جميع أنحاء البلاد، وكانت الانتهاكات أوسع انتشاراً في مناطق النزاع (طالعوا القسم 1.ز).

بحلول نهاية العام، لم تُجرى أية تحقيقات بشأن ادعاءات الاغتصاب الجماعي في ثابت بدارفور (طالعوا القسم 6).

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

لا تكشف وزارة الداخلية بشكل عام عن معلومات حول الأوضاع الفعلية في السجون، ولم تتوفر معلومات حول عدد السجناء القاصرين والإناث.

الأوضاع الفعلية: بقيت الأوضاع داخل السجون في كل أرجاء البلاد قاسية ومكتظة للغاية ومهددة للحياة. تشرف على السجون الإدارة العامة للسجون والإصلاح، وهي فرع من الشرطة الوطنية وتتبع لوزارة الداخلية. لكن وفقاً لنشطاء حقوق الإنسان ومعتقلين سابقين تم الإفراج عنهم، احتجز مسؤولو الاستخبارات العسكرية مدنيين في منشآت عسكرية، خاصة في مناطق الصراع.

بموجب التقارير، كانت الأوضاع بشكل عام، بما في ذلك الطعام والأوضاع الصحية والمعيشية أفضل في مرافق الاحتجاز والسجون النسائية، مثل السجن الاتحادي للنساء في أم درمان، مقارنة مع مرافق الاحتجاز والسجون للرجال مثل سجن كوبر أو أم درمان. في الخرطوم، لم يتم احتجاز القاصرين مع البالغين من السجناء لكن ورد أنهم احتجزوا مع بالغين في مناطق أخرى من البلاد.

في كثير من الأحيان لم تكن العناية الصحية والتدفئة والتهوية والإنارة كافية. لم يتمكن بعض السجناء من الحصول على الأدوية أو الفحوص الطبية. وعموماً وفرت السلطات الطعام والماء والصرف الصحي للسجناء، على الرغم من أن نوعية هذه الخدمات كانت على الحد الأدنى. وفي حين اعتمد السجناء في الماضي على أقاربهم أو أصدقائهم للحصول على وجبات الطعام، لم يعد يسمح للعائلات بتوفير الطعام أو الأشياء الأخرى لأفراد عائلتهم المسجونين. ولم يتوفر لمعظم السجناء سرائر نوم، واختلفت أوضاع التهوية والإنارة بين السجون، كما كان الاكتظاظ في السجون مشكلة كبيرة.

وردت تقارير عن حدوث وفيات في السجون ومراكز الاحتجاز بانتظار المحاكمة بسبب الإهمال، لكن لم تتوفر أرقام شاملة بهذا الشأن. أشارت صحف محلية إلى وفيات يُشتبه أنها حدثت نتيجة تعذيب من قبل الشرطة (طالعوا القسم 1.أ). كما أفاد مدافعون عن حقوق الإنسان عن وفيات إضافية حصلت بسبب الظروف القاسية مثل الحرارة الشديدة ونقص المياه في منشآت عسكرية.

ذكرت وكالة السودان للأنباء في شهر آذار/مارس أن وزارة العدل سوف تطلق سراح 1749 سجيناً لتخفيف الاكتظاظ. وشمل المفرج عنهم 431 سجيناً من سجن دبك، و 70 سجيناً من سجن كوبر، و 84 سجيناً من سجن أم درمان للرجال، و 521 امرأة بصحبتهم 107 من الأطفال من سجن أم درمان للنساء، و 479 سجيناً من سجن سوبا والجريف، و 164 من سجن الهدى. ولم يعرف ما إذا كان من بين المفرج عنهم سجناء سياسيين أو متمردين تم القاء القبض عليهم.

أفادت وسائل الإعلام في شهر آذار/مارس أن سجن نيالا الذي بني ليستوعب 650 سجيناً احتوى على أكثر من 1000 سجين.

رفضت السلطات بشكل منتظم زيارات من أفراد الأسرة ومن المحامين لسجناء محتجزين في مرافق جهاز الأمن والمخابرات، وأيضاً من ممثلي الحكومات الأجنبية في حالة السجناء الأجانب. وذكر بعض المعتقلين السابقين أن قوات الأمن احتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي، وكانت تتعرض لهم بالضرب، وتحرّمهم من الطعام والماء واستخدام المراحيض، كما كانت ترغمهم على النوم على الأرض الباردة.

تم احتجاز السجناء السياسيين في أقسام خاصة داخل السجون. احتوى سجن كوبر، وهو السجن الرئيسي في الخرطوم، على أقسام منفصلة للسجناء السياسيين وأخرى للمدانيين في جرائم مالية وغيرهم. كانت زنانات الاحتجاز في سجون أم درمان تعرف من قبل النشطاء المحليين بلقب "الثلاجات" بسبب شدة برودتها التي يتم التحكم بها وأيضاً لافتقارها للنوافذ وأشعة الشمس.

وكان عدد الوفيات في السجن غير معروف. في 18 آب/أغسطس، أفادت صحيفة سودان تريبيون أن خمسة معتقلين ينتمون إلى حركة العدل والمساواة/فصيل دجو توفوا بسبب مرض السل نتيجة للإهمال وشدة الاكتظاظ ورفض سلطات السجن السماح بإرسال السجناء لتلقي العلاج.

وذكر المعتقلون تعرضهم للعنف الجسدي على أيدي الحراس، كما أفاد المعتقلون السياسيون عن تعرضهم لمعاملة أكثر قسوة. وروى أحد المعتقلين السابقين كيف أُجبر على ضرب معتقل آخر بينما كان الاثنين معصوبي العين. وأفاد أنه لم يكن يعرف من كان يضرب إلا بعد أن بدأ المحتجز الآخر يصرخ من الألم. وروى معتقلون سابقون وقائع جلسات ضرب دامت لساعات طويلة قام خلالها عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني بجمع عدة سجناء ثم نقلوهم إلى غرفة كبيرة وضربوهم بقبضة اليد والأسلحة.

ورد أن الجماعات المتمردة في دارفور وفي المنطقتين احتجزت أشخاصاً في مناطق معزولة ضمن أماكن احتجاز تشبه السجن.

النواحي الإدارية: كان من الصعب التحقق من دقة واكتمال سجلات إدارة السجون، وذلك لأن الحكومة كانت تعتبر هذه المعلومات سرية ولم تفتشي عنها. لم يكن مسؤولو السجن يعرفون دوماً عدد السجناء الذين يحتجزهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني بالسجون.

ورد أن الشرطة سمحت ببعض الزوار، بما في ذلك أفراد الأسر والمحامين، أثناء احتجاز السجناء وأثناء جلسات الاستماع القضائية. نادراً ما كان يسمح للمعتقلين السياسيين والسجناء الآخرين المحتجزين لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني بزيارات من المحامين أو أفراد العائلة، على الرغم من الطلبات المتكررة للسماح بالزيارة. وعموماً لم يتاح للزوار الوصول إلى السجناء المحتجزين لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

قدم رجال الدين المسيحي خدمات دينية في السجون، ولكن الاستفادة منها كانت غير منتظمة وتختلف من سجن لآخر. وسُمح للأئمة بالدخول لتأدية صلاة الجمعة.

لم يكن هناك أمناء مظالم أو مفتش عام معني بالسجون على وجه التحديد. كان المفتش العام للشرطة، ووزير العدل، والسلطة القضائية هم الجهات المخولة بتفتيش السجون.

المراقبة المستقلة: لم تسمح الحكومة بالمراقبة غير المقيدة من قبل مراقبين مستقلين غير حكوميين مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما لم يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون خلال العام وطلب منها الحصول على تصاريح للسفر إلى مناطق الصراع. كان أغلب نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر يتمثل في معرفة أماكن الأشخاص المفقودين وجمع شمل الأسر المشتتة بسبب الصراع.

منعت الحكومة الدخول غير المقيد للبعثات الدبلوماسية من أجل الزيارات القنصلية. ونادراً ما كان يتم إخطار البعثات الدبلوماسية عند إلقاء القبض على مواطنين من بلادهم. عندما يتم إبلاغ السفارات باعتقال مواطني بلدانها، كان يسمح لممثلي السفارات التحدث مع عائلة المحتجزين ومحاميهم، ولكن لم يسمح لهم بزيارة السجناء، ولم يُسمح بالدخول إلى مراكز الاحتجاز التابعة للاستخبارات العسكرية أو جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

أسفحت وزارة العدل في بعض الأحيان المجال أمام البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (اليوناميد) بزيارة السجون الحكومية في دارفور، لكن مع بعض القيود. رفضت الحكومة في معظم الحالات السماح بالإطلاع على ملفات أو سجلات معينة أو الوصول إلى سجناء محددتين. وعلى هذا النحو، لم تتمكن البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور من التحقق من السجناء الذين زعم أنهم محتجزون بشكل غير قانوني كسجناء سياسيين احتجزهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني بدون إخضاعهم لمراحل العملية القضائية. تمكن قسم حقوق الإنسان من الوصول غير المقيد إلى السجون العامة (باستثناء مراكز الاحتجاز التابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني والمراكز التابعة للاستخبارات العسكرية) في جنوب وشمال وشرق وغرب دارفور، أما في وسط دارفور (حيث حدثت معظم النزاعات خلال العام)، فلم تتمكن البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور من الوصول إلى أي سجن أو مركز احتجاز.

سمحت الحكومة خلال العام لخبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحقوق الإنسان في السودان بالدخول إلى سجون أم درمان للرجال والنساء، حيث أطلع على ظروف الاحتجاز.

لم يتسن التحقق من أوضاع مراكز الاحتجاز التي تدار من قبل حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد و الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال في المناطق التي تسيطر عليها هذه الأطراف بسبب عدم القدرة على الوصول إليها.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الوطني المؤقت القبض على الأشخاص واحتجازهم بصورة تعسفية ويشترط إخطار الأشخاص بالتهم الموجهة لهم عند اعتقالهم. ومع ذلك، فقد بقيت عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي شائعة بموجب القانون الذي يسمح بالاعتقال بدون مذكرة قضائية والاحتجاز لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف. وفي كثير من الأحيان كانت السلطات تفرج عن المعتقلين عند انتهاء فترة الاحتجاز الأولية، لكنها كانت تعيد اعتقالهم في اليوم التالي لفترة إضافية. كما اعتقلت السلطات بشكل تعسفي، خاصة جهاز الأمن والاستخبارات الوطني، المعارضين السياسيين ومن يُعتقد أنهم متعاطفين مع المعارضة (طالعوا القسم 1.هـ).

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تتولى عدة هيئات حكومية مسؤولية الأمن الداخلي، بما فيها وزارتي الداخلية والدفاع وجهاز الأمن والمخابرات الوطني. حاولت الحكومة الاستجابة لبعض القتال بين الطوائف العرقية، وكانت في حالات قليلة فعالة في التوسط للتوصل إلى حلول سلمية. ومع ذلك، فللحكومة سجل ضعيف في منع العنف المجتمعي. على سبيل المثال، اشتكى العديد من السكان في دارفور بشكل روتيني من عدم وجود هيئة حكومية أو سلطة قادرة على منع أو ردع الجرائم العنيفة.

جهاز الأمن والمخابرات الوطني هو المسؤول عن الأمن الداخلي وعن كل المسائل الاستخباراتية، وهو يعمل بشكل مستقل عن أي وزارة. وسّعت التعديلات الدستورية التي أقرت في كانون الثاني/يناير 2015 سلطات جهاز الأمن والمخابرات الوطني لتشمل سلطات كانت تقتصر على الجيش والقضاء. بموجب التعديلات، يجوز لجهاز الأمن والمخابرات الوطني أن يشكل محاكم ومُنح صلاحيات أوسع للاعتقالات، كما أن ضباطه يتمتعون بحصانة من الملاحقة القانونية المعتادة. تشرف وزارة الداخلية على الشرطة الوطنية، بما في ذلك الشرطة الأمنية، والقوات الخاصة للشرطة، وشرطة المرور، وشرطة الاحتياط المركزي المدربة قتالياً، وكان هناك وجود للشرطة في جميع أنحاء البلاد. تشرف وزارة الدفاع على جميع عناصر القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك حرس الحدود ووحدات الاستخبارات العسكرية.

شكّلت الحكومة عام 2013 قوات الدعم السريع كعنصر جديد في الأجهزة الأمنية. يتولى قائد سابق في القوات المسلحة السودانية قيادة قوات الدعم السريع، لكن جهاز الأمن والمخابرات الوطني يشرف على عملياتها. ظلت قوات الدعم السريع تلعب دوراً هاماً في الحملات الحكومية ضد حركات التمرد وكثيراً ما كانت التقارير تذكر تورطها في انتهاكات حقوق إنسان بحق مدنيين. كانت الحكومة تتحكم بصرامة بالمعلومات الخاصة بقوات الدعم السريع، وغالباً ما أسفرت تعليقات الجمهور التي تنتقد قوات الدعم السريع عن الاعتقال أو الاحتجاز (طالعوا القسم 2.أ). في شهر حزيران/يونيو، قرر الرئيس أن تتبع قوات الدعم

السريع له مباشرة. في قضية واحدة على الأقل في شهر تشرين الأول/أكتوبر في ولاية النيل الأبيض، اشتبكت قوات الدعم السريع مع القوات المسلحة السودانية بعد أن تسببت قوات الدعم السريع باضطراب في مستوطنة قريبة أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا. تم استدعاء قائد القوات المسلحة السودانية على إثر ذلك (وليس قائد قوات الدعم السريع) إلى الخرطوم لتأنيبه.

في حين يكفل القانون للمسؤولين في جهاز الأمن والمخابرات الوطني الحماية القانونية فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذونها بصفتهم الرسمية، ذكرت الحكومة أن جهاز الأمن والاستخبارات الوطني كان لديه نظام محاكم داخلي لمعالجة الانضباط الداخلي والتحقيق في انتهاكات قانون الأمن الوطني، بما في ذلك إساءة استخدام السلطة بموجب القانون. كانت العقوبات تشمل السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، أو الغرامة، أو كلا العقوبتين، لعناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني المدانين. ومع ذلك، لم تتح الحكومة معلومات بشأن عدد القضايا التي استكملتها. في شهر تشرين الأول/أكتوبر كان من بين التوصيات الرئيسية للحوار الوطني إلغاء الإضافات أحادية الطرف إلى الدستور والتي تستثني جهاز الأمن والمخابرات الوطني من مرجعية النظام القضائي الوطني. على الرغم من وعود الحكومة بتنفيذ جميع توصيات الحوار الوطني، إلا أنها حتى شهر كانون الأول/ديسمبر لم تشمل الإصلاحات الخاصة بجهاز الأمن والمخابرات الوطني ضمن حزمة القوانين التي قدمتها إلى المجلس الوطني.

أفادت منظمات غير حكومية أن الاشتباكات بين متظاهرين والقوات الحكومية في شهر أيلول/سبتمبر 2013 أسفرت عن سقوط أكثر من 185 قتيل (طالعوا القسم 1.أ) أعلنت الحكومة أن وزارة العدل سوف تحقق في استخدام الحكومة للقوة. قدمت الحكومة استنتاجاتها إلى خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان في عام 2014. وخلافاً لتوصيات الخبير المستقل، لم تجعل الحكومة تقريرها الكامل متاحاً للعموم. وذكر المحامون الذين يمثلون العائلات المتضررة أن معظم العائلات لم تكن ترغب في الحصول على تعويضات ولكنها كانت تريد اعتقال ومحاكمة الجناة. كما ذكر المحامون أن عدداً قليلاً من العائلات قد قبل بالتعويضات المالية، وأن الحكومة لم تعوض أي من العائلات التي اختارت التعويض. أكد مسؤولون حكوميون أن هناك 85 عائلة فقط مستحقة للحصول على تعويض. ومن بين 85 عائلة، ادعت الحكومة أنها عوّضت بالفعل 81 عائلة. ونفت الشخصيات المعارضة دفع أية تعويضات وتحدثت الحكومة بنشر أسماء أولئك الذين تم تعويضهم، إلا أن الحكومة رفضت.

بعد الزيارة التي أجراها مسؤول حكومي أجنبي إلى دارفور في تموز/يوليو، ألقى القبض على 15 نازحاً من دارفور على خلفية اجتماعهم مع المسؤول في نيرتتي وسورتوني، كما اعتقل أيضاً موظف يعمل لصالح البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور ساعد على ترتيب الاجتماع. بحلول أيلول/سبتمبر، تم إطلاق سراح ثمانية، بما فيهم الموظف التابع للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، بينما بقي سبعة آخرون قيد الاحتجاز وتم تحويلهم إلى موقع مركزي في زانجي بدارفور. عند الضغط عليه لمعرفة تفاصيل عن هذه القضايا في شهر آب/أغسطس، ذكر مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد ياسر أحمد الحسن أنه ليس باستطاعة المجلس الاستجابة لكل حادثة انتهاك لحقوق الإنسان تنشرها وسائل الإعلام. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق سراح ستة آخرين، وبقي شخص واحد رهن الاعتقال في زانجي.

ظل انتشار الفساد ضمن الشرطة وقوات الأمن الأخرى مشكلة. ضايقت قوات الأمن بما فيهم الشرطة من يشتهبهم بأنهم معارضين للحكومة. بتاريخ 1 حزيران/يونيو، أعلنت وزارة العدل أنها أغلقت قضية حادثة وفاة ثلاثة طلاب في جامعة الجزيرة عام 2012. وأفاد المستشار العام أن التحقيقات أكدت تورط بعض أفراد

الشرطة، وأن النيابة أمرت برفع الحصانة عنهم كخطوة نحو إحالتهم إلى المحكمة. وورد أن الوزارة اتصلت بعائلات الطلاب الثلاثة بعد ذلك وعرضت عليهم تعويضات مالية بمبالغ غير معروفة، ويقال أن العائلات الثلاثة قبلت العرض.

ظل الإفلات من العقاب مشكلة خطيرة بين كافة قوات الأمن، إلا أن الجرائم التي تنطوي على ضحايا من الأطفال كانت تُحاكم بوتيرة أكبر. بجانب الاستخدام غير المنتظم للمحاكم الخاصة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني (طالعوا ما ورد أعلاه)، نادراً ما رفعت الحكومة الحصانة عن الشرطة أو وجهت التهم إلى ضباط من القوات المسلحة السودانية. وبشكل عام، فشلت الحكومة أيضاً في التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها أي فرع من فروع قوات الأمن.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

لا يُشترط الحصول على أمر قبض لاعتقال شخص بموجب قانون الأمن الوطني. ويسمح القانون للسلطات احتجاز الأشخاص لمدة ثلاثة أيام على ذمة التحقيق. يجوز للقاضي تجديد الاحتجاز بدون توجيه تهم لمدة تصل إلى أسبوعين. ويجوز لقاض أعلى أن يجدد الاحتجاز على ذمة التحقيق بشكل أسبوعي لغاية ستة أشهر بالنسبة للشخص الذي وُجهت له تهم.

يسمح القانون بالاحتجاز لمدة تصل إلى 45 يوماً قبل توجيه التهم إلى الأفراد. ويمكن لمدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني إحالة بعض القضايا إلى مجلس الأمن الوطني وأن يطلب تمديد الاحتجاز لغاية ثلاثة أشهر إضافية، مما يسمح بالاحتجاز لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف بدون توجيه تهمة. غالباً ما كانت السلطات تفرج عن المحتجزين عند انتهاء مدة احتجازهم ثم تعيد إلقاء القبض عليهم بعد ذلك بوقت قصير لفترة جديدة من الاحتجاز، وبقي مثل هؤلاء الأفراد قيد الاحتجاز لبضعة أشهر بدون توجيه تهم إليهم.

يكفل الدستور والقانون للفرد أن يحاط علماً بتفاصيل التهم الموجهة إليه عند إلقاء القبض عليه وتزويده بالترجمة إن دعا الأمر، ويشترط أن يبيت القضاء في القضية بدون تأخير غير مبرر، إلا أن اتباع هذه الأحكام كان أمراً نادراً. كان الأفراد المتهمون بتهديد الأمن القومي عادة ما تُوجّه لهم التهم بموجب قانون الأمن الوطني بدلاً عن القانون الجنائي، وكثيراً ما تم احتجازهم بدون توجيه تهم.

يسمح القانون بدفع الكفالات المالية إلا في حالة المتهمين بارتكاب جرائم تكون عقوبة المدانين بارتكابها الإعدام أو السجن المؤبد. كان في البلاد نظام لدفع الكفالات المالية، إلا أن قضايا الأشخاص الذين يفرج عنهم بموجب الكفالة غالباً ما انتظرت البت فيها لوقت طويل للغاية.

يكفل القانون للمتهمين الاتصال بالمحامين، إلا أن قوات الأمن كانت تحتجز الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي لفترات طويلة وفي أماكن غير معروفة. بموجب القانون، يحق لأي شخص أن يطلب المساعدة القانونية، ويجب إبلاغ الأشخاص بحقوقهم في الاستعانة بمحام في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام أو السجن لمدة تزيد عن عشرة سنوات أو عقوبة البتر، إلا أن الحكومة لم تكن دائماً قادرة على توفير المساعدة القانونية، وكانت منظمات المساعدة القانونية والمحامون يسدون هذه الفجوة بشكل جزئي.

الاعتقال التعسفي: اعتقل كل من الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، والاستخبارات العسكرية الأشخاص واحتجزوهم بصورة تعسفية. وغالباً ما احتجزت السلطات أشخاصاً لعدة أيام قبل إطلاق سراحهم

دون توجيه تهم إليهم، لكن تم احتجاز الكثير من الأشخاص لفترات أطول. كانت الحكومة كثيراً ما تستهدف المعارضين السياسيين والمشتبه في تأييدهم للمتمردين (طالعوا القسم 1.هـ).

في كثير من الأحيان كان مسئولو جهاز الأمن والمخابرات الوطني ينكرون وجود الأشخاص في عهدهم أو يرفضون تأكيد مكان احتجازهم. وبدلاً من الاحتجاز الرسمي، كان جهاز الأمن والمخابرات بشكل متزايد يدعوا الأفراد للقدوم إلى مكاتب جهاز الأمن والمخابرات لساعات طويلة يومياً بدون أي هدف معلن. اعتبر الكثير من مراقبي حقوق الإنسان هذه الممارسة مجرد تكتيك لتخويف ومضايقة المعارضين والنشطاء وعرقله حياتهم اليومية، والحيلولة دون قيامهم بأنشطة "معارضة"، علاوة على تجنب تسجيل الاعتقالات رسمية.

خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تم احتجاز مئات الأشخاص بدون توجيه تهم، بما فيهم عدد من النشطاء البارزين في حقوق الإنسان وقيادات الأحزاب السياسية المسجلة، وبقي بعضهم قيد الاحتجاز لأسابيع بدون زيارات من أفراد العائلة أو المحامين. وكان معظم الاعتقالات جزء من الحملة العامة التي تلت الدعوات للعصيان المدني بسبب التدابير التقيفية للحكومة. على سبيل المثال، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني الناشط البارز في حقوق الإنسان مضوي إبراهيم آدم في 7 كانون الأول/ديسمبر، وظل رهن الاعتقال بدون توجيه تهم حتى نهاية العام.

اعتقلت السلطات واحتجزت أيضاً الرعايا الأجانب بشكل تعسفي بدون توجيه تهم لهم. وفي بعض الحالات استخدمت السلطات التهريب والضغوط المالية لإجبار الرعايا الأجانب على مغادرة البلاد.

سعت الحكومة في بعض الأحيان إلى ترحيل مواطنين سودانيين مقيمين في الخارج من بلدان إقامتهم. في تموز/يوليو 2015، اعتقل وليد الحسين، وهو مؤسس موقع إخباري ناقد على الإنترنت يدعى "الراكوبة" في المملكة العربية السعودية حيث كان يقيم هو وعائلته. وتعرض الحسين لتحقيقات حول طبيعة عمله مع موقع الراكوبة، ووضع في الحبس الانفرادي بدون توجيه تهمة لأكثر من شهرين، وهدد بالترحيل إلى السودان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015 تم نقله إلى زنزانة عامة. كان أفراد عائلته يعتقدون أنه ألقى القبض عليه بناء على طلب من الحكومة السودانية التي استهدفت الحسين بسبب عمله في الماضي وكانت تسعى لإعادة ترحيله إلى السودان، إلا أن الحكومة أنكرت أي تورط لها في احتجاز الصحفي. تم الإفراج عن السيد وليد الحسين من السجن في آذار/مارس، إلا أن السلطات السعودية لم تمنحه تأشيرة الخروج لكي يغادر المملكة العربية السعودية إلا في شهر أيلول/سبتمبر.

وردت تقارير عن أفراد محتجزين بسبب دعمهم الفعلي أو المفترض للقوات المناهضة للحكومة، مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، وحركات التمرد في دارفور. أفادت منظمات غير حكومية محلية أن بعض النساء اعتقلن بسبب ارتباطهم مع رجال يشتبه في انهم من مؤيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال (طالعوا القسم 1.ز.).

الاحتجاز قبل المحاكمة: ظل اعتقال الأشخاص لفترات طويلة قبل المحاكمة أمراً شائعاً، وقد أسفرت كثرة أعداد المحتجزين وعدم كفاءة الجهاز القضائي عن تأخير المحاكمات. في القضايا التي كانت تنطوي على المتهمين السياسيين ممن اتهموا بزعزعة الأمن القومي، يجوز احتجاز المتهمين لمدة تصل لغاية أربعة أشهر ونصف، مع احتمال التمديد الإضافي لفترة الاحتجاز، قبل توجيه اتهام رسمي لهم. في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان، أعرب الخبير المستقل للأمم المتحدة بحالة حقوق الإنسان في السودان عن قلقه إزاء العديد

من التقارير التي وردت حول حالات الاعتقال المطولة بالإضافة إلى أشخاص احتجزوا بدون إمكانية الحصول على المساعدة القانونية، ودعا الحكومة إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين أو توجيه تهم لهم بارتكاب جرم معترف به وفقاً للقانون.

بقي عدد من القساوسة الذين أُلقي القبض عليهم في كانون الأول/ديسمبر 2015 قيد الاحتجاز خلال العام، وأُفرج عن بعضهم لكن طلب منهم الحضور إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني يومياً. في كانون الأول/ديسمبر 2015 أُلقي القبض على كل من كوة شمال، وحسن عبد الرحيم، والناشط المسيحي طلال كساسة. كما اعتقل أيضاً يمانى أبرهة، وفليمون حسن، وأيوب تيليان، ويعقوب نواي وأطلق سراحهم في وقت لاحق من نفس اليوم. واعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني الناشط المسيحيين بيتر جاسيك (مواطن تشيكي)، وعلي عمر، وعبد المنعم عبد المولى في كانون الأول/ديسمبر 2015 على ارتباط مع القسيسين. بقي كل من كوة شمال، وحسن عبد الرحيم، وبيتر جاسيك، وعبد المنعم عبد المولى قيد الاحتجاز بدون تهمة حتى شهر آب/أغسطس حيث وجهت إليهم تهم بثمانية جرائم بما فيها التجسس ومحاربة الدولة، وهي جرائم يعاقب عليها بالإعدام. وبحلول نهاية العام بقوا جميعاً قيد الاحتجاز وكانت محاكماتهم مستمرة. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، أطلق سراح القس كوة شمال مدير التبشير في كنسية المسيح بعد إسقاط التهم الموجهة إليه لعدم كفاية الأدلة.

تمكّن المحتجزين من الطعن في مشروعية احتجازهم أمام محكمة: لا يحق للأشخاص المعتقلين أو المحتجزين، بغض النظر عما إذا كان ذلك لأسباب جنائية أو غيرها، الطعن أمام المحكمة بشأن الأسس القانونية لاحتجازهم أو طبيعته التعسفية، وبالتالي لم يكن بمقدورهم الحصول على إفراج فوري أو المطالبة بتعويضات إذا كان الاحتجاز تعسفياً.

العفو: منحت الحكومة في أيلول/سبتمبر 2015 العفو العام لقادة وأعضاء الحركات المسلحة المشاركة في الحوار الوطني، وشمل العفو خلال فترة المشاركة في الحوار الوطني "جميع الأقوال والأفعال التي كانت تشكل جرائم". اعتبر العديد من المراقبين العفو بمثابة حافز حكومي لتشجيع أعضاء المعارضة الذين يعيشون في الخارج على العودة إلى البلاد والمشاركة في الحوار بدون الخوف من الاعتقال أو الانتقام. بحلول نهاية العام، لم ترد تقارير عن اعتقال أعضاء المعارضة الذين شاركوا في الحوار، على الرغم من أن جهاز الأمن والمخابرات احتجز وصادر وثائق وسفر أعضاء المعارضة الذين اجتمعوا في الخارج (طالعوا القسم 2.د). لم يستفد من هذا العفو العام أعضاء معارضة بارزين يعيشون في المنفى كانوا قد دعوا إلى مزيد من الحريات كشرط لمشاركتهم في الحوار. ودعا المرسوم إلى الإفراج عن السجناء السياسيين الذين شاركت أحزابهم في الحوار، إلا أنه لم ترد تقارير حول هذه الإفراجات.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

على الرغم من أن الدستور والقوانين ذات الصلة تنص على استقلالية القضاء، إلا أن المحاكم كانت تخضع إلى حد كبير لمسؤولين حكوميين ولقوات الأمن، وعلى وجه الخصوص في حالة الجرائم المزعومة ضد الدولة. في بعض الأحيان، أظهرت المحاكم درجة من الاستقلالية. كان التدخل السياسي في شؤون المحكمة أمراً شائعاً، كما أن أعضاء رفيعي المستوى في السلطة القضائية شغلوا مناصب في وزارة الداخلية أو وزارات أخرى في السلطة التنفيذية.

كان الجهاز القضائي يتسم بانعدام الكفاءة وكان رهناً للفساد. وفي دارفور والمناطق النائية الأخرى كان القضاة يتغيبون عن عملهم في كثير من الأحيان، مما تسبب في تأخير المحاكمات.

سمحت حالات الطوارئ في كل من دارفور، والنيل الأزرق، وجنوب كردفان باعتقال الأفراد واحتجازهم بدون محاكمة.

إجراءات المحاكمة

يكفل الدستور والقانون لكل شخص محاكمة عادلة وعلنية مع افتراض براءة المتهم، ومع ذلك، كان من النادر احترام ما يكفله القانون في هذا الصدد. كانت المحاكمات مفتوحة للجمهور حسب تقدير القاضي. كانت جلسات المحكمة مغلقة عادة في القضايا التي تنطوي على الأمن الوطني والجرائم ضد الدولة. ينص القانون على أن الحكومة ملزمة بتوفير محام للمعوزين المتهمين بارتكاب جرائم قد تكون عقوبتها السجن لمدة تزيد عن 10 سنوات أو تشمل الإعدام. وكان للأشخاص المتهمين عادة الحق في أن يطلبوا المساعدة عبر قسم المساعدات القانونية في وزارة العدل أو من نقابة المحامين السودانيين.

بموجب القانون، يجب إبلاغ المتهمين في قضايا جنائية فوراً بالتهمة الموجهة إليهم عند وقت الاعتقال وأن توجه إليهم تهمة مفصلة مع توفير مترجم إذا دعت الضرورة. غالباً لا يتم إبلاغ المعتقلين من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني بأسباب اعتقالهم.

تمتع المتهمون بشكل عام بحق تقديم الأدلة والشهود، والحضور في قاعة المحكمة، ومواجهة المدعين، كما اتاحت لهم إمكانية الاطلاع على الأدلة التي بحوزة الحكومة بشأن قضاياهم. ذكر أن بعض المتهمين لم يحصلوا على الاستشارة القانونية، وأنه كان بإمكان المحامي في بعض الأحيان أن يقوم فقط بتقديم النصيحة إلى المتهم بدون أن يمثل أمام هيئة المحكمة والترافع أمامها. لم يتمكن الأشخاص الساكنون في مناطق نائية عموماً من الحصول على الاستشارة القانونية. لم تسمح الحكومة في بعض الأحوال باستدعاء شهود الدفاع للإدلاء بشهاداتهم.

للمتهمين حق استئناف الأحكام التي تصدر ضدهم، ما عدا في المحاكم العسكرية حيث لا يوجد استئناف. مُنح المدعى عليهم في بعض الأحيان الوقت الكافي والتسهيلات لترتيب دفاعهم، إلا أنه في القضايا التي يغلب عليها الطابع السياسي يمكن الكشف عن التهم دون سابق إنذار ويمكن أن تتغير التهم أثناء سير المحاكمة. وكثيراً ما كان يجبر المتهمون في القضايا الجنائية العادية مثل السرقة والقضايا المسيئة بالاعتراف بالذنب أثناء تواجدهم في عهدة الشرطة من خلال الاعتداء الجسدي وترهيب الشرطة لأفراد العائلة.

كان على المحامين الراغبين في ممارسة المهنة أن يكونوا أعضاء في نقابة المحامين السودانيين التي تسيطر عليها الحكومة. واصلت الحكومة اعتقال ومضايقة المحامين الذين اعتبرتهم معارضين سياسيين لها.

افتقرت المحاكمات العسكرية، التي كانت أحياناً سرية ومقتضية، إلى الضمانات الإجرائية للمتهمين. على سبيل المثال، يمكن لمحامي المدعى عليه أن يقدم له المشورة لكنه لا يستطيع الترافع أمام المحكمة.

التعديل الذي أدخل عام 2013 على قانون القوات المسلحة السودانية لعام 2007 يخضع أي مدني في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، ممن يعتقد بأنه من المتمردين أو من أفراد جماعة شبه

عسكرية، لمحاكمات عسكرية. قام ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني وضباط الاستخبارات العسكرية بتطبيق هذا التعديل على المحتجزين في مناطق الصراع. في عام 2013، هاجمت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال منطقة أبو كرشولا في جنوب كردفان واستولت عليها. وشنت الحكومة حملة مكثفة لتحرير أبو كرشولا من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، وبعد ذلك ألقى القبض على سبعة مدنيين ممن دعموا الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال ووجهت إليهم في محكمة عسكرية تهمة الخيانة ومحاربة الدولة، وهي تهمة تصل عقوبتها إلى الإعدام. اختتمت المحكمة العسكرية في حزيران/يونيو، وأسقطت التهم عن أحد المتهمين بينما بقي ستة آخرون ينتظرون الحكم النهائي مع حلول أيلول/سبتمبر.

كانت محاكم أمنية مؤلفة من ثلاثة أشخاص تنظر في حالات انتهاك أحكام الدستور ولوائح الطوارئ وبعض أقسام قانون العقوبات ويشمل ذلك جرائم المخدرات والعملة. كانت المحاكم الخاصة، التي تتألف بشكل أساسي من قضاة مدنيين، تنظر في معظم القضايا المتعلقة بالأمن. وكان للمدعى عليهم في هذه المحاكم فرصاً محدودة لمقابلة المحامين ولم يسمح لهم دوماً بتقديم شهود أثناء المحاكمة.

نظراً لبعدها المسافة بين مبنى المحكمة ومراكز الشرطة، كانت الوساطة المحلية في كثير من الأحيان الملاذ الأول لحل النزاعات. وفي بعض الحالات كانت المحاكم القبلية التي تعمل خارج النظام القانوني الرسمي تبت في القضايا، ولم توفر مثل هذه المحاكم نفس الحماية التي توفرها المحاكم العادية.

مع أن الفقه الإسلامي (الشريعة) كان يؤثر بشكل كبير على القانون، إلا أن الشريعة الإسلامية لم تكن تطبق عموماً على المسيحيين في القضايا الأسرية المدنية مثل تلك التي تتعلق بالزواج والطلاق والإرث وغيرها من المسائل العائلية.

السجناء والمحتجزون السياسيون

واصلت الحكومة احتجاز السجناء والمعتقلين السياسيين، بما فيهم المتظاهرين. وبسبب عدم إمكانية الوصول إليهم، لم يكن بالإمكان التأكد من عدد السجناء والمعتقلين السياسيين. أفاد مراقبو حقوق الإنسان أن عدد السجناء السياسيين يبلغ المئات، لكن الحكومة ادعت أنها لا تحتجز سجناء سياسيين.

فرضت الحكومة قيوداً مشددة على وصول المنظمات الإنسانية الدولية ومراقبي حقوق الإنسان إلى السجناء السياسيين. أتاحت الحكومة لليوناميد مجالاً ضيقاً للغاية لزيارة المعتقلين السياسيين من دارفور في الخرطوم ودارفور.

واعتقلت الحكومة واستهدفت بشكل تعسفي العديد من طلاب دارفور في حرم الجامعات. بتاريخ 28 حزيران/يونيو، حكمت المحكمة الجنائية في شمال الخرطوم بالإعدام شنقاً حتى الموت على أحمد بقاري، في أعقاب المرافعات القانونية بعد اتهام أحمد بقاري بقتل محمد عوض الكريم، السكرتير العام لحركة إسلامية مؤيدة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في كلية شرق النيل في الخرطوم في نيسان/أبريل 2015. واستأنف فريق الدفاع عن بقاري القضية في محكمة الاستئناف. وفي كانون الأول/ديسمبر ألغت محكمة الاستئناف حكم الإعدام وأمرت بسجنه خمس سنوات مع دفع تعويض مالي قدره 40,000 جنيه سوداني (6,000 دولار) كدية إلى أقارب محمد عوض الكريم.

احتجزت السلطات الحكومية طلاب ومعارضين سياسيين من دارفور خلال العام، وغالباً ما عرضتهم للتعذيب (طالعوا القسم 1.ج).

استمرت الحكومة في اعتقال أو احتجاز أعضاء المعارضة بشكل مؤقت. في تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد إعلان الحكومة خفض الدعم عن الوقود، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني كإجراء "وقائي" 29 من قادة المعارضة السياسية، معظمهم من حزب المؤتمر السوداني، ومن الحزب الشيوعي، ومن قوى الإجماع الوطني. ووردت عدة أمثلة مشابهة لما يلي: بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، تعقب عناصر تابعين لجهاز الأمن والمخابرات الوطني سيارة الدكتور جلال يوسف، عضو في حزب المؤتمر السوداني قبل أن يرهبوه ويخطفوه بالقوة ويقتادوه إلى مكان مجهول. ومع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر، بقي جلال يوسف قيد الاحتجاز بدون الاتصال مع عائلته أو محاميه.

وفي نيسان/أبريل احتجزت السلطات أكثر من 25 طالباً من خريجي جامعة الخرطوم بعد أن شاركوا في مظاهرة ضد ما تردد عن بيع الحرم الجامعي الرئيسي. كما اعتقل العديد من طلاب الجامعات وأفرج عنهم في شهر أيار/مايو ثم احتجزوا من جديد بعد مداهمة على مكتب محاميه (طالعوا القسمين 1.ب و 1.و). وقد اختلفت فترات احتجازهم.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

من الممكن لطالبي الإنصاف في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان الوصول إلى المحاكم المحلية والدولية، إلا أن القضاء لم يكن مستقلاً، وكانت هناك مشاكل في إنفاذ الأوامر الصادرة عن المحاكم المحلية والدولية (طالعوا القسم 5). بموجب القانون، يجوز للأفراد والمنظمات الطعن في القرارات المحلية أمام هيئات حقوق الإنسان الإقليمية، إلا أن الأفراد ذكروا أنهم كانوا يخشون من الانتقام (طالعوا القسم 2.د).

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر الدستور الوطني المؤقت والقانون القيام بمثل هذه الأفعال، ولكن الحكومة كانت تنتهك هذه الحقوق بصورة روتينية. وتضفي قوانين الطوارئ في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق الشرعية على تدخل الحكومة في الخصوصية وفي شؤون الأسرة والمنزل والمراسلات.

كثيراً ما كانت قوات الأمن تقوم بحملات تفتيش دون مذكرات تفتيش، وتستهدف أشخاصاً يُشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم سياسية. وكان جهاز الأمن والمخابرات الوطني في كثير من الأحيان يصادر الممتلكات الخاصة، وعلى وجه الخصوص الأجهزة الإلكترونية. خلال الحملة التي شنّها عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني على مكتب ومنزل المحامي البارز لحقوق الإنسان السيد نبيل أديب، دخل العناصر بدون إذن قضائي وصادروا جهاز الحاسوب المحمول للمحامي نبيل أديب بالإضافة إلى ملفات مطبوعة وهاتف جوال. ولم تُرجع السلطات الحاسوب المحمول ولا الملفات إلى السيد نبيل أديب، على الرغم من أنها أعادت هاتفه الجوال بعد فترة قصيرة.

راقبت الحكومة الاتصالات الخاصة وحركة الأفراد والمنظمات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. قامت شبكة عريضة من المخبرين الذين يعملون لصالح الحكومة بالمراقبة في المدارس والجامعات والأسواق وفي أماكن العمل والأحياء السكنية.

بموجب الشريعة الإسلامية، يجوز للرجل المسلم أن يتزوج من امرأة مسيحية أو يهودية، ولا يجوز للمرأة المسلمة التزوج من رجل غير مسلم، ولم يطبق هذا الحظر بشكل واسع. يجوز لغير المسلمين أن يتبنوا فقط أطفالاً غير مسلمين، وهو قيد لا ينطبق على الآباء المسلمين.

في مايو/أيار حكمت محكمة محلية على مريم يحيى إبراهيم إسحاق بـ 100 جلدة وبالإعدام شنقاً لارتكابها الردة والزنا بالزواج من رجل مسيحي، وعرفت مريم نفسها على أنها مسيحية. أفرجت الحكومة عنها بتاريخ 2014 حزيران بعد أن ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحقها، مستشهدة بوجود مشاكل عقلية. وبعد ضغوط دولية كبيرة، سمحت السلطات لها بمغادرة البلاد في الشهر التالي لكنها لم تلغ رسمياً التهم الموجهة لها. في كانون الأول ديسمبر 2015، استأنفت لجنة الدفاع عن إسحاق قرار المحكمة أمام المحكمة الدستورية في محاولة منها للطعن في دستورية الردة، وظلت القضية معلقة مع حلول شهر أيلول/سبتمبر.

ز. الانتهاكات في النزاعات الداخلية

أعمال القتل: في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، ارتكبت قوات الجيش والقوات شبه العسكرية العديد من عمليات القتل في دارفور وفي المنطقتين. في منتصف كانون الثاني/يناير شنت الحكومة هجوماً جويًا وبرياً لطرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من معانها في المناطق الجبلية لوسط وشمال وجنوب دارفور.

وفقاً لتقارير الصحف والمنظمات غير الحكومية، ارتكبت عناصر قوة الدعم السريع تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني العديد من عمليات القتل، غالباً بعد إلقاء براميل متفجرة من طائرات أنتونوف أيه إن 26 خلال الحملات العسكرية الحكومية في دارفور والمنطقتين. وذكرت جماعات حقوق الإنسان أن مثل عمليات القصف الجوي هذه أضرت بالمدنيين بشكل كبير. وكان من الصعب التحقق من معظم التقارير بسبب استمرار حظر الوصول إلى مناطق الصراع، وعلى الخصوص منطقة جبل مرة في دارفور والمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

في أواخر أيلول/سبتمبر، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً يزعم أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، اعتمدت الحكومة تكتيكات الأرض المحروقة واستخدمت الأسلحة الكيماوية في منطقة جبل مرة في دارفور مما أسفر عن وفيات. ولم يتمكن مراقبو الأمم المتحدة من التحقق من مزاعم استخدام الأسلحة الكيماوية، ويرجع ذلك جزئياً إلى منع الوصول إلى جبل مرة من قبل قادة من المتمردين الموالين لفصيل عبد الواحد. وبحلول نهاية العام، لم يتم تقديم أدلة دامغة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتستخلص أن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت.

أسفرت الاشتباكات بين القوات الحكومية والمليشيات المسلحة الموالية لها من جهة وحركات التمرد، وعلى وجه الخصوص جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال في المنطقتين، إلى وقوع ضحايا من جميع الأطراف. وكان جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/جبريل غير نشطين بشكل عام خلال العام. واستمر النزاع القبلي والعنف المجتمعي باعتبارهما التبعات الأكثر فتكاً للنزاع في دارفور. وقد سمح الاستخدام المستمر للمليشيات المحلية وتسليحها كوكلاء للقتال، وكذلك النفوذ المستمر لهذه الجماعات بسبب تسليحها الثقيل، وتفشي الإفلات من العقاب، بنشر النزاع بشكل منتظم مع ارتفاع حدة الاشتباكات بسبب الأراضي والماشية والموارد الأخرى.

أسفرت الاشتباكات بين جماعات طائفية شديدة التسليح، وعلى الأخص في شرق وجنوب وشمال دارفور، عن وقوع عدد كبير من الضحايا (قتلى وجرحى) وسط جميع الأطراف.

نسبت معظم الوفيات إلى القوات المسلحة السودانية وإلى جماعات الميليشيات، وتدهورت الأوضاع الأمنية في شمال دارفور. استمرت أعمال العنف في جبل مرة في شرق دارفور، بما في ذلك القصف العشوائي الجوي والمدفعي من قبل القوات المسلحة السودانية، على الرغم من أنها توقفت بشكل كبير مع حلول شهر أيلول/سبتمبر.

بتاريخ 1 أيار/مايو، قصفت القوات المسلحة السودانية هيبان في جنوب كردفان وقتلت ستة أطفال، وأثار الحادث احتجاجات واسعة في الخرطوم بعد تبادل صور الأطفال عبر وسائل الإعلام الاجتماعية. وبتاريخ 23 أيار/مايو، وأثناء حفل تأبين الأطفال الستة، أُلقت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية قنبلتين في المنطقة مما أدى إلى إصابة أربعة أطفال آخرين وقتل طفل يبلغ من العمر ستة أشهر. بتاريخ 27 أيار/مايو، أسقطت قنبلتان مظلّيتان على مجمع مدرسة سانت فينسنت الابتدائية في كاودا، مما أسفر عن إصابة مدرس كيني وإلحاق الضرر بالفصول الدراسية وبمكتبة. وكانت الإصابات محدودة، حيث أن الهجوم لم يحدث أثناء ساعات الدراسة. توقفت التقارير عن حدوث مثل هذه الهجمات في جنوب كردفان والنيل الأزرق مع حلول أيلول/سبتمبر.

أسفرت الغارات الجوية للقوات المسلحة السودانية عن مقتل مدنيين وتدمير أراضي زراعية وعرقلت زراعة المحاصيل في جميع أنحاء دارفور وفي المنطقتين. ورد أن القوات المسلحة السودانية قامت طيلة العام وبشكل متكرر بقصف الأراضي المزروعة وعطلت الدورة الزراعية، مما أدى - بالإضافة إلى التهجير القسري والحرمان من المساعدة الإنسانية، إلى ظروف شبيهة بالمجاعة. كما كان هناك أيضاً العديد من التقارير عن استخدام القوات المسلحة لقنابل عنقودية في كل من دارفور والمنطقتين. واتهمت منظمات غير حكومية الحكومة باستخدام الحرمان من الطعام كسلاح في حربها.

بتاريخ 9 حزيران/يونيو، أبلغت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن عمليات القصف الجوي أسفرت عن مقتل أكثر من 400 من المدنيين كما دمرت قرابة 200 قرية. وذكرت أيضاً أن الغارات الجوية التي حصلت بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير على قرية في منطقة شرق جبل مرة تسببت بمقتل 48 امرأة وتدمير ستة منازل. وقال فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور أن لديه أدلة بأن القوات الجوية السودانية لديها قنابل عنقودية من طراز آر.بي.كيه-500 في منطقة لتحميل الأسلحة بقاعدة عمليات في نيالا. وبتاريخ 25 آذار/مارس قصفت القوات المسلحة السودانية قرية الهبيل في منطقة أم دورين في ولاية جنوب كردفان وأصابت طفلتين تبلغان من العمر 10 و11 سنة.

في نيسان/أبريل، أسفرت غارات القوات المسلحة السودانية عن مقتل خمسة أطفال وجرح 22. وأفادت التقارير أنه تم قصف عدة مدارس وأغلقت أخرى أبوابها بسبب القتال، خاصة المدارس الموجودة قرب الخطوط الأمامية. ذكرت منظمة السودان للتنمية الاجتماعية (سودو- يو كيه)، وهي منظمة لمراقبة حقوق الإنسان مقرها المملكة المتحدة ولها مصادر على الأرض في مناطق الصراع أن عمليات القصف الجوي في دارفور وفي المنطقتين أسفرتا عن مقتل 391 شخصاً وجرح 417. وأكدت تقارير مختلفة عن حدوث ما لا يقل عن سبعة عمليات قصف جوي في دارفور خلال شهر آب/أغسطس وحده وتركزت على منطقة جبل مرة في وسط دارفور، مع عمليتي قصف جوي في شمال دارفور وواحدة في جنوب دارفور. كان هناك العديد من الانتهاكات المماثلة لما يلي: بتاريخ 29 آب/أغسطس، هاجمت مليشيات موالية للحكومة مجموعة من

المدنيين النازحين في قرية كاتور في شمال دارفور حيث قتلت ثلاثة أشخاص وأصابت أربعة. وكان النازحون فارون من عمليات القصف الجوي التي شنت قبل ذلك على قريتهم القبس.

تواصلت الاشتباكات في دارفور بين الحكومة وقوات المتمردين، كما تواصلت هجمات قوات الدعم السريع التابعة للحكومة ضد المدنيين العزل في جنوب وشمال وشرق دارفور وفي المنطقتين.

وكانت الهجمات البرية التي استهدفت المدنيين بمثابة مشاكل خطيرة في كل من دارفور والمنطقتين. كان هناك العديد من الانتهاكات المماثلة لما يلي: بتاريخ 12 حزيران/يونيو أطلق جندي من القوات المسلحة السودانية النار على أمنة آدم كوكو في قرية الفيض أم عبد الله وأرداها قتيلة لأنه اشتبه بأن أخوها كان من المتعاطفين مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال.

الحادث التالي الذي شارك فيه جهاز الأمن والمخابرات الوطني يوضح التجاوزات التي تحصل في غرب دارفور: في 8 كانون الثاني/يناير، تم العثور على جثة راعي ماشية ينتمي إلى قبيلة بني هلبة العربية قرب قرية مولي التي تقطنها قبيلة المساليت، حوالي ستة إلى 12 ميلاً جنوب الجنيينة. وفقاً للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، طلبت قبيلة بني هلبة تعويضاً، إلا أن قبيلة المساليت نفت تورطها بمقتل الراعي ولم توافق على دفع التعويض. وبتاريخ 9 كانون الثاني/يناير هاجم أفراد من قبيلة بني هلبة، معظمهم أو كلهم ممن عملوا كحراس للحدود، بدعم من زملاء من حرس الحدود من قبائل الماهرية، وأولاد جنوب، وأولاد مرمي، والشقيرات، قرية مولي بقوة مكونة من 200 رجل و20 عربة من طراز تويوتا ولاند كروزر انتقاماً. وذكر أن ما بين 5 إلى 10 أشخاص ينتمون إلى قبيلة المساليت قتلوا، وفر العديد من النازحين إلى الجنيينة. بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير، تجمع محتجون من قبيلة المساليت الذين نزحوا من قرية مولي أمام مبنى حاكم الولاية بمدينة الجنيينة. وزعم أن المظاهرات تحولت إلى عنف حينما لم يصغي أحد إلى شكواهم. دخل المتظاهرون عنوة إلى مكتب ومقر إقامة المحافظ، وأضرموا النار في خيمة وفي مكاتب (يقال أنها مسكن لحراس أمن الحاكم) وأحرقوا أو قلبوا عدة عربات.

ثم أنشأ المتظاهرون حواجزاً من الإطارات المشتعلة أمام مجمع مبنى الحاكم. واشتبكت قوات الشرطة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني في وقت لاحق مع المتظاهرين واستخدموا ذخيرة حية مما أسفر عن مقتل ستة من المتظاهرين. ووردت تقارير غير مؤكدة أن رجالاً من القبائل العربية أو من قبيلة المساليت قتلوا أحد عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني أثناء التظاهرات وأخذوا سلاحه، بالإضافة إلى إصابة ما بين سبعة إلى ثمانية من عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني. بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير، وبينما كان محتجون ينتمون إلى قبيلة المساليت قابعين في مقر الحاكم (على الرغم من أن المواجهات توقفت)، جرى إطلاق أعيرة نارية نحو موكب تشييع قتلى 10 كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى مقتل ثلاثة نازحين من قبيلة المساليت وجرح ستة آخرين. ذكر أن الأعيرة النارية قد أطلقت بينما كان موكب التشييع يمر بالقرب من مكاتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وذكر أن قوات الأمن أخطأت في الظن بأن مجموعة المشيعين هم متظاهرين. كانت المحصلة النهائية 13 قتيلاً، بينما أصيب عدد أكبر بجراح.

كما وردت تقارير عديدة عن انتهاكات بحق معتقلين مشابهة للمثال التالي: بتاريخ 16 شباط/فبراير، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني في ناحية التضامن النور محمد الفاضل في منزله بعد اتهامه بحيازة سلاح بدون ترخيص. وبتاريخ 17 شباط/فبراير، وصل إلى مستشفى الدمازين العسكرية وهو في حالة حرجة ثم توفي في المستشفى في نفس اليوم. ذكرت مصادر طبية أن سبب الوفاة كان كسور في الرقبة والجمجمة.

وفقاً لتقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في حزيران/يونيو، وردت تقارير عن هجمات في كل من دارفور والمنطقتين ضد عمال المساعدات الإنسانية وحفظ السلام، وأن أحد أفراد حفظ السلام في دارفور لقي مصرعه.

ظل من غير الممكن التنبؤ بالحالة الأمنية في منطقة أبيي، بيد أنها كانت هادئة عموماً. نتجت معظم انتهاكات حقوق الإنسان عن الصراعات القبلية بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، إذ وقعت عدة حوادث أمنية كبيرة داخل وحول الأسواق. بتاريخ 8 أيار/مايو، قام جنود تابعون لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بنزع سلاح رجل من أهالي المسيرية وآخر من أهالي دينكا نقوك، حيث عثر على بندقية مع الأول وقنبلة يدوية مع الثاني في السوق المشترك في نونق. في 21 حزيران/يونيو، في منطقة كولوم، قام مهاجمون مجهولون مسلحون بالبنادق الآلية والقنابل الصاروخية بإطلاق النار على شاحنة تجارية صغيرة (بيك آب) كانت تقل تجاراً من مقاطعة تويك في ولاية وارا، جنوب السودان، متجهة إلى السوق العام في نونق، وأسفرت الهجمة عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة شخصين بجراح خطيرة. وبتاريخ 21 حزيران/يونيو، أفادت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي أن رجالاً مسلحين مجهولين أطلقوا النار على عربة مدنية كانت تقل سبعة أشخاص مسافرين من أجوك إلى نونق في أبيي، وقتلوا ثلاثة منهم كما أصابوا اثنين آخرين.

عمليات الاختطاف: لم تتمكن المنظمات الدولية من التحقق بشكل مستقل من تقارير اختفاء الأشخاص نظراً لتعذر الوصول إلى المنطقة. أبلغت جهات فاعلة في مجال المساعدات الإنسانية عن حالات لم يتم التحقق منها تتعلق باختطاف أو احتجاز مدنيين، بما فيهم النساء، من قبل قوات موالية للحكومة بسبب الاشتباه بانتمائهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان/قطاع الشمال.

كان هناك العديد من الانتهاكات المماثلة لما يلي: وفقاً لمنظمة حقوق الإنسان والتنمية البشرية، وهي منظمة مراقبة لها مصادر على الأرض في منطقتي الصراع، عثر على الموظف الحكومي موسى عابدين علي على قيد الحياة، ولكن في حالة صحية سيئة، في عهدة المخابرات العسكرية بتاريخ 15 آذار/مارس بعد أن أمضى خمسة سنوات قيد الاحتجاز، وكان قد اختطف عام 2011 بعد وقت قصير من اندلاع القتال في جنوب كردفان. ويقال أن موسى عابدين علي ليس لديه انتماء سياسي. نفت الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني علمهم بمكان وجوده. وذكر السيد علي أنه احتجز بمعزل عن العالم الخارجي وتعرض للاعتداء الجسدي وعانى من أوضاع وحالة صحية سيئة.

أبلغت منظمة السودان للتنمية الاجتماعية (سودو-يو كيه) عن 86 حالة اختطاف في جميع أنحاء مناطق الصراع من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس، حيث حدثت 45 عملية اختطاف في شهر أيار/مايو لوحده. وأبلغت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور عن 55 حالة اختطاف في دارفور في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير إلى 15 أيلول/سبتمبر. وفي حين ارتكبت الحكومة أو الكيانات المتحالفة معها غالبية عمليات الخطف هذه، إلا أن بعضاً منها نفذ من قبل مجموعات إجرامية مسلحة مجهولة. وشملت إحدى هذه الحوادث عملية سرقة سيارة في كانون الثاني/يناير، وعمليات سطو، واختطاف سائق متعاقد لصالح برنامج الغذاء العالمي مع شاحنته. وتم الإفراج عن السائق بعد بضعة أيام في منطقة كتم.

أبلغت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور أن الاختطاف ظل من ضمن الطرق القسرية التي اعتمدها مختلف القبائل في دارفور من أجل الحصول على الدية من المجموعات السكانية الأخرى.

الإيذاء البدني والعقاب والتعذيب: اتهمت منظمات حقوق الإنسان القوات الحكومية وقوات المتمردين في كل من دارفور والمنطقتين بارتكاب أعمال التعذيب وغيرها من الإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان. وأساءت قوات الحكومة معاملة الأشخاص المحتجزين على خلفية النزاع المسلح وكذلك الأشخاص المشردين في الداخل ممن اشتبهت في وجود صلات بينهم وبين جماعات المتمردين. وردت تقارير مستمرة عن قيام قوات الأمن الحكومية والمليشيات الموالية والمناهضة للحكومة وأشخاص مسلحين آخرين باغتصاب النساء والأطفال.

وفي دارفور، شمل القتال القوات الحكومية، والمتمردين، والمليشيات العرقية، وكان في كثير من الأحيان قتالا طائفيًا. قامت هذه الجماعات المسلحة، بما فيها قوات الدعم السريع التي تخضع لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، بقتل وإصابة المدنيين، واغتصاب النساء والأطفال، ونهب الممتلكات، واستهداف مخيمات النازحين داخليًا، كما أنها أحرقت قرى في الولايات الخمس التابعة لدارفور. وذكرت مصادر متعددة أن قوات الدعم السريع قامت أيضاً بتدمير ونهب آبار المياه، ومخازن الطعام، والموارد المجتمعية، بما فيها الثروة الحيوانية. زعم تقرير لمنظمة العفو الدولية في أيلول/سبتمبر أن الحكومة استخدمت أسلحة كيميائية لاستهداف المناطق المدنية في جبل مرة في دارفور من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر. لم يتمكن مراقبو الأمم المتحدة من التحقق من مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم القدرة على الوصول إلى جبل مرة وإلى عدم كفاية الأدلة. وأيدت مصادر متعددة من دارفور التقرير الذي زعم أن الحكومة اعتمدت تكتيكات الأرض المحروقة.

أسفرت هذه الأعمال عن ما يقارب من 80,600 حالة نزوح جديدة مع حلول أيلول/سبتمبر، ومع ذلك فقد كان هذا الرقم يشكل انخفاضاً مقارنة بـ 234,000 حالة نزوح حدثت خلال نفس الفترة في السنة السابقة. ساهم تزايد الإجرام واللصوصية في تدهور الوضع الأمني العام في دارفور. واصلت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور توثيق المئات من إساءات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير القانونية، وإساءات أخرى في حق الأفراد في السلامة الشخصية، بالإضافة إلى الاعتقال والاحتجاز التعسفي.

استمرت أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس خلال العام في كافة أنحاء دارفور والمنطقتين. وأشارت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في تقريرها إلى مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيو إلى أنه تم الإبلاغ عن 107 من الجرائم الجنسية شملت 225 ضحية، واشتملت 70 بالمائة من هذه الحوادث على جرائم اغتصاب جماعي كان 19 بالمائة من ضحاياها من القاصرين. وكثيراً ما عرقلت السلطات وصول ضحايا الاغتصاب إلى العدالة. أفاد النازحون داخلياً بأن مرتكبي مثل هذه الجرائم كانوا عادة من القوات المسلحة الحكومية أو أفراد الميليشيات. ذكرت منظمة السودان للتنمية الاجتماعية (سودو-يوكيه) أنها تأكدت من اغتصاب عناصر لقوات الدعم السريع لـ 125 شخصاً، معظمهم من النازحين، بما فيهم 32 من القاصرين من الفترة ما بين كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس في كل من دارفور والمنطقتين.

ظل تفشي الإفلات من العقاب تحدياً كبيراً، وتفاقم بسبب القدرة المحدودة للحكومة وعدم وجود بيئة أمنية موالية لسلامة المدنيين في أنحاء دارفور، بالإضافة إلى استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة. على سبيل المثال، بتاريخ 24 آذار/مارس، ورد أن عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني اعتقلوا طالبة في طريقها إلى جامعة الجنيينة واعتدوا عليها. وذكر سبعة طلاب من جامعة نيالا، كانوا قد اعتقلوا بتاريخ 26 نيسان/أبريل للتظاهر ضد زيادة رسوم النقل العام، أنهم تعرضوا للضرب أثناء الاحتجاز. ولم يتم التحقيق في أي من القضيتين بحلول نهاية العام.

لاحقت الحكومة بعض الجرائم التي ارتكبتها مسؤولون حكوميون. كان معظم الملاحقات القضائية يتعلق بالانتهاكات بحق القاصرين، على الرغم من أن ذلك كان نادراً. بتاريخ 10 أيار/مايو، أدانت محكمة في الجنينة جندياً وحكمت عليه بالسجن لمدة 20 سنة بتهمة اغتصاب فتاة تبلغ من العمر سبعة أعوام. أعرب خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحقوق الإنسان في السودان عن قلقه بشأن تسع حالات اغتصاب لنساء داخل معسكر زمزم للنازحين في نيسان/أبريل بينما تواجد النساء خارج المعسكر وكانوا يؤدون الأنشطة المعيشية.

وردت تقارير بأن القوات المسلحة السودانية وأيضاً قوات موالية للحكومة أحرقت ونهبت قرى في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، كما كانت هناك تقارير عن حالات اعتداء جسدي واستجابات عنيفة لأشخاص تابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان /قطاع الشمال في سجن كادوغي وفي منشآت عسكرية.

استمرت جماعات حقوق الإنسان في الإبلاغ عن أن القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها قامت باغتصاب واعتقال وتعذيب وقتل المدنيين بشكل تعسفي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في النيل الأزرق. أبلغت منظمة السودان للتنمية الاجتماعية (سودو يو كيه) عن 269 حالة من حالات الاعتقال التعسفي، شملت 56 منها مدنيين تم احتجازهم في حاويات في الدمازين بالنيل الأزرق.

بتاريخ 31 آذار/مارس، ذكر راديو تمازج عن عمليات قصف من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال لمناطق مدنية في مدينة كادوغي، وتحديدًا على مناطق السما، والسرف، وأم بطاح. كان من الصعب التحقق من مزاعم "مصادر محلية" "بعدم إصابة أحد بأذى".

في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس، اتهمت الحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال بمهاجمة منجم تعدين للذهب تديره شركة صينية على الحدود بين جنوب وشمال كردفان، وكان من الصعب التحقق من الهجمات بسبب عدم القدرة على الوصول.

وردت تقارير مختلفة في شهر تموز/يوليو عن أعمال عنف طالت المدنيين في منطقة ليما في جنوب كردفان، بما في ذلك تقارير عن مقتل ثمانية أعضاء من قبيلة المسيرية خلال مشاجرة مع جندي تابع للحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال على خلفية تقرير بسرقة ماشية. ولم يتضح ما إذا كان أعضاء قبيلة المسيرية القتلى مدنيين أم أنهم كانوا جزءاً من قوات الدفاع الشعبي المتحالفة مع الحكومة.

قتلت الذخائر غير المنفجرة وجرحت الكثير من المدنيين الأبرياء في مناطق الصراع في البلد. ووردت عدة أمثلة مشابهة لما يلي: بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، في سنجة، شمال الدمازين في النيل الأزرق، أسفر انفجار مخلفات حرب لم تنفجر عن إصابة خمسة أطفال.

وبتاريخ 25 آذار/مارس، ذكرت صحيفة موقع راديو دبنقا على الانترنت أن ستة من عمال المناجم تعدين الذهب توفوا بسبب انفجار في محطة الطويلة بدارفور عندما مرت سيارتهم فوق ذخيرة غير متفجرة وانفجرت. وبالإضافة إلى عمال المناجم الستة الذين لقوا حتفهم، ورد أن ثلاثة آخرين أصيبوا بجراح خطيرة.

الأطفال المجندون: يحظر القانون تجنيد الأطفال ويفرض عقوبات جنائية على المخالفين. مع ذلك، استمرت الادعاءات بأن الحركات المسلحة والقوات الحكومية والمليشيات الموالية للحكومة ضمت أطفالاً مجندين في صفوفها.

وفقاً لعدة تقارير، قدمت الحكومة الدعم المادي واللوجستي في البلاد لجماعة معارضة من جنوب السودان تدعى "الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة" الذي وردت تقارير على نطاق واسع بأنه يجند ويستخدم الأطفال كجنود.

افتقر العديد من الأطفال إلى الوثائق التي تثبت عمرهم. تعتقد منظمات حقوق الطفل أن الجماعات المسلحة استغلت هذا الافتقار إلى الوثائق لتجنيد الأطفال أو الاستمرار في استخدامهم. كانت التقارير عن الأطفال المجندين محدودة بسبب مشاكل في الوصول، خاصة إلى مناطق النزاع، كما كان من الصعب في كثير من الأحيان التحقق منها. ونفت الحكومة مزاعم أنها قامت بتجنيد أو استخدام الأطفال المجندين ضمن قواتها المسلحة. خلال الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في الفترة ما بين 27 إلى 30 آذار/مارس، وقعت الحكومة على خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال ضمن قواتها الأمنية. وثقت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح حالة 21 طفلاً احتجزهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني منذ نيسان/أبريل و آب/أغسطس 2015 بسبب مزاعم ارتباطهم بالجماعة المتمردة حركة العدل والمساواة. زعم الأطفال أنه تم تجنيدهم في جنوب كردفان وجنوب السودان واستخدموا في القتال في دارفور وفي جنوب السودان. وفي أيلول/سبتمبر أصدرت الحكومة أمراً بالعفو عن الأطفال وأفرجت عنهم إلى برنامج لإعادة الإدماج. ادعى ممثلو حركة العدل والمساواة أن الأطفال لم يكونوا ممن ينتمون إلى فصائلهم. بالإضافة لذلك، وثقت الأمم المتحدة تجنيد ستة أطفال من قبل حركة العدل والمساواة من مستوطنات اللاجئين في ولاية الوحدة بجنوب السودان. في شهر أيلول/سبتمبر أفادت لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنه تم جمع 169 من الأطفال المجندين، جميعهم من حركة التحرير والعدالة، في جنوب دارفور من أجل إلحاقهم ببرنامج لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي أيلول/سبتمبر، ذكرت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور أن تضافر الجهود الرامية إلى كبح تجنيد الأطفال في دارفور أحرزت تقدماً كبيراً، لكن احتمال استخدام الأطفال في الاشتباكات العرقية لا يزال مصدر قلق كبير.

وأفاد ممثلون عن الجماعات المسلحة أنهم لم ينشطوا في تجنيد الأطفال، ولم يمنعوا الأطفال الذين تطوعوا من الانضمام إلى حركاتهم. أفادت الجماعات المسلحة أن الأطفال كانوا بشكل رئيسي موزعين في مخيمات تدريب ولم يستخدموا في القتال.

كانت هناك تقارير بشأن استخدام الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال للأطفال المجندين، لكن لم يتسن التحقق من الأعداد، والسبب في ذلك إلى عدم القدرة في الوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال. بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع مالك عقار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال والسيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على خطة عمل من أجل إنهاء ومنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات. وفي مسار تعليقاتها، قالت السيدة زروقي إنه يتعين على الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية وجميع الأطراف المعنية أن تتعاون وتقر بأن حكم القانون "ينطبق بشكل مُضاعف على الأطفال"، وأشارت إلى أن السودان قد

صادق على اتفاقية حقوق الطفل عام 1990، وهو طرف في اتفاقيات دولية أخرى، وهذا يعني أن إطار العمل القانوني موجود ويجب أن يكون التركيز على نواحي التنفيذ.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الرابط التالي: www.state.gov/j/tip/rls/tipr.

إساءات أخرى متصلة بالصراع: عرقلت جميع أطراف النزاع في دارفور عمل المنظمات الإنسانية والبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مما فاقم تشريد المدنيين وإساءة معاملة النازحين في الداخل. كما استمرت الحكومة أيضاً في منع وصول المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة في دارفور، وعلى الأخص في منطقة جبل مرة، وفي جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جنوب كردفان والنيل الأزرق (ومنعت الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال الوصول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرتها)، وأدى هذا إلى عزل قرابة 800,000 من النازحين داخليا وقيّد بشكل كبير من وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. تسببت أعمال العنف وانعدام الأمن ورفض أو التأخير في منح التأشيرات وأذن السفر ورفض وصول المنظمات الدولية في تقليص قدرة المنظمات الإنسانية على توفير الخدمات اللازمة. ومع حلول 20 كانون الأول/ديسمبر، ظل 30 طلباً لتأشيرات الدخول قدمتها بعثة الأمم المتحدة في دارفور في كانون الثاني/يناير معلقاً.

في كثير من الأحيان ضايقّت القوات الحكومية المنظمات غير الحكومية المحلية التي تلقت مساعدات أجنبية. قيدت الحكومة أو رفضت السماح بإجراء تقييم للوضع الإنساني، ورفضت الموافقة على الاتفاقيات الفنية، وغيرت إجراءات العمل، وقامت بنسخ ملفات خاصة بالمنظمات غير الحكومية، وصادرت ممتلكات المنظمات غير الحكومية، واستجوبت العاملين في المجال الإنساني بشكل مطول وصدت مراسلاتهم الشخصية، وقيدت حرية السفر، واتهمت علناً موظفي المساعدات الإنسانية بأنهم يساعدون الجماعات المتمردة. استهدفت جماعات مسلحة مجهولة العاملين في المجال الإنساني بالاختطاف من أجل الحصول على فدية.

أدى الاقتتال، وانعدام الأمن، والعقبات البيروقراطية والقيود الحكومية وقيود المتمردين إلى خفض قدرة قوات حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع. هاجم مسلحون جنود حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني وقتلوهم وأصابوهم واختطفوهم. لم تتمكن منظمات المساعدات الإنسانية في كثير من الأحيان من تقديم المساعدات الإنسانية، خاصة في منطقة جبل مرة بجنوب دارفور. وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتاريخ 22 آذار/مارس، هاجم فصيل تابع لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد قوات البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور بأسلحة ثقيلة بالقرب من كتم في 1 كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن إصابة أحد جنود حفظ السلام من جنوب أفريقيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر اختطف رجال مسلحون ثلاثة من عمال مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة: اثنين من نيبال ومواطن سوداني. وفي الأسبوع نفسه، اختطف خمسة مسلحين ملثمين كانوا على متن عربة من طراز لاند كروزر لا تحمل لوحات ترخيص ثلاثة موظفين يعملون لصالح البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور في نيالا عاصمة جنوب دارفور بينما كانوا في طريقهم إلى مقر البعثة التي تقع على مسافة 13 ميلاً إلى الجنوب الشرقي من نيالا.

كانت جميع ولايات دارفور تحت درجات متفاوتة من حالات الطوارئ. وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2015 وأيلول/سبتمبر، كان هناك 1,626 حالة لعمليات الإجماع واللصوصية شملت مقتل 384 شخصاً. شملت الهجمات الاغتصاب، والسطو المسلح، والاختطاف، والكمائن، وسرقة الماشية، والاعتداء أو التحرش، والحريق، والسطو، ويزعم أن معظمها قد نُفذ بواسطة مليشيات عربية، وأيضاً من قبل القوات الحكومية ومهاجمين مجهولين وعناصر المتمردين.

استمر تدهور الوضع الأمني في دارفور نتيجة لارتفاع النشاط الإجرامي والصراع القبلي. أعرب الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان عن قلقه خلال العام من وصول حجم النزاع القبلي وحدته بسبب نهب الماشية والسيطرة على الموارد الطبيعية إلى مدى غير مسبوق في شرق دارفور، مع استخدام المقاتلين للأسلحة المتطورة.

ظلت حالات النزوح على نطاق واسع مشكلة حادة في دارفور والمنطقتين، كما استمرت القيود الحكومية والعوائق الأمنية في الحد من إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين وأعاقت القدرة على إيصال الخدمات الإنسانية (طالعوا القسم 2.د).

أعاقت مفوضية المساعدات الإنسانية عمل المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية في مناطق الصراع في البلاد (طالعوا القسم 5).

بعد اجتماعات بين البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور والحكومة، تم الإفراج عن حاويات للحصص الغذائية كانت عالقة في بور سودان، إذ كان هناك 59 شحنة (101 حاوية) لا تزال تنتظر معاملات التخليص بحلول شهر أيلول/سبتمبر. بقي ما مجموعه 367 شحنة من المعدات التي تملكها الأمم المتحدة وتلك التي تملكها منظمات الإغاثة عالقة في بور سودان والخرطوم، وكان بعضاً منها هناك منذ نيسان/أبريل 2015، بانتظار موافقة وزارة المالية والتخليص الجمركي. وقد عرقل عدم توفر هذه المعدات بشكل كبير قدرة البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور على التواصل وتسيير دوريات فعالة وحماية المدنيين، إذ ترتب على ذلك غرامات التأخير ورسوماً إضافية للبلدان المساهمة بالقوات والشرطة، وأيضاً للأمم المتحدة.

استمرت الهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية وقوافل البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. عرقل قطاع الطرق تدفق المساعدات الإنسانية وهاجموا باستمرار مجتمعات المنظمات الإنسانية وصادروا المساعدات الإنسانية وغيرها من الموجودات، بما فيها المركبات. أرغمت حالة عدم الاستقرار منظمات المساعدات الدولية على تقليص عملياتها في دارفور، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة أشار إلى أن عدد الهجمات ضد وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدات الإنسانية واصل في الانخفاض. في 27 آذار/مارس، تعرض مواطن يعمل موظفاً ببرنامج الأغذية العالمي للسطو في نيالا بجنوب دارفور. وفي 5 نيسان/أبريل، تعرض ثلاثة موظفين محليين يعملون لصالح منظمة دولية غير حكومية للسطو قرب الجبينة في غرب دارفور. كانت المنظمات الإنسانية تبلغ بشكل منتظم عن مواجهة تحديات أثناء تادية نشاطاتها الإنسانية وأعمال توفير الحماية بسبب القيود المفروضة على الوصول والتدخل من قبل سلطات إدارة وتطبيق البرنامج، وأيضاً بسبب الآثار السلبية الناجمة عن استمرار القتال وأعمال العنف والترهيب.

كما وردت عدة تقارير عن مدهامة القوات الحكومية والمليشيات المسلحة وأفراد مسلحين لمخيمات النازحين. في 18 نيسان/أبريل، أفاد نازحون من المخيم الشمالي في وسط دارفور أن السلطات أصدرت تعليمات لهم

بعدم الإدلاء بأية معلومات إلى البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. علاوة على ذلك، لم تسمح الحكومة لمنظمات المجتمع المدني التي كانت تشغل مراكزاً للرعاية الصحية بالتعامل مع حالات تنطوي على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس نتيجة للصراع، وخاصة في وسط دارفور.

استمرت إلى حد كبير أنشطة تعدين الذهب الحرفية غير المنظمة في التوسع في جميع ولايات دارفور وأضحت مصدرًا للتوتر بين المجموعات السكانية. بقيت مطالبات حقوق الأراضي ذات طبيعة قبلية أو عرقية في الغالب. كما نشبت اشتباكات في بعض الأحيان بسبب النزاع على حقوق الأراضي، وملكية المعادن، واستخدام مناطق تعدين الذهب، لاسيما في منطقة جبل عامر في شمال دارفور. ويعتقد المراقبون أن هذه الاشتباكات أسفرت عن أعداد كبيرة من القتلى والمشردين.

وعلى الرغم من أن الحكومة أصدرت تصريحات علنية تشجع النازحين داخليا على العودة إلى منازلهم وتعلن إغلاق المخيمات في دارفور بما أن "السلام" قد تحقق في دارفور، أعرب النازحون عن ترددهم في العودة بسبب انعدام الأمن والعدالة في مناطقهم الأصلية أو في الأماكن الأخرى.

استمر ورود تقارير من المنطقتين تفيد بأن الغارات الجوية للقوات المسلحة السودانية دمرت المنازل والمدارس والكنائس والمساجد وغيرها من المنشآت المدنية والمزارع، وأن عمال ومراكز الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك المستشفيات، كانوا مستهدفين (طالعوا القسم 1.ز).

حدث القيود التي تفرضها الحكومة على المنظمات غير الحكومية في أبيي من قدرة عمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، خاصة في المناطق الشمالية من أبيي. وشملت المشاكل الأخرى عدم كفاية الأموال، وارتفاع تكاليف التنفيذ بسبب القيود الأمنية واللوجستية، والتأخير في إصدار تصاريح السفر، إضافة إلى القيود التي تفرضها الحكومة على حركة الأفراد والإمدادات.

ذكرت الأمم المتحدة أنها تلقت خلال العام اثنين من مزاعم الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة من قبل مدني ومن قبل متطوع لدى الأمم المتحدة منتشرين مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وزعم أن إحدى الحوادث وقعت عام 2015، بينما لم يكن تاريخ وقوع الحادث المزعم الثاني معروفاً. ولأن هذه الادعاءات كانت ضد موظف مدني وآخر متطوع لدى الأمم المتحدة، لم توفر الأمم المتحدة معلومات عن جنسيات المتهمين، وكان التحقيق في هذه المزاعم جارياً مع نهاية العام.

نفذت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بشكل منظم، حملات للتحقيق ورفع الوعي وسط موظفي جميع مكوناتها. كما نفذ أفراد تابعون للأمم المتحدة حملات مشابهة مع السكان المحليين عرفوا خلالها وشرحوا سياسة الأمم المتحدة بشأن عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة الجنسية من قبل موظفي الأمم المتحدة.

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

يكفل الدستور الوطني المؤقت حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الصحافة "وفقاً لما ينص عليه القانون"، إلا أن الحكومة قيدت هذه الحقوق بشكل كبير.

حرية الرأي والتعبير: تعرض الأشخاص الذين انتقدوا الحكومة علناً أو في جلسات خاصة للانتقام، بما في ذلك الاعتقال. وحاولت الحكومة عرقلة تلك الانتقادات ورصدت ما يدور في الاجتماعات السياسية والصحافة. في تموز/يوليو، اعتقلت الحكومة الإمام يوسف عبد الله أكبر بعد خطبة عيد الفطر في الجينية في غرب دارفور، انتقد خلالها الحكومة المركزية وحكومة الولاية وألقى باللائمة عليهما بسبب القتل في دارفور ومختلف أنحاء البلاد، وورد أنه نقل إلى الخرطوم وحكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر.

وفي آذار/مارس، استدعى جهاز الأمن والمخابرات الوطني رقية الزاكي، صحفية تعمل لصالح صحيفة الرأي العام، بعد نشر مقالة عن الفساد المالي تتعلق باتحاد العمال. صادر جهاز الأمن والمخابرات الوطني المطبوعات اليومية لصحيفة "الجريدة" لأسباب غير معروفة بتاريخ 9 و 10 و 12 و 13 و 16 أيار/مايو. وذكر صحفيون أن ضباط الأمن ضايقوهم أو استجوبوهم. في تشرين الثاني/نوفمبر، علق جهاز الأمن والمخابرات الوطني وصادر، بشكل شبه يومي، صحفا ومحطات راديو بسبب تغطيتها للعصيان المدني على الصعيد الوطني الذي حدث في الفترة من 27 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر بعد الإعلان عن التدابير التشفية الجديدة. وعلى نحو مماثل، صادر جهاز الأمن والمخابرات الوطني مطبوعات الصحف اليومية بشكل يومي تقريباً طيلة شهر كانون الأول/ديسمبر، وسط دعوات لتنظيم احتجاجات واسعة النطاق. على سبيل المثال، صادر جهاز الأمن والمخابرات الوطني طبوعات صحيفة التيار خمسة مرات على الأقل في كانون الأول/ديسمبر.

وخلال العام، تم اعتقال أكثر من 16 صحفياً، وتعرض تسعة منهم إلى إجراءات قانونية من قبل الحكومة، وتم استدعاء ما لا يقل عن 14 من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، كما تم توقيف أكثر من سبعة منهم في وقت من الأوقات. احتجز جهاز الأمن والمخابرات الوطني خلال العام أكثر من 41 من أعضاء الأحزاب المعارضة، في بعض الحالات بعد عقد اجتماعات أو ندوات ناقش خلالها الحضور السياسة.

قلصت الحكومة أيضاً النقاشات العامة ذات الطابع الديني إذا كان يشتبه بأنها ذات طبيعة تبشيرية، وكانت تراقب الخطب والتعاليم الدينية (يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية على الرابط التالي: www.state.gov/religiousfreedomreport/).

حريات الصحافة ووسائل الإعلام: يكفل الدستور الوطني المؤقت حرية الصحافة، إلا أن السلطات منعت الصحف من كتابة أية تقارير عن المسائل التي تُعتبر حساسة. انتقد الرئيس عمر البشير في كانون الأول/ديسمبر 2015 عدم قدرة حكومته على "السيطرة على وسائل الإعلام" أثناء كلمة ألقاها أمام الكتلة البرلمانية لحزب المؤتمر الوطني الحاكم. وحذر من أنه شخصياً سوف يتخذ "إجراءات حاسمة". شملت هذه التدابير الرقابة المباشرة والمنتظمة قبل عملية الطباعة، ومصادرة المطبوعات، والملاحقة القضائية، والحرمان من نشر الإعلانات الحكومية. ألحقت عمليات المصادرة على وجه الخصوص أضراراً مالية شديدة بالصحف التي كانت أساساً تواجه صعوبات مالية شديدة بسبب تدني التوزيع. وطوال العام حذرت الحكومة شفهيّاً الصحف بشأن المواضيع التي تُعتبر "خطأً أحمر" ولا يُسمح بإجراء تحقيقات صحفية بخصوصها. كانت هذه المواضيع تشمل الفساد، والاحتجاجات الجامعية، والحوار الوطني، والمفاوضات السياسية في أديس أبابا، والصراع في جنوب السودان، والإضراب الوطني للأطباء، وضعف الاقتصاد، وانخفاض قيمة الجنيه السوداني، وانقطاع التيار الكهربائي، وتقشي وباء الكوليرا، والأجهزة الأمنية،

وإجراءات الحكومة في مناطق النزاع. وأمرت السلطات بمصادرة الصحف التي تنشر تقارير عن مثل هذه المواضيع.

أثرت الحكومة على البث الإذاعي والتلفزيوني من خلال منح أو رفض تصاريح التشغيل، وأيضاً من خلال تقديم أو حجب الدفعات الحكومية للإعلانات، بناء على مدى ارتباط هذه الهيئات مع الحكومة.

بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أمرت السلطات بوقف بث وإغلاق قناة التلفزيون الخاصة أم درمان إلى أجل غير مسمى، وكانت هذه القناة إلى ذلك الحين تبث على أنها مملوكة للحكومة. ووفقاً لمالك القناة، من المحتمل أن تكون هذه الخطوة قد أُخذت بعد أن بثت القناة برنامجاً ظهر فيه أعضاء من حزب المؤتمر الوطني الحاكم يناقشون الفساد باعتباره واحداً من العوامل المساهمة في أزمة الميزانية المستمرة في البلاد. إلا أن الحكومة ادعت أن ترخيص عمل القناة قد انتهى مفعوله.

مارست الحكومة السيطرة على وسائل الإعلام من خلال المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الذي كان يُجري اختبارات مهنية إلزامية للصحفيين ويشرف على اختيار رؤساء التحرير. وكان المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية يتمتع بسلطة حظر الصحفيين بشكل مؤقت أو دائم. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدر المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية أنه كان هناك 4,000 صحفي مسجل في البلاد، في انخفاض كبير مقارنة بـ 7,000 كانوا مسجلين عام 2015. وذكر المجلس أن تسجيل الصحفيين يتم الآن في المقام الأول من قبل اتحاد الصحفيين السودانيين، والذي قد يكون لديه عدد أكبر من الصحفيين المسجلين لديه. ومن بين 4,000 صحفي مسجل في البلاد، كان هناك حوالي 600 يعملون بشكل فعلي.

رفعت السلطات خلال العام القيود على أحد الصحفيين الذين تم حظرهم بشكل مؤقت من الكتابة. مع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2015، ظل سبعة صحفيين آخرين محظورين من الكتابة، بما فيهم صحفيين يعملون لصالح صحيفة الجريدة. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، منع جهاز الأمن والمخابرات الوطني ما لا يقل عن 16 صحفي من نشر مقالاتهم أو قام بتعليق نشر صحفهم.

العنف والمضايقة: واصلت الحكومة وجهاز الأمن والمخابرات الوطني اعتقال ومضايقة وترهيب وإساءة معاملة الصحفيين ومن يجاهرون بانتقادهم للحكومة. وطلب جهاز الأمن والمخابرات الوطني من الصحفيين أن يزودوا الحكومة بمعلومات شخصية مثل تفاصيل عن قبيلتهم وانتمائهم السياسي وأسرهم.

وفقاً لـ "صحفيون من أجل حقوق الإنسان"، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر وضرب محمد الأمين عبد العزيز، وهو صحفي متعاون مع صحيفة الجريدة. أيضاً في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، زُعم أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني ضرب واحتجز الصحفية أمل هباني بعد أن غادرت موقع قاعة المحكمة في الخرطوم حيث حضرت جلسة محاكمة عدد من نشطاء المجتمع المدني. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني عدداً من الصحفيين، وزُعم أنهم ضربوهم، وسط دعوات لتنظيم احتجاجات واسعة النطاق ضد رفع الدعم عن الوقود.

وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر 2015، أحال محامون إلى المحكمة الدستورية قضية عثمان ميرغني، رئيس تحرير صحيفة التيار، الذي تعرض لهجوم من قبل مهاجمين مجهولين عام 2014 وتم تعليق إصدار صحيفته منذ كانون الأول/ديسمبر 2015. يشك بعض المدافعين عن حقوق الإنسان أن الحكومة أمرت المحكمة بتأجيل حكمها. أصدرت المحكمة الدستورية في 1 أيار/مايو أمراً بالسماح باستئناف إصدار صحيفة

التيار بعد أكثر من أربعة أشهر من "التعليق إلى أجل غير مسمى" من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني (بدون تعويض) وبعد الإضراب عن الطعام والاحتجاج من قبل موظفي الصحيفة والتي شاركهم بها صحفيون ونشطاء آخرون. بعد إعادة افتتاحها، واصل جهاز الأمن والمخابرات الوطني ترهيب ومضايقة صحيفة التيار، وصادر النسخ اليومية بشكل منتظم.

وفي 27 تموز/يوليو، أوقفت صحيفة التغيير النشر من تلقاء نفسها بشكل دائم بعد عدة مصادرات متتالية لمطبوعاتها.

وبتاريخ 14 أيلول/سبتمبر، أمر مجلس الصحافة والمطبوعات بتعليق نشر أربعة صحف هي إيلاف، والمستقل، والوطن، وأول النهار.

وفي كانون الثاني/يناير 2015، ألغت وزارة الثقافة تسجيل اتحاد الكتاب السودانيين. وكان الاتحاد قد تسجل منذ عام 2006 لعقد ملتقيات فكرية وليالي ثقافية وعروض الأفلام وأنشطة أخرى. رفع الاتحاد دعوى ضد وزارة الثقافة. في تشرين الأول/أكتوبر 2015، حكم قاض لصالح الاتحاد، وقضى بعدم قبول التبريرات التي قدمتها الوزارة لإغلاق الاتحاد. إلا أن المحكمة في أواخر عام 2015 عكست قرارها. وورد أن المجموعة كانت قادرة على إعادة التسجيل بتاريخ 1 كانون الأول/ديسمبر.

الرقابة أو تقييد المحتوى: واصلت الحكومة ممارسة الرقابة المباشرة قبل الطبع والبيث لجميع أشكال وسائل الاعلام. زادت الحكومة حملات المصادرة خلال شهر أيار/مايو في أعقاب احتجاجات طلابية في نيسان/أبريل أثارها تقارير تزعم نية الحكومة في بيع جامعة الخرطوم إلى مستثمرين أجانب، وقتل طالبان خلال المظاهرات، كما أصيب العديد بجراح، واعتقل عدد آخر. كانت مصادرة النسخ المطبوعة طريقة الرقابة الأكثر استخداماً من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني، والذي استخدم هذه الوسيلة من أجل فرض رقابة على المواد، ولتحفيز الرقابة الذاتية في المستقبل، ولإلحاق خسائر مالية كبيرة للناشرين مما قد يؤدي إلى إغلاق الصحف في نهاية المطاف.

في عام 2014، أعلنت الحكومة أنها سوف تعلق الإجراءات الاستثنائية، بما فيها الرقابة قبل النشر، التي يفرضها جهاز الأمن والمخابرات الوطني على وسائل الإعلام المطبوعة، إلا أن مثل هذه الرقابة استمرت دون هوادة. وفقاً للمجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية، تم في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إنشاء محكمة متخصصة في قضايا الإعلام و"مخالفات الصحف" بموجب قانون الصحافة والمطبوعات الحالي. ومع حلول آب/أغسطس، كانت محكمة الصحافة والمطبوعات تعمل.

صادرت الحكومة النسخ المطبوعة لما لا يقل عن 12 صحيفة خلال 49 مناسبة على الأقل في الفترة ما بين آذار/مارس و تشرين الثاني/نوفمبر، وكان معظم المصادرات خلال شهر أيار/مايو في أعقاب احتجاجات طلابية واسعة النطاق في نيسان/أبريل وأيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر بعد العصيان المدني والاحتجاجات على الصعيد الوطني احتجاجاً على تدابير النقشف الحكومية. على سبيل المثال، في أسبوع واحد في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر، صادر جهاز الأمن والمخابرات الوطني 16 نسخة يومية مطبوعة لتسعة صحف.

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت شبكة الصحفيين السودانيين إضراباً عن العمل ليوم واحد احتجاجاً على مصادرة المطبوعات اليومية لخمس صحف (التيار، والوطن، والجريدة، واليوم التالي، والأيام) لأربعة

أيام متتالية من 28 تشرين الثاني نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر. واشتبه الصحفيون المحليون أن المصادرات كانت نتيجة نشر مقالات تنتقد خفض الدعم الحكومي الذي جرى بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك أكثر من 100 من الصحفيين المستقلين في الإضراب.

الأمن القومي: يجيز قانون الصحافة والمطبوعات فرض قيود على الصحافة من أجل مصلحة الأمن القومي والنظام العام. ويحتوي هذا القانون على تعريف فضفاض لأحكام الحظر المعنية بتأجيج النعرات العرقية والدينية والتحريض على العنف. يحتمل هذا القانون رؤساء التحرير المسؤولية الجنائية تجاه جميع المواد التي تنشرها صحفهم. وقد تم استخدام القانون الجنائي وقانون الأمن القومي وقوانين الطوارئ بشكل منتظم من أجل توجيه اتهامات ضد الصحافة.

اتخذ جهاز الأمن والمخابرات الوطني إجراءات قانونية ضد الصحفيين ورفع دعاوى ضدهم بسبب تقارير تنتقد الحكومة والأجهزة الأمنية.

في شباط/فبراير، اعتقل الكاتب الصحفي والناشط على الإنترنت إبراهيم بقال لانتقاده حاكم ولاية شمال دارفور في مقالة على فيسبوك ووجه إليه اتهام بموجب قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات. وأمضى إبراهيم بقال 55 يوماً قيد الاحتجاز قبل الإفراج عنه بكفالة، إلا أنه أعيد اعتقاله في اليوم التالي واحتجز لمدة أسبوع إضافي، لأسباب بدت أنها تعسفية. أسقط المدعي العام بعضاً من التهم الموجهة ضد إبراهيم باقي، وعلى وجه التحديد تقويض النظام الدستوري وإثارة حرب ضد الدولة وازدراء السلطة، ومع ذلك، واجه إبراهيم بقال تهماً بنشر معلومات كاذبة، وكشف معلومات عسكرية، وانتهاك السلامة العامة.

اتخذ وزير الصحة في ولاية الخرطوم إجراءات قانونية ضد صحيفة الوطن بعد أن اتهمته الصحيفة باختلاس الأموال العامة لتحسين مستشفى الزيتونة، وهو واحد من ضمن ثلاثة مستشفيات خاصة يملكها وزير الصحة بالولاية.

حرية الإنترنت

نظمت الحكومة ترخيص شركات الاتصالات من خلال الهيئة القومية للاتصالات. حجبت الهيئة بعض مواقع الويب ومعظم الخوادم الإلكترونية البديلة (البروكسي) التي اعتبرتها الحكومة مسيئة للأخلاق العامة، مثل تلك التي تحتوي على مواد إباحية. كان هناك القليل من القيود على الوصول إلى مواقع المعلومات، لكن السلطات حجبت بشكل متقطع الوصول إلى موقع يوتيوب ومواقع إعلامية "سلبية". وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، استخدم حوالي 27 بالمائة من السكان الإنترنت عام 2015، في ارتفاع من نسبة 25 بالمائة عام 2014.

أفاد مراسلون بلا حدود أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني أسس عام 2011 وحدة جهاديين الكترونيين كانت مكلفة بتضييق الخناق على "المعارضين على الإنترنت". وفقاً لتقارير خارجية، واصلت هذه الوحدة رصد حسابات وسائط التواصل الاجتماعي والاتصالات الإلكترونية، خاصة للأشخاص الذين يعتقد أنهم ينتقدون النظام.

ما زالت مؤسسة فريدم هاوس تصنف البلاد بأنها "غير حرة" في تقريرها السنوي حول حرية الإنترنت. وفقاً للتقرير، ارتفعت حالات الاعتقال والمحاكمة بموجب قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات خلال العام، مما يعكس تحولاً تكتيكياً في استراتيجية الحكومة للحد من حرية الإنترنت. وأشار التقرير إلى أن العديد من

الصحفيين الذين كانوا يكتبون مقالات لمنصات الكترونية نشروا مقالاتهم بدون الكشف عن هويتهم لتجنب الملاحقة القضائية، بينما أصبح المستخدمون العاديون للإنترنت أكثر ميلاً للرقابة الذاتية لتجنب الرقابة الحكومية والعواقب القانونية التعسفية.

على سبيل المثال، في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، اعتقل الكاتب الصحفي سراج النعيم مؤسس شبكة أوتار الأصيل الإخبارية واحتجز بتهمة التشهير بموجب قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات لقيامه بإرسال رسالة عبر تطبيق "واتساب" اتهم فيها طبيباً بسوء الممارسة الطبية. وجرى احتجاز سراج النعيم لساعات وأفرج عنه مقابل كفالة، لكن ليس قيل أن يطلب منه تسليم هاتفه الذكي إلى الشرطة ليستخدم كدليل. واتهم سراج النعيم في وقت لاحق بسبب استفساره عن مشروعية تسليم هاتفه، وتمت تبرئته من كل التهم في شهر أيار/مايو.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر كان ناشط يعرض عن طريق البث الحي على فيسبوك الشوارع الفارغة في وسط مدينة الخرطوم كدليل عن نجاح حملة العصيان المدني عندما اعترضته قوات الأمن واحتجزته لعدة أيام.

في كانون الثاني/يناير اتهم مدير مجموعة (قروب) من الصحفيين للتواصل عبر تطبيق "واتساب" بالتشهير بموجب قانون جرائم تكنولوجيا المعلومات لأنه نشر رسالة انتقد فيها وزير الصحة، وتم احتجازه واستجوابه لعدة ساعات مع الشخص الذي أرسل الرسالة الأصلية، ثم تم الإفراج عنهما لاحقاً بكفالة، ومع حلول تشرين الأول/أكتوبر كانا بانتظار المحاكمة.

افتقرت مقاهي الانترنت إلى الخصوصية وخضعت لمراقبة حكومية تطفلية. في شباط/فبراير، داهمت وحدات خاصة بالجرائم الالكترونية من جهاز الأمن والمخابرات الوطني ووزارة الداخلية 130 مقهى انترنت في الخرطوم بحثاً عن محتويات تهدد "أخلاق الأمة".

الحرية الأكاديمية والفعاليات الثقافية

قيدت الحكومة الحرية الأكاديمية في المؤسسات الثقافية والأكاديمية. حددت الحكومة المناهج الدراسية كما عينت نواب رؤساء في الجامعات كانوا مسؤولين عن الإدارة. كما واصلت اعتقال الطلاب الناشطين، وألغت الفعاليات الطلابية أو رفضت إصدار تصاريح لبعض الفعاليات الطلابية. أفاد ناشطون شباب أن بعض الجامعات كانت تثبط الطلاب عن المشاركة في المسيرات المناهضة للحكومة وأظهرت معاملة تفضيلية تجاه طلاب حزب المؤتمر الوطني. مارس بعض أساتذة الجامعات الرقابة الذاتية. استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وأساليب أخرى غليظة ضد تظاهرات كانت سلمية لحد كبير في الجامعات أو شملت طلاب الجامعات. واصلت شرطة النظام العام رصد التجمعات العامة والفعاليات الثقافية، وكانت كثيراً ما ترهب النساء والفتيات اللاتي كن يخشين أن تعتقلهن الشرطة بتهمة ارتداء ملابس أو ارتكاب أفعال مخالفة للحشمة.

في أعقاب الاضطرابات الواسعة في الجامعات عبر البلاد في نيسان/أبريل، علق العديد من الجامعات الأنشطة الطلابية (السياسية والثقافية والاجتماعية) في الحرم الجامعي واشترطت الحصول على موافقة قبل عقد الأنشطة.

بتاريخ 30 نيسان/أبريل، منع جهاز الأمن والمخابرات الوطني شبكة الصحفيين السودانيين من عقد مؤتمر في الخرطوم ولم يقدموا أي تفسير لذلك. وفي 13 أيلول/سبتمبر، منع جهاز الأمن والمخابرات الوطني حزب

المؤتمر السوداني من عقد فعالية عامة لإحياء الذكرى الثالثة لمظاهرات أيلول/سبتمبر 2013 التي قتل خلالها ما بين 185 إلى 200 متظاهر.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع

على الرغم من أن الدستور الوطني المؤقت والقانون يكفلان حرية التجمع، إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق بشدة. يعتبر القانون الجنائي تجمع أكثر من خمسة أشخاص بدون ترخيص عملاً غير قانوني، ويتعين على المنظمين إخطار الحكومة قبل 36 ساعة من عقد التجمعات والمسيرات.

فرق جهاز الأمن والمخابرات الوطني في شباط/فبراير مظاهرة سلمية ضد بناء سدود جديدة في الولاية الشمالية، وألقى القبض على عدد من المتظاهرين ثم أفرج عنهم في وقت لاحق.

وفي نيسان/أبريل، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني 27 طالباً، بما فيهم خمسة طالبات، شاركوا في المظاهرات في جامعة الخرطوم. كان الطلاب قد تظاهروا في الفترة من 11 إلى 14 نيسان/أبريل بعد ورود تقارير بأن الحكومة تخطط لبيع الحرم الجامعي الرئيسي إلى مستثمرين أجانب. وبتاريخ 6 نيسان أفرج جهاز الأمن والمخابرات الوطني عن الطلاب السبعة وعشرين بدون توجيه تهم إليهم، وبقي عاصم عمر، وهو طالب في جامعة الخرطوم اعتقل بشكل منفصل لكن بالتزامن مع الاحتجاجات في حرم الجامعة، قيد الاحتجاز واتهم بعد ثلاثة أشهر بمقتل ضابط شرطة، وهي جريمة يعاقب عليها بالإعدام. أصر مراقبون لحقوق الإنسان وزملاء عاصم عمر أن التهم استندت إلى أدلة مزورة، وأكدوا أنه لم يكن متواجداً أثناء الاحتجاجات داخل الحرم الجامعي. وكانت محاكمات الطلاب مستمرة مع حلول نهاية العام.

في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني بدون توجيه تهم 28 طالباً جامعياً تظاهروا في شارع أفريقيًا ضد إجراءات الحكومة النقشفية (خفض دعم الوقود) والزيادات التي تلتها في الأسعار، وأفرج القاضي عن الطلاب الثمانية وعشرين بكفالة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر وواجه الطلاب محاكمات في 22 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، أسقطت الدعاوى بحق الطلاب الثمانية وعشرين. كانت اعتقالات الطلاب متزامنة مع حملة الاعتقالات واسعة النطاق التي نفذها جهاز الأمن والمخابرات الوطني، حيث اعتقل الجهاز 22 شخصية بارزة من حزب المؤتمر السوداني (طالعوا القسم 1. هـ) بالإضافة إلى عدد من أعضاء الحزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث العربي، وقوى الإجماع الوطني، وحركة الإصلاح الآن، بالإضافة إلى نشطاء من المجتمع المدني وصحفيين.

واصلت الحكومة رفض السماح للطوائف الدينية الإسلامية ذات الصلة بأحزاب المعارضة، وعلى وجه الخصوص الأنصار (حزب الأمة) والختمية (الحزب الاتحادي الديمقراطي) بعقد تجمعات كبيرة في الساحات العامة، لكن الأحزاب كانت تقوم بشكل منتظم بعقد تجمعات معارضة في ممتلكات خاصة. كانت عناصر من أجهزة الأمن الحكومية في بعض الأحيان تحضر اجتماعات المعارضة، وتعرقل التجمعات المعارضة، وتستدعي المشاركين في هذه الاجتماعات للحضور إلى المقر الرئيسي لجهاز الأمن لاستجوابهم بعد انتهاء تلك الاجتماعات.

وذكر أن السلطات اتخذت إجراءً محدوداً فقط - إن وجد - ضد قوات الأمن التي أفرطت في استخدام القوة. أفادت وسائل الإعلام في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 أن وزارة العدل وافقت على دفع الدية بقيمة 35 مليون جنيه سوداني (5.3 مليون دولار) كتعويضات لعائلات الضحايا الذين تم تحديدهم رسمياً في مظاهرات أيلول/سبتمبر 2013، وأنها سترفع الحصانة عن أربعة من عناصر الأمن. ومع نهاية العام، بقيت الدعاوى المرفوعة ضد ضباط الأمن معلقة (طالعوا القسم 1.1).

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور الوطني المؤقت والقانون حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، إلا أن الحكومة قيدت هذا الحق بشدة. يحظر القانون الأحزاب السياسية المرتبطة بالمعارضة المسلحة. أغلقت الحكومة منظمات مجتمع مدني أو رفضت تسجيلها في عدة مناسبات. واصلت الحكومة وقوات الأمن بشكل تعسفي فرض أحكام قانون المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك التدابير التي تنظم بصرامة قدرة المنظمات على تلقي تمويل أجنبي وتسجيل الأنشطة العامة.

وفقاً للاتحاد السوداني للمجتمع المدني، رفضت السلطات على مدار العام أو لم تمنح الموافقة على طلبات لإعادة تسجيل أكثر من 40 منظمة مسجلة وشرعت بتحقيقات في أنشطتها.

وبموجب سياسة "السودنة" الحكومية، ذكرت منظمات عديدة أنها واجهت صعوبات إدارية إذا رفضت أن تقوم جماعات موالية للحكومة بتنفيذ برامجها على مستوى الولاية. ففي النيل الأزرق على سبيل المثال، منعت مفوضية العون الإنساني إحدى المنظمات الإنسانية من تطبيق برنامج للأمن الغذائي لعدة أشهر حتى وافقت المنظمة على التعاون مع المنظمة الخيرية للتأهيل والتنمية "كورد"، وهي منظمة محلية تم اختيارها من قبل حكومة الولاية.

وذكرت منظمات أنها واجهت تأخير في الحصول على تصاريح لعقد اجتماعات الجمعية العامة. وفي ظل غياب الجمعيات العمومية، منعت الحكومة بعض المنظمات من عقد انتخابات أو شغل الوظائف الشاغرة. يعتقد بعض نشطاء المجتمع المدني أن الحكومة أخرت إصدار هذه الموافقات من أجل عرقلة عمل المنظمات أو إجبارها على الخروج بسبب عدم الامتثال للوائح الحكومية.

بتاريخ 29 شباط/فبراير، داهم ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني مركز الخرطوم للتدريب والتنمية البشرية (تراكس)، وهو منظمة لبناء قدرات المجتمع المدني، للمرة الثانية في أقل من عام واحد. وصارت العناصر خمسة أجهزة حاسوب محمولة، بالإضافة إلى تسعة هواتف خاصة بموظفين ومدربين وزوار، ثم قاموا بجمع وثائق ومنشورات وأوراق مخططات وجوازات سفر ومفاتيح سيارات تابعة لمديري المركز خلف الله العفيف مختار ومدحت عفيف الدين حمدان. وقبل مغادرة مكاتب المركز، أعادت عناصر الأمن المعدات الخاصة بالمدربين وسمحوا لهم بالمغادرة. كما أنهم طلبوا من مدحت عفيف حمدان، وأبو هريرة عبد الرحمن، وهو موظف آخر في مركز "تراكس"، وأدم فينوم، فنان كان يزور مركز "تراكس" في ذلك الوقت، بمراجعة المقر الرئيسي لجهاز الأمن والمخابرات الوطني في وسط الخرطوم بتاريخ 3 آذار/مارس قبل أن يتم الإفراج عنهم لاحقاً. وفي آذار/مارس، احتجزت عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني مدير المركز خلف الله، ومشرف المكتب الشاذلي إبراهيم الشيخ، ومصطفى آدم مدير منظمة شقيقة تُدعى "الزرقاء" الذي كان يزور مركز "تراكس" واستجوبواهم بشكل منفصل قبل الإفراج عنهم تبعاً. وحرّم أحد المحتجزين المصاب بمرض السكري من الطعام أثناء فترة احتجازه المطولة.

في الفترة ما بين 3 إلى 13 آذار/مارس، استدعى جهاز الأمن والمخابرات الوطني واستجوب عددا من النشطاء المرتبطين بمركز "تراكس"، واستجوبوهم جميعاً حول أنشطتهم وعلاقتهم بمركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية البشرية، وهي منظمة أُغلقت قسراً من قبل الحكومة عام 2012. وتم اعتقال عدة نشطاء على صلة بمركز "تراكس" وأفرج عنهم حتى شهر أيار/مايو.

بتاريخ 21 أيار/مايو، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني كل من خلف الله العفيف مختار، ومصطفى آدم، ومدحت عفيف الدين حمدان من منازلهم واحتجزوهم في زنانات ورد أن أبعادها كانت 13 × 13 قدم احتوت على 26 سجيناً ولم تكن بها تهوية. وبسبب الظروف القاسية، أُغمي على خلف الله الذي كان يعاني من مرض قلبي بتاريخ 14 آب/أغسطس بعد أن حرم من العلاج الطبي قبل ذلك بثلاثة أسابيع. وبتاريخ 15 آب/أغسطس، تم نقل الثلاثة محتجزين إلى سجن الهدى في أم درمان شمال لكي يواجهوا الاتهامات، بما فيها المادة 50 (تقويض النظام الدستوري) و المادة 51 (شن حرب ضد الدولة)، والمادة 53 (التجسس) و المادة 65 (منظمة إجرامية وإرهابية). بالإضافة إلى هذه التهم، واجه كل من مصطفى آدم ومدحت عفيف الدين حمدان اتهامات تتعلق بقانون جرائم تكنولوجيا المعلومات.

واجه ثلاثة زملاء إضافيين في مركز "تراكس" وهم أروى الربيع، وإيماني ليلي راية، والحسن خيرى، كانوا قد اعتقلوا ثم أفرج عنهم بموجب كفالة بعد 10 أيام من الاحتجاز في أيار/مايو، نفس التهم الأربعة كما ورد أعلاه. ومع حلول نهاية العام استمرت المحاكمات للأشخاص الستة على خلفية مدهامة مركز "تراكس" في 29 شباط/فبراير، وكان ثلاثة منهم لايزالون قيد الاحتجاز.

وفي 5 أيار/مايو، داهمت عناصر مسلحة من جهاز الأمن والمخابرات الوطني مكتب المحامي البارز لحقوق الإنسان نبيل أديب في الخرطوم. وفي وقت المدهامة، كان السيد نبيل أديب، رئيس المرصد السوداني لحقوق الإنسان ومقره الخرطوم، يجتمع مع مجموعة من الطلاب الذين تم فصل بعض منهم من جامعة الخرطوم في أعقاب احتجاجات نيسان/أبريل. اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني 10 طلاب في المكتب، مع اثنين من المحامين وموظفين.

وأثناء المدهامة المسلحة، صادر عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني ملفات قانونية ومعدات، بما فيها الحاسوب المحمول الشخصي للسيد نبيل أديب، بدون إذن قضائي. وباستثناء الهاتف الخليوي الخاص بالسيد نبيل أديب، لم يتم إعادة أي من ممتلكاته.

واعتقل اثنان من أعضاء حزب الأمة القومي وهم الأخوين عماد وعروة الصادق ثم احتجزوا من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني بتاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2015 و 6 كانون الأول/يناير على التوالي. وجه جهاز الأمن والمخابرات الوطني تهماً بجرائم تصل عقوبتها إلى الإعدام وتهماً أخرى، بما في ذلك تقويض النظام الدستوري، وشن حرب ضد الدولة، والانتماء إلى منظمة إرهابية، والتشهير، والتآمر الجنائي. وكانت هذه الاتهامات بسبب نشر الأخوين بيانات على الانترنت تنتقد جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بما في ذلك نشر إحدائيات النظام العالمي لتحديد المواقع "لنمازل أشباح" يزعم أن عناصر جهاز الأمن والاستخبارات الوطني احتجزوا ناشطي حقوق الإنسان وأسأوا معاملتهم فيها. ويعتقد مراقبون أن جهاز الأمن والمخابرات الوطني سعى أن يجعل من هذه القضية عبءاً لكى يثبط الأنشطة السياسية الهدامة من كل من حزب الأمة والمعارضة بشكل أعم. تمت إدانة عماد الصادق بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر كان قد قضاها بالفعل. وعلى هذا النحو، أُطلق سراحه في يوم الحكم وفرضت عليه غرامة قدرها 10,000

جنيه سوداني (1,500 دولار). كما أُدين عروة الصادق وحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة، وأُفرج عنه في شهر أيلول/سبتمبر. وتم تغريم عروة بمبلغ 20,000 جنيه سوداني (3000 دولار) أيضاً.

وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، اعتقلت السلطات جميع أعضاء القيادة العليا لحزب المؤتمر السوداني، واحتجزتهم بدون توجيه اتهامات؛ وباستثناء واحد منهم، لم يُسمح لهم بزيارات، ثم أُفرج جهاز الأمن والمخابرات الوطني عن أعضاء المعارضة في أواخر كانون الأول/ديسمبر بدون توجيه تهم.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الرابط التالي: www.state.gov/religiousfreedomreport

د. حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين ومن لا يحملون جنسية

يكفل الدستور الوطني المؤقت والقانون حرية الحركة والتنقل والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى البلاد، ولكن الحكومة قيدت هذه الحقوق للأجانب، بما فيهم عمال المساعدات الإنسانية.

عرقلت الحكومة عمل وكالات تابعة للأمم المتحدة، كما أخرجت إصدار الموافقة الكاملة لأنشطتها في كافة أنحاء البلاد، خاصة في "المنطقتين". وادعت منظمات غير حكومية أيضاً أن الحكومة عرقلت أنشطة المساعدات الإنسانية في "المنطقتين".

إساءة معاملة المهاجرين، واللاجئين، ومن لا يحملون جنسية: كان طالبو اللجوء واللاجئون عرضة للاعتقال التعسفي والمضايقات خارج المخيمات لأنهم لم يستلموا بطاقات هوية وهم في انتظار أن تبت الحكومة في منحهم حق اللجوء أو وضع لاجئ. كان اللاجئون وطالبوا اللجوء في المناطق الحضرية عرضة أيضاً للاعتقال لأن سياسة الحكومة في عسكرة المخيمات تجعل من غير القانوني الانتقال من المخيمات المخصصة لهم بدون تصريح مسبق. تم في المتوسط اعتقال ما بين 150 إلى 200 لاجئ وطالب لجوء في الخرطوم كل شهر وكانوا يحصلون على المساعدة القانونية من فريق مشترك من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومعتمدية اللاجئين السودانية. وعلى الرغم من أن قانون اللجوء جعل التجنيس ممكناً للاجئين، إلا أنه لم يطبق بشكل كامل.

كان هناك بعض الانتهاكات، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، في المخيمات. عملت الحكومة بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير قدر أكبر من الحماية للاجئين. كانت هناك عوائق حكومية تتعلق بالوصول إلى اللاجئين، بما في ذلك تأخير أو رفض منح تراخيص السفر والموافقة على تأشيرات الدخول.

وفقاً لمدافعين عن حقوق الإنسان، كان التأخير في منح الوضع القانوني من أحد الأسباب وراء مغادرة بعض اللاجئين الجدد المخيمات قبل التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وغالباً ما اعتمد اللاجئون على شبكات الاتجار وتهريب البشر لمغادرة المخيمات. عادة ما أساء المتاجرون بالأشخاص للاجئين وعذبوهم إن لم يدفعوا الإتاوات.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الرابط التالي: www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt.

الحركة داخل البلاد: قيدت الحكومة والمتمردون حركة المواطنين وحركة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في مناطق النزاع (طالعوا القسم 1. ز). وعلى الرغم من ادعاء الحكومة بأن اللاجئين لديهم حرية التنقل داخل البلاد، إلا أنها اشترطت عليهم التسجيل رسمياً والحصول على تصاريح سفر قبل مغادرة مخيمات اللاجئين. وفقاً للسلطات، ساعد تسجيل اللاجئين على توفير أمنهم الشخصي. واجه اللاجئين غرامات إدارية لدى عودتهم إلى مخيمهم في حال غادروا المخيمات بدون تصريح وتم اعتراضهم من قبل السلطات.

عموماً لم تكن هناك عراقيل أمام الحركة الداخلية للمواطنين خارج مناطق النزاع. يتعين على الأجانب الحصول على تصاريح للسفر خارج الخرطوم، وكان الحصول على التصاريح صعباً في كثير من الأحيان. يتعين على الأجانب التسجيل لدى مكتب تسجيل الأجانب التابع لوزارة الداخلية في غضون ثلاثة أيام من وصولهم، وكانت تحركاتهم تقتصر على مسافة يبلغ نصف قطرها 15.5 ميل من الخرطوم. بعد التسجيل، كان يسمح للأجانب بالحركة إلى مسافة أبعد من نصف القطر هذه، لكن السفر خارج ولاية الخرطوم كان يحتاج إلى موافقة رسمية.

أخرت الحكومة إصدار التأشيرات الخاصة بالعمل الإنساني لموظفين تابعين للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، ومنعت بشكل عام الوصول إلى مناطق النزاع، لكنها منحت بعض الاستثناءات لزيارات مخيمات النازحين داخلياً في دارفور، كما أخرت الحكومة إصدار تصاريح السفر إلى مناطق لا تشهد نزاعاً.

تحفظت البلاد على المادة 26 من اتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1951 بشأن حقوق اللاجئين في حرية التنقل واختيار مكان إقامتهم داخل البلاد. السياسة الحكومية المتعلقة بالمخيمات تشترط على طالبي اللجوء واللاجئين أن يمكثوا في مخيمات محددة. سمحت الحكومة بتأسيس مخيمات للاجئين من جنوب السودان في شرق دارفور. كثيراً ما أشارت الحكومة إلى "مواقع الانتظار" في النيل الأبيض على أنها مخيمات للاجئين.

السفر إلى الخارج: اشترطت الحكومة على المواطنين الحصول على تأشيرة خروج لمغادرة البلاد. كان إصدار التأشيرة أمراً غير معقد، لكن الحكومة واصلت استخدام شرط الحصول على تأشيرة خروج للحد من سفر بعض المواطنين، خاصة الأشخاص المثيرين للاهتمام لأسباب سياسية أو أمنية. ولكي يحصل الأطفال على تأشيرة خروج، يتعين عليهم الحصول على إذن من كل من الأب والأم.

في آذار/مارس، اعترض رجال أمن يرتدون ملابس مدنية في مطار الخرطوم الدولي خمسة ممثلين عن المجتمع المدني هم (فيصل محمد صالح، وصدیق يوسف، ومعاوية شداد، وسوسن حسن الشوية، وصالح محمود) وهم في طريقهم إلى جنيف لحضور اجتماعات رفيعة المستوى حول المراجعة الدورية العالمية لسجل السودان، وتمت مصادرة جوازات سفرهم، وطلب منهم مراجعة المقر الرئيسي لجهاز الأمن والمخابرات الوطني لمعلومات إضافية حول كيفية استردادها، ومنعهم ذلك من حضور الاجتماعات في جنيف.

وبتاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر، منع عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني مرة أخرى صديق يوسف رئيس لجنة التضامن السودانية من السفر إلى جنيف للمشاركة في اجتماعات تتعلق بالمجتمع المدني

واجتماعات سياسية. وفقاً للسيد صديق يوسف، كتنت هذه المرة الخامسة في غضون عامين بفرض عليه جهاز الأمن والمخابرات الوطني حظراً على السفر.

النفى: راعت الحكومة القانون الذي يحظر النفى القسري، إلا أنها حذرت المعارضين السياسيين باحتمال القبض عليهم إذا عادوا. بقي زعماء المعارضة ونشطاء المنظمات غير الحكومية في المنفى الاختياري في أنحاء شمال أفريقيا وأوروبا، كما فر نشطاء آخرون من البلاد خلال العام. في أيلول/سبتمبر 2015 منح مرسوم رئاسي عفواً عاماً لأفراد المعارضة وزعماء المتمردين الذين يعيشون في الخارج ووافقوا على العودة إلى السودان من أجل المشاركة في الحوار الوطني. ومع حلول نهاية العام، لم يرجع أعضاء بارزون من المعارضة بموجب هذا العفو، إذ أعرب بعضهم عن مخاوف حول حقوقهم المدنية والسياسية حتى مع العفو (طالعوا القسم 1.د.).

المشردون في الداخل

استمر النزوح على نطاق واسع يشكل مشكلة كبيرة في دارفور والمنطقتين، كما استمرت القيود الحكومية والإعاقات الأمنية في الحد من إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين وأعاقت القدرة على إيصال الخدمات الإنسانية.

وفقاً للأمم المتحدة وشركائها، وردت تقارير أن الحالات الجديدة للتشريد داخلياً في أنحاء دارفور خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام بلغت قرابة 97,500 شخصاً، كما ورد أن ما يصل إلى 88,775 شخصاً إضافياً قد تشردوا، إلا أن الأمم المتحدة أفادت بعدم قدرتها على التحقق من هذه الأرقام نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى الأماكن المعنية. بالإضافة إلى ذلك، ذكر أن ما يقارب 38,150 شخصاً قد عادوا، وتم التحقق من 25,564 حالة (في قولو) من قبل برنامج الأغذية العالمي. ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الغالبية العظمى من حالات النزوح التي حصلت خلال العام كانت بسبب النزاع في منطقة جبل مرة، والذي بدأ في كانون الثاني/يناير. وأفادت الأمم المتحدة وشركاءها أنه خلال العام، لغاية كانون الأول/ديسمبر، كان هناك 3,206 شخصاً نزحوا حديثاً في جنوب وغرب كردفان والنيل الأزرق، إلا أن العدد لم يكن معروفاً ويرجع ذلك إلى حد كبير لعدم التمكن من الوصول إلى هذه المناطق. وذكرت تقارير أخرى أن عدد النازحين بلغ 12,468. واجه العديد من النازحين النقص الحاد في الغذاء وعدم كفاية الرعاية الطبية. مُنع عدد كبير من المزارعين من زراعة حقولهم بسبب النزاع، مما أدى إلى ظروف تشبه المجاعة في أجزاء من جنوب كردفان. استمرت الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان/قطاع الشمال في منع وصول وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان/قطاع الشمال، وضمت هذه المناطق عام 2015 حوالي 800,000 من النازحين والمتضررين بشدة. لم تتمكن وكالات الأمم المتحدة من إعطاء تقديرات وأشارت إلى أن عدم الوصول كان السبب.

أدت القيود التي تفرضها الحكومة والمضايقات والتهديد بالطرد إلى الإعاقة المستمرة لبرامج الرعاية ضد العنف القائم على نوع الجنس، وقد كان الإبلاغ عن الحالات وحملات التوعية محدودين (طالعوا القسم 5). تمكنت بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة من العمل مع مستشاري حاكم دارفور بخصوص النساء والأطفال لرفع مستوى الوعي حول قضية العنف القائم على نوع الجنس والجهود المتعلقة بالتصدي لها.

وردت تقارير كثيرة حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية والمتمردون والجماعات المسلحة ضد الأشخاص النازحين داخلياً في دارفور، بما فيها الاغتصاب والضرب (طالعوا القسم 1.ز).

أدت حالة انعدام الأمن خارج مخيمات وبلدات النازحين إلى تقييد حرية الحركة، وكانت النساء والفتيات اللاتي يخرجن خارج حدود البلدات والمخيمات يجازفن بالتعرض للعنف الجنسي، كما كان انعدام الأمن داخل مخيمات النازحين مشكلة أيضاً. لم تقدم الحكومة إلى النازحين داخلياً في دارفور أية مساعدة أو حماية تُذكر. لم تحظ غالبية مخيمات النازحين في الداخل بأية قوة شرطة فعالة، وأشار المراقبون الدوليون إلى أن العصابات الإجرامية المتحالفة مع الجماعات المتمردة كانت تعمل علناً في العديد من مخيمات النازحين داخلياً.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، لم تؤسس الحكومة مخيمات رسمية للنازحين أو اللاجئين في الخرطوم أو في المنطقتين، كما لم تقدم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة أي طلبات رسمية من أجل تأسيس مخيمات جديدة خلال العام.

لم يكن للأمم المتحدة تواجد في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال ولم تتمكن من تقييم حجم نزوح المدنيين في المنطقة.

حماية اللاجئين

مع حلول تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه كان في البلاد حوالي 403,000 لاجئاً وطالب لجوء، بما فيهم 106,000 من إريتريا، و15,000 من إثيوبيا، و8,000 من تشاد. وبخلاف السنوات السابقة، فإن أعداد الأفراد من تشاد كانت تشمل من هم في المخيمات فقط، ولا تشمل أولئك الذين استقروا بشكل عفوي على طول الحدود أو وسط السكان. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد وصل إلى البلاد 262,000 من جنوب السودان منذ اندلاع القتال في كانون الأول/ديسمبر 2013، بما في ذلك وافدين جدد في شرق دارفور.

كثيراً ما بقي اللاجئون الإريتريون الجدد الذين يدخلون البلاد من شرقي السودان في مخيمات لشهرين أو ثلاثة قبل أن ينتقلوا إلى الخرطوم أو إلى أجزاء أخرى من البلاد، أو يواصلوا ترحالهم إلى ليبيا في محاولة للوصول إلى أوروبا. واصلت الحكومة تقييد دخول المنظمات الانسانية الدولية غير الحكومية إلى شرق السودان، كما فعلت في مختلف أنحاء البلاد.

وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، استضافت الحكومة حوالي 67,000 لاجئاً في الخرطوم مع حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ومن كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو، فر قرابة 7,500 شخص من جنوب كردفان ليصبحوا لاجئين في جنوب السودان، ووصل قرابة 3,000 منهم في شهر أيار/مايو وحده. كان 90 بالمائة منهم من النساء والأطفال، وكان واحد من بين كل 10 أطفال يصلون بمفردهم أو بدون فرد من أفراد العائلة.

ومع حلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أنه بقي في البلاد بعد استقلال جنوب السودان عام 2011 حوالي 350,000 شخصاً ممن ترجع أصولهم إلى جنوب

السودان، عاش قرابة 250,000 منهم في الخرطوم، واندمج معظمهم ضمن المناطق الحضرية. هناك ما يقرب من 40,000 شخص عاشوا في مدن الصفيح والمستوطنات غير الرسمية المعروفة باسم "المناطق المفتوحة" حتى آب/أغسطس. لم تصنف الحكومة هذه الفئة من السكان بشكل رسمي باعتبارهم لاجئين أو نازحين داخلياً وقيدت وصول منظمات العمل الإنساني إلى هذه المناطق. افتقر العديد من المناطق المفتوحة إلى الخدمات الأساسية مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي. وفي آب/أغسطس نقلت السلطات أكثر من 6,000 شخصاً من جنوب السودان من ثلاثة مناطق مفتوحة في محلية أم بدة إلى موقع جديد في نيفاشا. وأعربت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، والتي لم تكن على علم مسبق بذلك، عن قلقها إزاء كيفية تنفيذ عملية النقل هذه. وكان توفر الخدمات الأساسية في الموقع الجديد محدوداً.

أفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة بأن 40,000 شخصاً من جنوب السودان ممن بقوا في البلاد بعد استقلال جنوب السودان حصلوا على وثائق الجنسية من قنصلية جنوب السودان في الخرطوم مع حلول كانون الأول/ديسمبر. وقعت حكومتا السودان وجنوب السودان اتفاقاً إطارياً (يعرف باسم اتفاق "الحرية الأربع") كجزء من اتفاق ثنائي أوسع في عام 2012 يسمح للمواطنين من كلا البلدين بالاستمتاع بحرية الإقامة والتنقل والنشاط الاقتصادي والملكية، ولكن لم ينفذ بشكل كامل خلال العام.

لم تعترف الحكومة بالأفراد الفارين من جنوب السودان كلاجئين بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ولكنها عاملتهم بشكل أساسي ضمن هذه الصفة بمقتضى أحكام النظام العربي/الإسلامي للجوء بعد اندلاع النزاع في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر 2013، كما سمحت لبعض المنظمات الوطنية والدولية بمساعدتهم. وفي عام 2014 وقعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومعتمدية اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية والمديرية العامة للجوازات والهجرة على مذكرة تفاهم بشأن تسجيل وتوثيق حوالي 500,000 شخص من جنوب السودان في السودان، بما فيهم الفارين من النزاع في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر 2013.

في 17 آذار/مارس، أصدرت الحكومة توجيهات بمعاملة رعايا جنوب السودان على أنهم أجانب. وفي نيسان/أبريل أفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة عن إلقاء القبض على 189 لاجئاً من جنوب السودان معظمهم حول منطقة السوق المركزي في الخرطوم بزعم عدم حوزتهم على الوثائق أو عدم التعرف على الوثائق الصادرة من قبل مديرية الجوازات وشرطة الهجرة. وتكبد الأفراد غرامة بلغت حوالي 1,112 جنيه سوداني (167 دولار). أفرجت الحكومة عن حوالي 300 شخصاً من جنوب السودان بعد تدخل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، لكن بقي كثير من قيد الاحتجاز وفقاً لتقرير المفوضية. نجحت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة في الطعن في الإدانات القائمة على عدم التعرف على الوثائق الصادرة عن شرطة الهجرة، وذلك أمام الدائرة الرابعة للمحكمة العليا.

وبتاريخ 1 أيلول/سبتمبر، وقعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ومكتب مفوضية اللاجئين مذكرة تفاهم تهدف إلى تنظيم كيفية قيام هاتين الهيئتين بإدارة اللاجئين من جنوب السودان. أشارت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة أنه على الرغم من رغبة الحكومة في التمييز بين اللاجئين من جنوب السودان بناء على تاريخ وصولهم إلى البلاد، إلا أن الاتفاقية نفسها لا تحتوي هذا التمييز. وفي كانون الأول/ديسمبر زعم أن الحكومة وافقت على مضمون مذكرة التفاهم، وتخلت عن موقفها السابق الذي اعتمد على تاريخ الوصول إلى البلد.

الحصول على اللجوء: منحت الحكومة بشكل عام حالة "بلد اللجوء الأول" / الحماية المؤقتة للأشخاص الذين قد لا تنطبق عليهم صفة لاجئ. في عام 2014 تبنت الحكومة قانوناً للجوء يكفل منح حق اللجوء أو وضع لاجئ ويشترط أن يتم تقديم طلبات اسمية للحصول على اللجوء خلال 30 يوماً من الوصول إلى البلاد، وهذه الفترة الزمنية لم يتم إنفاذها بصرامة. منحت الحكومة اللجوء للكثير من طالبي اللجوء، خاصة للقادمين من إريتريا وسوريا والصومال وإثيوبيا، لكنها اعتبرت في بعض الأحيان الأفراد المسجلين كطالبي لجوء أو لاجئين في بلد آخر، ومعظمهم في إثيوبيا، على أنهم عابرون غير شرعيين أو مهاجرون. عادة ما استغرق المسؤولون الحكوميون قرابة ثلاثة أشهر للموافقة على حالات اللجوء ووضع لاجئ، ولكنهم عملوا مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة لتطبيق إجراءات تتعلق بالبيت في منح وضع لاجئ في شرق السودان ودارفور وحاولوا تقليص تراكم القضايا. يشترط القانون على طالبي اللجوء أن يسجلوا كلاجئين لدى معتمدية اللاجئين وكأجانب لدى الإدارة العامة للسجل المدني (للحصول على رقم "أجنبي").

في آب/أغسطس قال مسؤولو الأمن لصحفيين أنه تم إلقاء القبض على 816 مهاجراً أفريقياً (ومواطنين من السودان كانوا ينوون الهجرة) بالإضافة إلى مجموعة من المهربين بالقرب من حدود البلاد مع ليبيا في الفترة بين حزيران/يونيو و آب/أغسطس. وذكر المسؤولون أن المهاجرين كانوا يحاولون العبور إلى ليبيا وكانوا ينوون المواصله إلى أوروبا. ومن بين الأفراد الذين تم اعتقالهم كان هناك 347 من إريتريا، و130 من إثيوبيا، و90 من السودان، وكان معظم الباقين من الصومال. جرى توجيه اتهامات إلى الأفراد الأجانب، وادينو، وتم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، ولم تكن حالة المواطنين السودانيين الذين أُلقي القبض عليهم معروفة. منذ بداية الصراع في سوريا عام 2011، وصل أكثر من 40,000 مواطن سوري إلى السودان، وفقاً لمصادر حكومية، وتسجل 6,990 منهم لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة. لم تقرض الحكومة تأشيرات دخول أو تصاريح إقامة على السوريين كتعبير عن التضامن العربي، إلا أن معتمدية اللاجئين السودانية عادت إلى تسجيل المواطنين السوريين في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 من أجل الإحصاء الأمثل لعدددهم واحتياجاتهم.

وأعفت الحكومة المواطنين اليمنيين من شرط الحصول على تأشيرة دخول. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، تسجل أكثر من 1,600 لاجئاً يمينياً في السودان.

الإعادة القسرية: البلاد من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين واحترمت عموماً المبادئ الدولية لعدم الإعادة القسرية مع وجود استثناءات قليلة بارزة. وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، انخفضت حوادث الإعادة القسرية بشكل كبير خلال العام. في أوائل شهر أيار/مايو اعتقلت السلطات 377 في دنقلا في الولاية الشمالية بينما كانوا يحاولون عبور الحدود شمال غرب البلاد إلى ليبيا. وضمت المجموعة 313 من إريتريا و 64 من إثيوبيا. كان ستة منهم مسجلين بالفعل كلاجئين في السودان، وواجهوا جميعاً اتهامات بالدخول غير المشروع وتمت محاكمتهم. وفي 22 أيار/مايو، رحلت السلطات جميع اللاجئين الإثيوبيين والإيريتريين، وكان من بينهم 14 طفلاً.

وفي شباط/فبراير 2015، كشفت السلطات في الشرق أنها اتبعت ممارسة إرجاع "المتكررين" - وهم طالباو اللجوء الإريتريين الذين يفترض أنهم سجلوا في السابق كلاجئين في إثيوبيا.

مع تدخل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تم تدريب السلطات على إجراءات الإحالة لمنع الإعادة القسرية، بما في ذلك الإعادة القسرية للاجئين الذين تسجلوا في السابق لدى بلدان أخرى.

التوظيف: سمحت الحكومة من حيث المبدأ للاجئين بالعمل بشكل غير رسمي، لكنها نادراً ما كانت تمنحهم تصاريح العمل (حتى اللاجئين الذين حصلوا على شهادات عليا في السودان). في عام 2015، وخلال العام، وقعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة اتفاقية مشروع شراكة مع معتمدية اللاجئين السودانية لإصدار أكثر من 1000 تصريح عمل إلى لاجئين مختارين لبرنامج سبل كسب العيش المطبق في كسلا والقضارف. وفي عام 2015 تم اختيار بعض اللاجئين للاستفادة من هذا البرنامج، إلا أن إصدار التصاريح بقي معلقاً مع حلول نهاية العام.

تمكن بعض اللاجئين في الولايات الشرقية من إيجاد عمل غير رسمي كعمال زراعيين أو كعمال في البلدات. وذكر أن العديد من النساء في المخيمات لجأن إلى الانتاج غير المشروع للكحول وكن عرضة للاعتقال والمضايقة من قبل الشرطة. وفي المناطق الحضرية عملت غالبية اللاجئين في القطاع غير الرسمي (على سبيل المثال بائعي شاي، أو عمال تنظيف المنازل، أو سائقين)، مما جعلهم في خطر متزايد للاعتقال والاستغلال وإساءة المعاملة.

الحماية المؤقتة: أبتت الحكومة بشكل عام الحدود مع جنوب السودان مفتوحة، إلا أن موقف الحكومة بشأن وضع مواطني جنوب السودان في السودان تغير في عدة مناسبات بناء على تحسن العلاقة أو نشوء نقاط خلاف في العلاقة بين السودان وجنوب السودان. قبل التوقيع على مذكرة التفاهم في أيلول/سبتمبر مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، والتي تم الاعتراف بموجبها بالمواطنين من جنوب السودان الموجودين في السودان على أنهم لاجئين، صدرت تصريحات من الحكومة تشير إلى أن الجنوبيين الفارين من النزاع والموجودين في السودان سوف يتمتعون بنفس وضعية المواطنين السودانيين، كما صرحت أنهم سوف يعاملون معاملة الأجانب عندما تواجه العلاقات بين البلدين نكسة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة أن قرابة 263,425 شخصاً عبروا إلى داخل البلاد من جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر 2013، وأنه قد وصل أكثر من 110,000 لاجئاً منذ كانون الثاني/يناير. ولجأ غالبية هؤلاء الأفراد إلى ولاية النيل الأبيض.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2013، سافر أيضاً أكثر من 35,000 مواطناً من جنوب السودان إلى الخرطوم.

الأشخاص عديمو الجنسية

تم تعديل قانون الجنسية لعام 1994 في عام 2005 لكي ينطبق ليس فقط على الطفل الذي ينحدر والده من أصل سوداني، ولكن أيضاً ليُسمح للطفل المولود لأم سودانية بالحصول على الجنسية السودانية بالميلاد، وذلك من خلال التقدم بطلب واتباع الإجراءات. على أية حال، ينص الدستور الانتقالي على أن "لكل مولود من أم أو أب سوداني حق لا يُنتقص في التمتع بالجنسية والمواطنة السودانية". وبعد إنشاء دولة جنوب السودان المستقلة، عدلت جمهورية السودان في عام 2011 قانون الجنسية لكنها لم تعدل الأجزاء ذات الصلة بقانون عام 1994. يظل الدستور الانتقالي ساري المفعول حتى يعتمد السودان دستوراً دائماً.

تم تجريد الأشخاص ممن ترجع أصولهم إلى جنوب السودان والذين عاشوا لسنوات عديدة في جمهورية السودان من الجنسية السودانية بموجب القانون، بغض النظر عن قوة صلتهم بدولة جنوب السودان الجديدة أو بالسودان وبغض النظر عن رغبتهم في الانتماء لأي من البلدين. شملت الفئات السكانية الأخرى المعرضة لخطر التأثير سلباً الأشخاص الذين كان أحد والديهم من السودان والآخر من جنوب السودان، بالإضافة إلى

أفراد الجماعات العرقية العابرة للحدود، والأشخاص المنفصلين عن عائلاتهم بسبب الحرب، بما فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

تعرض بعض الأشخاص ممن ترجع أصولهم إلى جنوب السودان، وكانوا يعيشون في السودان، لخطر يتمثل في أن يصبحوا من ضمن اللذين لا ينتمون لدولة، بدون جنسية من السودان أو من جنوب السودان، وبالتالي فقدانهم لحقوقهم الأساسية.

القسم 3: حرية المشاركة في العملية السياسية

واصلت البلاد العمل بالدستور الوطني المؤقت الذي أُعتمد على أساس اتفاق السلام الشامل. يكفل الدستور للمواطنين اختيار حكومتهم من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام والمتكافئ. لم يتمكن المواطنون من ممارسة هذا الحق في الممارسة العملية. تشمل الأحكام التي تلي تطبيق اتفاق السلام الشامل إجراء استفتاء حول الوضع في أبيي واستطلاعات شعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. في أبيي أجرت قبيلة الدينكا نفوك استفتاءً من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر 2013، ولم يعترف به المجتمع الدولي. لم تُجرى استطلاعات شعبية خلال العام سواء في جنوب كردفان أو النيل الأزرق.

بقيت عدة مواد من الدستور الوطني المؤقت، التي كانت تهدف لتوضيح وضعية المجموعات الموالية للجنوب والتي ظلت في شمال السودان بعد الانفصال، موضوع تفاوض بين حكومتي السودان وجنوب السودان والجماعات المتمردة. ظلت مفاوضات السلام حول المنطقتين ودارفور متوقفة بينما كان القتال بين القوات الحكومية والقوات المناهضة لها مستمرا، ولم يحرز السودان ولا جنوب السودان تقدماً بشأن التوصل إلى حل حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

استفتاء دارفور الذي جرى في الفترة من 11 إلى 13 نيسان/أبريل نفذ من أجل تحديد ما إذا كانت دارفور سوف تدار من قبل النظام الحالي لخمسة ولايات أم من قبل إدارة إقليمية واحدة، ورصد مراقبون من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الاستفتاء. وأعلنت مفوضية استفتاء دارفور في 14 نيسان/أبريل أن 97,27 بالمائة من الناخبين قرروا إبقاء التكوين الحالي لإدارة دارفور. وأفاد مراقبو حقوق الإنسان أن الحكومة اعتقدت أن دارفور الموحد من شأنه أن يوفر منصة للمتمردين للمطالبة بالاستقلال كما فعل جنوب السودان بنجاح عام 2011.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: لم تستوفِ انتخابات السلطتين التنفيذية والتشريعية، التي أجريت في الفترة من 13 إلى 16 نيسان/أبريل 2015 على المستوى الوطني، المعايير الدولية. وفشلت الحكومة في خلق بيئة حرة ونزيهة ومواتية للانتخابات. ساهمت القيود المفروضة على الحقوق السياسية والحريات، وعدم وجود حوار وطني جدير بالثقة، واستمرار الصراع المسلح في أطراف البلاد، في الإقبال المنخفض للغاية للناخبين. ولاحظ المراقبون الكثير من المشاكل في البيئة التي سبقت عملية التصويت. فالإطار القانوني لم يحم الحريات الأساسية في التجمع والتعبير والصحافة. وقيدت قوات الأمن نشاطات الأحزاب المعارضة واعتقلت أعضاء بالمعارضة وأنصارهم. بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن وجود أعمال عنف خلال فترة الانتخابات (طالعوا القسم 1.ج.).

قاطعت الانتخابات أحزاب المعارضة السياسية الرئيسية، بما فيها حزب الأمة القومي، وقوى الإجماع الوطني، وحزب المؤتمر السوداني، وحزب المؤتمر الشعبي، والحزب الشيوعي السوداني، بينما شارك فيها فقط حزب المؤتمر الوطني الحاكم وأحزاب الوحدة الوطنية.

وفقاً لرئيس لجنة الانتخابات الوطنية، تم إحصاء 5,584,863 صوت في الانتخابات، وهو ما يمثل معدل مشاركة يبلغ حوالي 46 بالمائة. وفقاً لمراقبين من الاتحاد الأفريقي وغيره، كان الإقبال أقل من ذلك بكثير. بعد الانتخابات كان المجلس الوطني يتألف من 426 مقعداً (المجلس الأعلى)، وفاز حزب المؤتمر الوطني بـ 323 مقعداً، بينما فاز الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ 25 مقعداً، وحصل المستقلون على 19 مقعداً، وفازت الأحزاب السياسية الصغيرة الأخرى بالمقاعد المتبقية. منعت الحكومة المستقلين، الذين كان الكثير منهم قد طُرد في السابق من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، من تشكيل كتلة برلمانية. وتكون مجلس الولايات (مجلس النواب) من 54 عضواً يمثل كل ولاية ثلاثة أعضاء. وكان لحزب المؤتمر الوطني 36 عضواً في مجلس النواب.

تُعد الانتخابات العامة للرئاسة وللمجلس الوطني كل خمس سنوات، ومن المقرر أن تعقد الانتخابات العامة القادمة عام 2020. عقدت الانتخابات السابقة لحكام الولايات (على مستوى البلاد باستثناء مناطق الصراع) في نيسان/أبريل 2010، وغير المجلس الوطني الدستور في كانون الثاني/يناير 2015 لتفويض الرئيس بتعيين حكام الولايات بدلاً من اختيار الناخبين لهم. بموجب هذا التعديل، عيّن الرئيس عمر البشير 18 حاكماً للولايات.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: هيمن حزب المؤتمر الوطني على الساحة السياسية بفضل هيمنته على كل حكام الولايات وحصوله على أغلبية تبلغ ثلثي مقاعد المجلس الوطني. فازت الأحزاب الأخرى ببقية المقاعد، حيث حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل على 25 مقعداً، وحصل المستقلون على 19 مقعداً، وحصل الحزب الاتحادي الديمقراطي المسجل على 15 مقعداً.

أدرج مجلس شؤون الأحزاب السياسة 92 حزباً سياسياً مسجلاً في البلاد، واتفق منظمو مؤتمر الحوار الوطني أنه كان هناك أكثر من 90 حزباً سياسياً. لم يتسجل حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي لدى الحكومة. تسجل خلال العام حزب الإصلاح الآن كحزب سياسي. تم تشكيل ائتلاف سياسي جديد يدعى قوى المستقبل للتغيير، وشمل حزب الإصلاح الآن، ومنبر السلام العادل، وفرح العقار عضو حزب المؤتمر الوطني السابق والساخط. استمرت الحكومة في التحرش ببعض الشخصيات القيادية في المعارضة الذين كانوا يتحدثون مع المنظمات أو السفارات الأجنبية أو الذين سافروا إلى الخارج (طالعوا القسم 2.د.).

يشرف مجلس شؤون الأحزاب السياسية على تسجيل الأحزاب السياسية، ويسيطر الحزب الحاكم على المجلس، وهو ليس هيئة مستقلة. استمر المجلس في رفض تسجيل الحزب الجمهوري الذي يعارض التطرف الإسلامي ويدعو للعلمانية. وندد زعيم الحزب بالقرار ورفع شكوى لدى المحكمة الدستورية.

أعاقت السلطات ورأقت اجتماعات وأنشطة الأحزاب السياسية، وفرضت قيوداً على مظاهرات الأحزاب السياسية، واستخدمت القوة المفرطة لتفريقها، كما اعتقلت أعضاء من أحزاب المعارضة.

في كانون الثاني/يناير 2014، أعلن الرئيس عن مبادرة الحوار الوطني لإشراك جميع الأحزاب السياسية، بما فيها المعارضة والمجتمع المدني وغيرهم، في إطار تخطيط من أجل تقديم توصيات بإصلاحات ديمقراطية،

وإطلاقها، وتنفيذها. وصفت الحكومة الحوار أيضاً باعتباره آلية لتسوية النزاعات في جميع أنحاء البلاد ووضع إطار دستوري. وفي حين وافقت بعض جماعات المعارضة على المشاركة، انسحبت أغلب أحزاب المعارضة من الحوار الوطني في وقت مبكر عام 2014.

وفي وقت مبكر من عام 2015، أعلنت الحكومة أنها سوف تؤجل إجراء الحوار الوطني إلى ما بعد الانتخابات الوطنية في نيسان/أبريل 2015، وعدلت الدستور الوطني الانتقالي. تقاعست الحكومة في آذار/مارس 2015 عن حضور الاجتماع الذي نظمه الاتحاد الأفريقي والذي كان يهدف إلى ضمان مشاركة المعارضة والجماعات المسلحة في الحوار الوطني. ومع ذلك، ترأس الرئيس عمر البشير في شهر آب/أغسطس 2015 اجتماعاً للجنة التنسيق العليا بمؤتمر الحوار الوطني. أطلقت الحكومة الحوار الوطني في تشرين الأول/أكتوبر 2015، على الرغم من استمرار أحزاب معارضة رئيسية وجماعات تمرد بمقاطعة العملية.

بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر، اختتمت الحكومة عملية الحوار الوطني التي دامت سنتين، مما دعا زعماء إقليميين مثل الرئيسين المصري والأوغندي بدعم المزاعم بأن العملية كانت مشروعة وشاملة. وأعلن الرئيس عمر البشير تمديداً لوقف إطلاق النار لمدة شهرين في دارفور وفي المنطقتين في جنوب كردفان والنيل الأزرق للتعبير عن الإخلاص في تأسيس مسار سياسي نحو الأمام. وفي خطوة اعتبرها المراقبون أنها امتداد للحوار الوطني، صوت البرلمان في أواخر كانون الأول/ديسمبر على إعادة منصب رئيس الوزراء، وهو المنصب الذي ألغي عام 1989 بعد وصول عمر البشير إلى السلطة.

مشاركة النساء والأقليات: تتمتع المرأة بحق التصويت. رفع المجلس الوطني في شهر تموز/يوليو 2014 النسبة المئوية للمقاعد التي يمكن للمرأة أن تشغلها بمجلسي البرلمان على المستوى الوطني ومستوى الولايات، وذلك من قائمة المرأة على مستوى الولايات، من 25 إلى 30 بالمائة.

شاركت بعض الأقليات الدينية في الحكومة. كان هناك سياسيون مسيحيون أقباط مرموقين في المجلس الوطني، وحكومة مدينة الخرطوم، ومجلس ولاية الخرطوم. وكان أحد أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية قبظياً. وشغلت امرأة من الكنيسة الأنجليكانية منصب وزير الدولة للموارد المائية والكهرباء.

القسم 4: الفساد وانعدام الشفافية الحكومية

ينص القانون على عقوبات جنائية في حالة فساد المسؤولين، ومع ذلك، كان الفساد الحكومي على كافة المستويات واسع الانتشار. بذلت الحكومة بعض الجهود لإنفاذ التشريعات التي تهدف إلى منع الفساد وملاحقته قضائياً.

الفساد: وفقاً لأحدث مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، كان الفساد مشكلة حادة. يوفر القانون الإطار التشريعي لمعالجة الفساد الرسمي، لكن التنفيذ كان ضعيفاً، والكثير من العقوبات كانت متساهلة. بإمكان المسؤولين الذين يُدانون بالفساد أن يتجنبوا عقوبة السجن في كثير من الأحيان إذا ما أعادوا الأموال التي حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة. في بعض الأحيان، تعرض الصحفيون الذين نشروا تقارير عن الفساد الحكومي للتهريب والاعتقال والاستجواب من قبل الأجهزة الحكومية.

هناك مدّع خاص بمكافحة الفساد يحقق في قضايا الفساد التي يتورط فيها المسؤولون وأزواجهم وأطفالهم ويقدمهم للمحاكمة. تشمل عقوبات الاختلاس السجن أو الإعدام بالنسبة للمسؤولين الحكوميين، على الرغم من أن مثل هذه العقوبات لم تنفذ أبداً تقريباً. ويعتبر جميع العاملين بالمصارف مسؤولين عموميين.

في آب/أغسطس 2015، اعتمد مجلس الوزراء برئاسة وزير شؤون الرئاسة مشروع قانون المفوضية القومية لمكافحة الفساد لعام 2015 الذي قدمه وزير العدل. يهدف مشروع القانون إلى إنشاء مفوضية لمكافحة الفساد على جميع مستويات الحكومة من أجل تعزيز الشفافية في المعاملات المالية والإدارية. ومع حلول تموز/يوليو، أعاد الرئيس المشروع إلى المجلس الوطني حيث ظل بانتظار المراجعة في كانون الأول/ديسمبر.

تُعتبر التقارير الصحفية عن الفساد بمثابة "خط أحمر" وضعه جهاز الأمن والمخابرات الوطني ويُعتبر موضوعاً حظرت السلطات الصحف من تغطيته بشكل كبير (طالعوا القسم 1.2).

كشف الذمة المالية: يشترط القانون على كبار المسؤولين الكشف العلني عن دخلهم وممتلكاتهم. لا توجد عقوبات واضحة على عدم الامتثال، على الرغم من أن لجنة فحص إقرارات الذمة تتمتع بصلاحيات تقديرية لمعاقبة المخالفين. راقب الامتثال كل من لجنة فحص إقرارات الذمة المالية وإدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوّه التابعة لوزارة العدل. على الرغم من وجود هيتين مختلفتين مكلفتين ظاهرياً بمكافحة الفساد الرسمي، لم يكن هناك تطبيق فعلي أو ملاحقة قضائية للجناة.

حصول الجمهور على المعلومات: أصدرت الحكومة في كانون الثاني/يناير 2015 قانون حرية المعلومات لتعزيز الشفافية وإتاحة قدر أكبر من المعلومات للمواطنين. وبحلول آب/أغسطس ظل المراقبون المحليون والدوليون لحقوق الإنسان يشككون في قدرة القانون على تحسين الحصول على المعلومات، حيث أنه لم يُنشر سوى النذر القليل من المعلومات حول ذلك القانون. يستثني القانون 12 فئة من المعلومات التي يمكن تصنيفها كمعلومات سرية، بما فيها المعلومات الشخصية، والأمن القومي، والسياسة الخارجية، والإجراءات الجنائية.

القسم 5: موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

كانت الحكومة غير متعاونة مع منظمات حقوق الإنسان المحلية ولا تستجيب لها، وكانت تقيد وتضايق العاملين في منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية على حد سواء (طالعوا القسم 1.ز بشأن رفض الحكومة لمطالب التحقيق بادعاءات قدمتها منظمة العفو الدولية).

وفقاً لمنظمات دولية غير حكومية، قامت عناصر حكومية بشكل مستمر بمراقبة ناشطي المجتمع المدني وتهديدهم وملاحقتهم قضائياً والاعتداء عليهم بدنياً من حين لآخر. واعتقلت الحكومة عمال المنظمات الدولية غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني بما في ذلك في دارفور (طالعوا القسم 1.ز).

يتعين على المنظمات غير الحكومية التسجيل لدى مفوضية العون الإنساني، وهي الهيئة الحكومية التي تشرف على تنظيم العمل الإنساني. عرقلت تلك المفوضية عمل المنظمات غير الحكومية بما فيها تلك العاملة في دارفور و"المنطقتين"، وولاية النيل الأبيض وأبيي. كثيراً ما غيرت المفوضية القواعد واللوائح دون سابق إنذار.

خلال العام، ظلت مفوضية العون الإنساني تشترط على المنظمات غير الحكومية أن تمتنع عن مقابلة أو اختيار المرشحين لوظائفها إلا من خلال لجنة اختيار حكومية مكونة من خمسة أشخاص وأن يراعوا تواجد مسؤولي مفوضية العون الإنساني أثناء إجراء المقابلات مع المرشحين، وتسبب هذا الشرط في تأخير كبير في تعيين موظفين جدد في دارفور. واصلت مفوضية العون الإنساني أيضاً فرض المزيد من الشروط على المنظمات الإنسانية، وكان ذلك غالباً على مستوى الولاية. في أواخر كانون الأول/ديسمبر، أصدرت مفوضية العون الإنساني توجيهات جديدة لتخفيف القيود على حركة عمال المساعدات الإنسانية، إلا أن التوجيهات لم تُطبق مع حلول نهاية العام.

واجهت وكالات الأمم المتحدة قيوداً فيما يتعلق بالوصول إلى المناطق، على الرغم من أن الحكومة منحت بعض تراخيص السفر إلى وسط وجنوب وغرب دارفور. وحرمت اليوناميد في بعض الأحيان من الوصول لتوفير الأمن للأمم المتحدة ومنظمات مساعدات إنسانية أخرى. وفي هذه الحالات، اضطرت وكالات المساعدة الإنسانية إلى الاعتماد على الحراسة الأمنية التي توفرها الحكومة. ومع ذلك، كثيراً ما رفضت الحكومة توفير مرافقين لوكالات الأمم المتحدة إلى المناطق المتضررة من القتال وقيدت حركة نشاطات تزويد الوقود والطعام والمستلزمات غير الغذائية التي تدعمها الأمم المتحدة إلى مناطق خارج المراكز السكنية الرئيسية. ما زالت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور تواجه قيوداً على الرحلات الجوية، كما تم إلغاء رحلات البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور بشكل منتظم نظراً لعدم توفر تصريح من قبل السلطات، وشمل ذلك إلغاءات متكررة للرحلات الجوية إلى سورتوني في شمال دارفور. بتاريخ 15 نيسان/أبريل، اضطرت طائرة تابعة للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، كانت تتجه نحو مستري بغرب دارفور، إلى تعديل مسار رحلتها المعتادة في أعقاب تهديدات من الحكومة بأنها سوف تسقط الرحلات الجوية الأمنية فوق مخيمات القوات المشتركة السودانية التشادية.

ذُكر إن دارفور استضافت قرابة 3,3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، من بينهم 1,6 مليون في المخيمات، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، واصلت الحكومة الضغط من أجل تقليص دور المجتمع الدولي للمساعدات الإنسانية في البلاد. وكثيراً ما كانت القيود على إصدار تأشيرات الدخول وتجديد تصاريح الإقامة تستخدم للحد من الأعمال الإنسانية، وفي بعض الحالات كوسيلة لطرده العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. بالإضافة لذلك، استمرت السلطات في فرض قيود على حركة منظمات المساعدات الإنسانية ومنع وصولها إلى المناطق المتأثرة وعدم منحها التصاريح. وكانت النتيجة انخفاض مطرد في القدرة التشغيلية للمساعدات الإنسانية في دارفور ومناطق أخرى في البلاد.

وبقيت المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في جبل مرة مقطوعة عن وصول المساعدات الإنسانية. وردت عدة أمثلة مشابهة لما يلي: بينما كان يتم توزيع المساعدات الغذائية الطارئة من قبل برنامج الغذاء العالمي في كل من فانجا سوك ونيرتتي وزور، حال عدم القدرة على الوصول والقيود الإدارية دون توزيع المواد الغذائية في كل من قولدو، وروكرو، و غولو، كما أسفر عن تأخير في توزيع المواد غير الغذائية في قولدو وزور.

وفقاً لليوناميد، منعت الحكومة الكثير من حركات التنقل البرية لليوناميد ومنظمات الإغاثة الإنسانية وخطت لهم رحلات جوية ليصلوا إلى مواقع في دارفور، كان أغلبها في شمال ووسط دارفور. ظلت

القيود المفروضة على الدخول إلى الأماكن، والخوف من انتقام الحكومة، تثبط التبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

منحت الحكومة قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور تأشيرة دخول واحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، وظل معدل الشواغر بنسبة 57 بالمائة، كما ظل طلب تأشيرة الدخول لرئيس قسم حماية المدنيين معلقاً. في ميزانية عام 2016/2017، ألغت الجمعية العامة 10 مناصب بقيت شاغرة لأكثر من ثلاثة سنوات بسبب عدم منح تأشيرة الدخول، بما في ذلك وظيفة كبير مستشاري حماية المرأة وضابط تخطيط أقدم.

خلال كانون الأول/ديسمبر 2015، أغلق جهاز الأمن والمخابرات الوطني سبعة مكاتب تابعة لمنظمة "تيرفند" الدولية التي كانت تقدم خدمات صحية وغذائية في وسط دارفور، ولم يتم إعطاء أي سبب لإغلاق المكاتب ولا المدة المتوقعة للإغلاق. وبتاريخ 12 كانون الثاني/يناير، ألغت الحكومة تسجيل منظمة "تيرفند". ونظر المدافعون عن حقوق الإنسان وعمال المساعدات الإنسانية إلى هذه الإجراءات على أنها قيود إضافية على بيئة العمل الإنساني.

واصلت الحكومة وضع عراقيل بيروقراطية لتقييد نشاط المنظمات الإنسانية على نحو مخالف لنصوص البيان المشترك الذي أصدرته الحكومة والأمم المتحدة في عام 2007. شملت هذه العراقيل تأخير إصدار تأشيرات الدخول وأذن السفر لعمال المنظمات الإنسانية وتقليص فترة صلاحيتها لأقل من ستة أشهر. في بعض الحالات كانت السلطات تجدد تأشيرات الإقامة لمدة 10 أيام فقط، مما أثر بشكل كبير على قدرة اليوناميد في أداء عملها. كما أخرجت السلطات الإفراج عن الطعام والمعدات الضرورية لليوناميد لفترات طويلة. أعرب أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن قلقهم البالغ إزاء القيود البيروقراطية والتشغيلية التي تواجه اليوناميد، بما فيها احتجاز الحكومة لحاويات تحتوي على حصص غذائية لقوات حفظ السلام، واستمرارها في تأخير إصدار الموافقات على تأشيرات موظفي اليوناميد. ولم تسمح الحكومة بوصول المساعدات الإنسانية إلى جبل مرة (طالعوا القسم 1.ز).

أفادت المنظمات الإنسانية أن الحكومة استمرت في منعها من السفر إلى شرق دارفور كما قيدت بشكل كبير قدرتها على السفر إلى جنوب دارفور. تمت الموافقة على منح بعض أذن السفر إلى وسط وشمال وغرب دارفور فضلاً عن شرق السودان وولاية النيل الأبيض.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: ظلت الحكومة غير متعاونة مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1593 ولم تمتثل لمذكرة التوقيف التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية بحق كل من الرئيس عمر البشير، وأحمد محمد هارون، الوزير السابق للشؤون الإنسانية والحاكم الحالي لشمال كردفان، وعبد الرحيم حسين وزير الدفاع السابق والحاكم الحالي لولاية الخرطوم، وعبد الله بندا أبكر نورين، زعيم مليشيا قاتل ضد الحكومة، وعلي محمد عبد الرحمن حسين، قائد للجنجويد دعم الحكومة السودانية ضد الجماعات المتمردة في دارفور.

في عام 2005 فرضت الأمم المتحدة نظام عقوبات على السودان عملاً بالقرار رقم 1591. تفرض هذه العقوبات حظر الأسلحة على دارفور وحظر سفر أشخاص بعينهم وتجميد أصولهم. وكانت لجنة الخبراء المعينة من قبل لجنة العقوبات في الأمم المتحدة تعد تقارير ربع سنوية حول الامتثال للقرار رقم 1591؛ وهذه

التقارير تُغذي التقرير السنوي للجنة العقوبات. وفي تقاريرها في كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر، أشارت لجنة الخبراء إلى أن البلاد لم تمثل تماماً مع جميع جوانب نظام العقوبات على دارفور.

الحكومة طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كانت آخر مرة قدمت فيها الحكومة تقريراً إلى لجنة الاتحاد الأفريقي في عام 2011. في عام 2014، أصدرت اللجنة قرارها بشأن شكوى رفعت عام 2009 ضد الحكومة من قبل نازحين داخليين حول مزاعم بالتعذيب وانتهاكات الأخرى. أمرت اللجنة الدولة أن تدفع تعويضات، وأن تبدأ تحقيقات، وتعديل التشريعات، وتدريب رجال الأمن على حظر التعذيب، ولم تطبق الحكومة قرار اللجنة.

تعاونت الحكومة بشكل عام خلال السنة مع زيارات السيد أريستيد نونونسي، الخبير المستقل للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. لم يمنح نونونسي بشكل عام إمكانية الوصول إلى مناطق الصراع في السودان بشكل فعال، وبينما التقى ببعض منظمات المجتمع المدني المستقلة، كانت معظم اجتماعاته مع المسؤولين الحكوميين أو مع منظمات غير حكومية موالية للحكومة. وراقب المسؤولون الحكوميون جدول أعماله بشدة، وكانت الفرص المتاحة له للاجتماع مع منظمات المجتمع المدني المستقلة قليلة.

القسم 6: التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل مسؤولة عن القضايا المتعلقة بالمرأة. تشرف وحدة العنف ضد المرأة على مكاتب فرعية في 14 من الولايات الـ 18 وعلى خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وكانت ترصد وتبلغ عن القضايا المتعلقة بالمرأة وتعمل مع المجتمع المدني وأصحاب مصلحة آخرين على قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس.

الاغتصاب والعنف الأسري: في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر، وثقت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور 100 حادثة شملت 222 من ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالصراع مقارنة بـ 80 حادثة و 105 ضحية في عام 2015. وكان من ضمن الضحايا قاصرين يتألفون من 119 فتاة وطفل واحد تراوحت أعمارهم ما بين سن الثامنة إلى 17 سنة. تلقت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور الحالات من جميع الولايات الخمس في دارفور، إلا أن عدم الإبلاغ عن كافة الحالات ظل أمراً سائداً، وأفادت البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور أن الأرقام لا تمثل ما يحدث على أرض الواقع.

لا توجد إحصاءات موثوقة عن مدى انتشار هذا العنف في مناطق أخرى. رفضت الحكومة الأرقام التي بينتها اليوناميد على أساس أنه لم يتم التبليغ عن الحالات إلى سلطات الولايات، إلا أن المراقبين اتفقوا على أن الحكومة بحاجة إلى بناء قدراتها الخاصة برصد الحالات. لفت الخبير الدولي المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان في تقريره في أيلول/سبتمبر مرة أخرى إلى الحاجة لبناء قدرة الحكومة على حماية النساء والأطفال (طالعوا القسم 1.ز).

في أيار/مايو 2015، زارت البلاد المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة وجزمت أن العنف ضد المرأة والصمت إزاء هذه المشكلة يُعتبران من دواعي القلق في كل من مناطق النزاع والمناطق

التي لا تشهد نزاعاً. وحثت الحكومة على تشكيل لجنة تقصي الحقائق تشمل شخصيات وطنية ودولية للنظر في تقارير مزاعم عمليات الاغتصاب الجماعية في مختلف المناطق، بما فيها الادعاءات الأخيرة في قرية ثابت. ومع حلول نهاية العام، لم يتم إجراء هذه التحقيقات.

ختان الإناث (بتر/ تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى): يُمارس ختان الإناث على نحو تقليدي في البلاد. أطلقت الحكومة حملة توعية وطنية في عام 2008 للقضاء على ظاهرة ختان الإناث وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث مع حلول عام 2018. واستمرت الحكومة بدعم من السيدة الأولى في إعطاء الأولوية لمبادرة "سليمة" لمكافحة ختان الإناث، والتي رفعت الوعي العام حول ختان الإناث وتشويه الأعضاء التناسلية خلال العام. وافقت الحكومة على برنامج مدته ثلاثة سنوات مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومع منظمة الصحة العالمية للسعي لإنهاء ممارسة ختان الإناث. ونتيجة للبرامج، أعلنت 86 من المجموعات السكانية أنها تؤيد مبادرة سليمة وستبقي فتياتها بدون ختان في كل من شمال كردفان، وجنوب كردفان، وجنوب دارفور، وولايات الشمال، ونهر النيل، والنيل الأزرق، ليصل العدد التراكمي للمجموعات السكانية التي أعلنت التحلي الجماعي عن عادة ختان الإناث إلى 995. وعلى مستوى الأسرة، أبدى 10,437 من الآباء التزامهم بعدم ختان بناتهم في ولاية الخرطوم والولايات الشمالية والنيل الأزرق.

وبقيت مشكلة ختان الإناث وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث مشكلة للنساء والفتيات في أنحاء البلاد. ليس هناك قانون وطني يحظر ختان الإناث، إلا أنه منذ عام 2008، أقرت خمسة ولايات قوانين تحظر ختان الإناث وهي: جنوب كردفان، والقضارف، والبحر الأحمر، وجنوب دارفور، وغرب دارفور. في تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2015، أعربت اليونيسكو عن قلقها من أن الأحكام التي تجرم ختان الإناث قد أزيلت من قانون صحة الطفل.

وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بلغ معدل الانتشار على المستوى الوطني لختان الإناث وسط الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 49 سنة 86 بالمائة، في انخفاض بنسبة 2 بالمائة من عام 2014. وتباينت نسبة الانتشار جغرافياً، وكانت تعتمد على المجموعات العرقية المحلية. في عام 2010 أشار مسح صحة الأسرة في السودان إلى أن معدل انتشار ظاهرة ختان الإناث تراوح بين 99,4 بالمائة في الولاية الشمالية إلى 68,4 بالمائة في غرب دارفور.

يتم ختان الفتيات عادة عندما يكنّ ما بين سن الخامسة إلى 11 سنة، ولم تتوفر أرقام شاملة. ذكرت الحكومة واليونيسيف بأن هناك تحولاً في المواقف تجاه ختان الإناث/القطع ولاحظت انخفاضاً في معدلات انتشاره بين مسح صحة الأسرة الذي أجري عام 2006 والمسح الذي أجري عام 2010. وخلص المسح الذي نفذ عام 2010 إلى أن 34,5 بالمائة من الفتيات بين سن الخامسة إلى التاسعة خضعن لعملية ختان الإناث، مقارنة مع 41 بالمائة عام 2006. وأظهر مسح نفذ عام 2015 أن 63,7 بالمائة من النساء اللاتي خضعن للختان كن بين سن الخامسة إلى التاسعة من العمر عند حدوث ذلك.

ومن الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 19، أيدت نسبة 37 بالمائة منهن ختان الإناث عام 2010، مقارنة مع 73 بالمائة عام 2006.

حاولت الحكومة الحد من انتشار ظاهرة ختان الإناث ووضعت حملات التوعية العامة على رأس الأولويات. في عام 2008، أطلق المجلس القومي لرعاية الطفولة، بدعم من اليونيسيف، الاستراتيجية الوطنية لإلغاء ختان الإناث/القطع في السودان (للفترة من 2008-2018).

وفي جنيف في آذار/مارس، قبلت الحكومة توصيات المراجعات الدورية العالمية لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الإصلاحات بشأن ختان الإناث وزواج الأطفال.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقر مجلس الوزراء الاتحادي تعديل القانون الجنائي لعام 1991 وأدخل مادة جديدة بشأن ختان الإناث، وكانت قيد المراجعة في البرلمان. وفي حال إقرار هذا التعديل فإن القانون الجديد سيضيف عقوبة بالسجن لمدة ثلاثة سنوات مع غرامات واحتمال إلغاء تراخيص العمل للجنة. ولم يكن نص التعديل متاحاً للعموم.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى: يلزم الدستور الوطني المؤقت الولايات بمحاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقوض كرامة ومكانة المرأة. ومع ذلك، استمرت الممارسات التقليدية الضارة، مثل الزواج المبكر والفسري (طالعوا القسم 6، الأطفال).

التحرش الجنسي: لا يوجد قانون يحظر التحرش الجنسي على وجه التحديد، إلا أن القانون يحظر السلوك الفاحش الذي يُعرّف على أنه السلوك الذي ينطوي على أي عمل يחדش حياء شخص آخر، وقد طبقت السلطات بشكل عام هذا القانون. يُعاقب السلوك الفاحش بالسجن لمدة تصل لغاية سنة واحدة و40 جلدة. وردت تقارير من حين لآخر حول التحرش الجنسي من قبل الشرطة. لم توفر الحكومة أية معلومات حول عدد التقارير المقدمة بشأن التحرش الجنسي. كانت المنظمات غير الحكومية تبذل معظم الجهود الموثقة الرامية للحد من التحرش الجنسي.

حقوق الإنجاب: على الرغم من أن بعض المجموعات السكانية كانت تفتقر للوعي بالحقوق الإنجابية، كان بمقدور الأزواج اتخاذ القرار بشأن عدد الأطفال الذين يريدان إنجابهم، والفترات الزمنية التي تفصل بين عملية إنجاب والتي تليها، وتوقيت الإنجاب، وإدارة صحتهم الإنجابية، كما تمتعوا بحق الحصول على المعلومات والوسائل المتعلقة بالقيام بذلك دون التعرض للتمييز أو الإكراه أو العنف. لم تكن وسائل منع الحمل، والرعاية الطبية الماهرة أثناء الوضع، ورعاية المرأة الحامل، والرعاية الصحية بعد الوضع، متوفرة على الدوام بالمناطق الريفية. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن حوالي 13 بالمائة من النساء والفتيات بين سن 15 و 49 استخدمن إحدى الوسائل الحديثة لمنع الحمل خلال عام 2015. وقدرت منظمة الصحة العالمية أن معدل وفيات الأمهات عام 2013 كان 360 لكل 100,000 حالة ولادة حية، وأن موظفي الرعاية الصحية الماهرة أشرفوا على حوالي 31 بالمائة من حالات الوضع. كان ارتفاع معدل وفيات الأمهات يُعزى بدرجة كبيرة لعدم توفر مرافق الرعاية الصحية الإنجابية والرعاية التوليدية الطارئة، خاصة في المناطق الريفية، والافتقار إلى خدمات تنظيم الأسرة، ورداءة المرافق الصحية، وإلى سوء التغذية المزمن في المناطق الأكثر فقراً، فضلاً عن الالتهابات والملاريا وفقر الدم والنزيف.

التمييز: كان القانون، ومعه العديد من الممارسات القانونية التقليدية وبعض أحكام الفقه الإسلامي، وفقاً لتفسير وتطبيق الحكومة له، يميز ضد المرأة. وفقاً للتفسير القضائي الإسلامي، تراث المرأة المسلمة تُمن تركة زوجها؛ ومن أصل السبعة اثمان المتبقية، تذهب نسبة الثلثين إلى الأبناء ونسبة الثلث إلى البنات. حسب صيغة عقد الزواج، غالباً ما يكون من الأسهل بالنسبة للرجال، دون النساء، أن يبدؤوا إجراءات الطلاق القانونية. في محاكم معينة مختصة بإثبات صحة الوصايا، لا يُنظر إلى شهادة المرأة باعتبارها معادلة لشهادة الرجل، وكان يطلب شهادة امرأتين. أما في المحاكمات المدنية الأخرى، فتعتبر شهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل.

لا يجوز للمرأة المسلمة أن تتزوج قانونياً من رجل غير مسلم، ولكن هذا الحظر كان لا يُراعى أو يُطبق ضمن قطاعات محددة من السكان.

أشترطت عدة هيئات حكومية على المرأة أن ترتدي أزياء تتماشى مع المعايير الإسلامية أو الثقافية بما فيه غطاء الرأس. وفي الخرطوم، كانت عناصر شرطة النظام العام تقدم من حين لآخر نساء أمام القضاة بزعم انتهاكهن للمعايير الإسلامية. قدرت إحدى الجماعات المناصرة للنساء أن شرطة النظام العام كانت تعتقل في الخرطوم ما متوسطه 40 امرأة في اليوم.

بشكل عام، لم تكن المعايير الإسلامية للملابس تطبق على غير المسلمين.

بالإضافة إلى التمييز في الحصول على المسكن والتعليم، عانت النساء من التمييز الاقتصادي فيما يتعلق بالحصول على الوظائف، والأجر المتساوي على العمل المتشابه لحد كبير، والاعتماد المصرفي، والحق في امتلاك أو إدارة المشروعات.

الأطفال

تسجيل المواليد: يمنح القانون الجنسية للأطفال المولودين لأب سوداني الجنسية بالميلاد. وينص الدستور الوطني المؤقت على أن الأشخاص المولودين من أم أو أب سودانيين يتمتعون بالحق في الجنسية السودانية. على الرغم من أن الدستور ألغى التمييز بين الجنسين في منح الجنسية للأطفال، إلا أن القانون لا يكفل المساواة بين الجنسين في منح الجنسية للأطفال.

حصل معظم المواليد الجدد على شهادة ميلاد، لكن بعض القاطنين في المناطق النائية لم يحصلوا عليها. كان بوسع القابات القانونية، والمستوصفات، والعيادات، والمستشفيات إصدار شهادات ميلاد. شهادة الميلاد لا تؤهل الطفل بشكل تلقائي للحصول على الجنسية. يحول عدم تقديم شهادة ميلاد صالحة دون الالتحاق بالمدارس. وبالمثل، كان الحصول على الرعاية الصحية يعتمد على حيازة شهادة الميلاد، لكن معظم الأطباء قبلوا التأكيد الشفهي للمرضى بأن لديه (أو لديها) شهادة ميلاد.

التعليم: يكفل القانون التعليم الأساسي المجاني حتى الصف الثامن، غير أنه كثيراً ما توجب على الطلاب تسديد رسوم مدرسية ورسوم الزي المدرسي والامتحانات لكي يلتحقوا بالمدارس، ولم يكن التعليم الابتدائي إلزامياً أو شاملاً. في دارفور، حظي عدد قليل من الأطفال خارج المدن بفرصة الحصول على التعليم الابتدائي بسبب تكلفته العالية. في المدارس الحكومية، يتم تعليم الطلاب والطالبات بشكل منفصل في المناطق الحضرية ولكن يتم تعليمهم معاً في المناطق الريفية حيث تكون الموارد محدودة.

أعلنت الحكومة في عام 2013 أن المعدل العام لالتحاق الإناث بالمدارس ارتفع إلى 69 بالمائة، نتيجة للاستراتيجية الوطنية للتعليم التي ركزت على الفتيات.

وقدر تقرير لوزارة التعليم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في شهر أيلول/سبتمبر 2015 أن 15 بالمائة من أطفال المدارس الابتدائية مهددون بترك الدراسة قبل الصف الأخير في المرحلة الابتدائية، وحدد التقرير أن الفتيات والمشردين داخلياً والأطفال في المناطق الريفية وأفراد مجموعات عرقية ودينية معينة مهددين بشكل

خاص بالحرمان من الدراسة. بالإضافة إلى التمييز بين الجنسين والفقير، أشير أيضاً إلى أن الزواج المبكر كان من أحد العوامل المؤثرة سلبياً على مستويات التعلم.

وللمرة الأولى منذ ستة سنوات، سمحت الحكومة لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تشرين الأول/أكتوبر بالوصول إلى قولو وجبل مرة في وسط دارفور من أجل تقييم الاحتياجات التعليمية. وأفاد صندوق الأمم المتحدة للطفولة أن 3,739 طفلاً في خمسة مدارس و 9,000 طفل خارج المدارس كانوا بحاجة ماسة إلى المساعدات، حيث كانت المنطقة غير متاحة للمساعدات الإنسانية منذ عام 2010.

إساءة معاملة الأطفال: كانت ظاهرة إساءة معاملة الأطفال والاختطاف مقابل فدية منتشرة على نطاق واسع في مناطق النزاع وأقل انتشاراً في المناطق التي لا تشهد نزاعاً. حاولت الحكومة فرض قوانين تجرم الإساءة للأطفال، وكانت في الأغلب تلاحق القضايا التي تشمل إساءة معاملة الأطفال والاستغلال الجنسي للأطفال أكثر من الحالات التي تنطوي على بالغين. شملت بعض مراكز الشرطة وحدات "صديقة للطفل" لحماية الأسرة والطفل ووفرت الدعم القانوني والطبي والنفسي للأطفال. وأفادت منظمات غير حكومية بأن وصمة العار وقلة التعاون من بعض العائلات حالت في بعض الأحيان دون إحالة حالات الإساءة إلى سلطات الشرطة.

أفادت منظمات غير حكومية محلية عن زيادة في أطفال الشوارع، وأعربت عن قلقها من أن الأطفال العاملين في النقل العام والأسواق العامة كانوا عرضة بشكل خاص للاعتداء الجنسي والابتزاز لاحقاً. وبسبب العار والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالاعتداء الجنسي، غالباً ما بقي الأطفال مع المعتدين عليهم خوفاً من الابتزاز وكانوا في كثير من الأحيان خائفين من طلب المساعدة. في وقت مبكر من العام، تمت مصادرة عدة صحف بعد أن نشرت تقريراً يسلط الضوء على الاعتداء الجنسي على القاصرين في الحافلات العامة.

الزواج المبكر والزواج القسري: يحدد القانون السن القانوني للزواج بـ 10 سنوات للفتيات و 15 سنة أو البلوغ للفتيان. لم تكن هناك إحصائيات موثوقة تبين مدى انتشار حالات زواج الأطفال، إلا أن المدافعين عن حقوق الأطفال ذكروا أنها ظلت مشكلة قائمة، خاصة في المناطق الريفية. وتشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للطفولة إلى أن نسبة 12 بالمائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 - 24 سنة تزوجن أو عُقد قرانهن قبل بلوغهن 15 سنة، وأن 34 بالمائة تزوجن قبل بلوغ 18 سنة. تبنت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2015 مسودة مشروع الاستراتيجية الوطنية لتشجيع التخلي عن زواج الأطفال، كما أطلقت زوجة الرئيس مبادرة لإنهاء زواج الأطفال في كانون الأول/ديسمبر. وعلى مدار السنة استمرت عمليات التشاور بين الزعماء الدينيين والسياسيين بهذا الشأن.

ختان الإناث (بتر/ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث): تتوفر معلومات حول الفتيات دون سن الثامنة عشرة في قسم المرأة أعلاه.

الاستغلال الجنسي للأطفال: تختلف عقوبات الجرائم المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال، ويمكن أن تشمل السجن أو الغرامات المالية أو كليهما. وكان الاستغلال الجنسي للأطفال أقل انتشاراً في المناطق التي لا تشهد نزاعاً. حاولت الحكومة فرض قوانين تجرم الاستغلال الجنسي للأطفال، ولكن منظمات غير حكومية أفادت أن وصمة العار الاجتماعية منعت العديد من العائلات من رفع دعاوى ضد مرتكبي الجرائم. شملت بعض مراكز الشرطة وحدات "صديقة للطفل" لحماية الأسرة والطفل ووفرت الدعم القانوني والطبي والنفسي للأطفال.

ليس هناك قانون يحدد السن الأدنى لممارسة الجنس بالتراضي أو يعالج قضايا الاغتصاب. كانت هناك حالات ممارسة للجنس بدون تراضٍ مع أطفال أُجبروا على الزواج المبكر. وتعتبر المواد الإباحية، بما في ذلك الصور الإباحية للأطفال، غير قانونية. يفرض القانون غرامة والسجن لمدة لا تزيد عن 15 سنة للجرائم التي تنطوي على صور إباحية للأطفال.

ظل بغاء الأطفال مشكلة أيضاً، على الرغم من أن الحكومة نفت وجود هذه الظاهرة في البلاد.

الأطفال المجننون: واصلت الجماعات المسلحة تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود في النزاعات الداخلية (طالعوا القسم 1. ز.).

الأطفال المشردون: لم يحصل الأطفال المشردون في أغلب الأحوال على الخدمات الحكومية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، وذلك للدواعي الأمنية ولعدم قدرتهم على دفع الرسوم المطلوبة. في تشرين الأول/أكتوبر أفاد صندوق الأمم المتحدة للطفولة بأن ما يقارب من 70 بالمائة من النازحين داخلياً كانوا من الأطفال. في دارفور كان يعتقد أن أكثر من 200,000 شخصاً قد نزحوا داخلياً خلال العام، ويقدر أن 120,000 على الأقل منهم كانوا من الأطفال. ومن بين 161 طفلاً من المسجلين باعتبارهم غير مصحوبين مع بالغين، تم لم شمل 11 منهم مع عائلاتهم. وفقاً لتقارير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني، كان الأطفال يشكلون أكثر من 70 بالمائة من إجمالي القادمين من جنوب السودان والبالغ عددهم 263,245 شخصاً وصلوا بعد اندلاع الصراع في كانون الأول/ديسمبر 2013 (طالعوا القسم 2. د). شكّل الأطفال نسبة 60 بالمائة من أصل 90,516 لاجئاً قدموا من جنوب السودان منذ كانون الثاني/يناير.

أطفال المؤسسات: كانت الشرطة عادة ترسل الأطفال المشردين الذين ارتكبوا جرائم إلى معسكرات حكومية لفترات زمنية غير محددة. وكان التعليم والرعاية الصحية والأوضاع المعيشية عموماً في مستوى وضعٍ جداً. وتعين على جميع الأطفال في المخيم، بما فيهم غير المسلمين، أن يدرسوا القرآن. سمحت الحكومة لمنظمات إنسانية غير حكومية، دولية ومحلية، بالوصول إلى المخيمات. وساعدت المنظمات غير الحكومية في بعض الأحيان الحكومة في بعض نواحي عمليات المخيم.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية حول الاختطاف الدولي للأطفال من قبل أحد الوالدين على الرابط التالي:

travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html

معادة السامية

بقيت جالية يهودية صغيرة جداً في البلاد، معظمهم في منطقة الخرطوم. وفي حين لم ترد تقارير عن أعمال معادية للسامية، كانت المواقف المجتمعية غير متسامحة مع اليهود.

الاتجار بالأشخاص

طالعوا التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع:
[./www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt)

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

بالرغم من أن القانون، علاوة على الدستور الوطني المؤقت، يوفر الحماية للأشخاص ذوي الإعاقات، إلا أن وصمة العار المجتمعية ونقص الموارد أعاقا تطبيق الحكومة لقانون المعاقين القومي. لا يحظر القانون بشكل محدد ممارسة التمييز ضد ذوي الإعاقات، إلا أنه ينص على "تكفل الدولة للأشخاص ذوي الحاجات الخاصة كل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الدستور، وبخاصة احترام كرامتهم الإنسانية، وإتاحة التعليم والعمل المناسبين لهم وكفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع."

أطلقت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل والمجلس القومي للمعاقين عام 2013 مبادرة لتحسين فرص الحصول على وظائف في القطاع العام وتشجيع احترام الحقوق الدستورية للأشخاص ذوي الإعاقات، كما أنشأت وزارة التربية والتعليم قسما للتعليم الخاص. تمكن الأطفال من ذوي الإعاقات من الالتحاق بالمدارس الحكومية، وكان هناك بعض المؤسسات التعليمية الأخرى مخصصة للطلاب المعاقين، بما في ذلك مدرستين لذوي الإعاقة البصرية. وفي عام 2013، أطلقت وزارة التربية والتعليم استراتيجية التعليم الوطنية للفترة من 2013-2016 شملت ترتيبات محددة للأطفال من ذوي الإعاقات.

في كثير من الأحيان كانت الوصمة المجتمعية ونقص الموارد يمنعان الحكومة والجهات الخاصة من استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقات في التعليم والعمل، كما كان الدعم المناسب نادراً بشكل خاص في المناطق الريفية.

لم تسن الحكومة قوانين ولم تطبق برامج فعالة لتوفير الوصول إلى المباني والمعلومات والاتصالات للأشخاص من ذوي الإعاقات. أفاد أشخاص من ذوي الإعاقات أنه كان من الصعب عليهم الحصول على المعدات الضرورية مثل الكراسي المتحركة، أو تحمل تكلفتها.

واستمرت عدة منظمات غير حكومية بالمدافعة عن الأشخاص ذوي الإعاقات.

الأقليات القومية والعرقية والأثنية

يتكون السكان من أكثر من 500 مجموعة إثنية تتحدث الكثير من اللغات واللهجات. الكثير من هذه الجماعات الأثنية تعرّف نفسها باعتبارها مجموعات عربية، في إشارة إلى لغتهم وسماتهم الثقافية الأخرى. وكانت قبائل أخرى تعرّف نفسها، أو يعرّفها المجتمع العريض، باعتبارها إفريقية. هيمن مسلمو الشمال على الحكومة بشكل تقليدي. كان القتال في دارفور قتالاً بين مسلمين يعتبرون أنفسهم إما عرباً أو غير عرب، كما وقع قتال بين قبائل عربية مختلفة. وكانت "الهوية الوطنية" إحدى المواضيع التي تناقشها إحدى لجان النقاش الستة في الحوار الوطني.

بعض الجماعات الأثنية، مثل البجا في شرق السودان، كوّنت هيكلًا اجتماعيًا هرميًا وسط جماعاتها الأثنية، وهذه الهرمية تميّز ضد الأشخاص المنتمين لقبائل معينة. حافظت قبيلة الزغاوة في دارفور على نظام طبقي يميز ضد الأشخاص من الطبقات الأدنى.

واصلت الحكومة ذات الأغلبية المسلمة التمييز ضد الأقليات العرقية وبعض الأقليات الدينية في كل جانب من جوانب المجتمع تقريباً. وكان المواطنون الذين لا يتحدثون اللغة العربية والمقيمون في المناطق التي يتم التعامل فيها باللغة العربية يتعرضون للتمييز في التعليم والتوظيف وفي مجالات أخرى (طالعوا القسم 7.د.).

أعلنت الحكومة أن الأشخاص الفارين من النزاع في جنوب السودان يجب أن ينظر إليهم "كأخوة وأخوات" وأن لا يتعرضوا للتمييز. تمكن بعض الأشخاص من جنوب السودان العائدين إلى السودان في الاندماج في مجتمعاتهم السودانية القديمة، إلا أن العديد منهم ذكروا أنه من الصعب العثور على عمل، واستقر أغلب الأشخاص من جنوب السودان في ولايتي شرق دارفور والنيل الأبيض. وفي مناطق النزاع، وردت تقارير تفيد بأن الأشخاص الذين ينتمون إلى جنوب السودان عانوا من التمييز المجتمعي. في كثير من الأحيان كانت قوات الأمن تشته بأشخاص من جنوب السودان بأنهم يدعمون القوات المناهضة للحكومة في أبيي والمنطقتين.

أعمال العنف، والتمييز، وأشكال الإساءة الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسانية

لا يعتبر ذوو الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولون إلى الجنس الآخر والمخنثون فئة محمية بموجب قوانين مناهضة التمييز. لا يحظر القانون بشكل محدد المثلية الجنسية لكنه يجرم اللواط الذي يعاقب عليه بالإعدام. وكانت المشاعر المعادية للمثليين منتشرة في المجتمع. أعرب ذوو الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولون إلى الجنس الآخر والمخنثون عن قلقهم على سلامتهم ولم يعرّفوا أنفسهم علناً. كانت هناك حالة واحدة مؤكدة على الأقل عن تعرض فرد للاعتقال والضرب والمضايقة من قبل السلطات بسبب الاشتباه بانتمائه إلى مجموعات صديقة لذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر والمخنثين. وشعرت منظمات ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر والمخنثين بضغوط متزايدة لوقف أو تغيير أنشطتها بسبب التهديد بالأذى. واضطر عدد من ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر والمخنثين إلى مغادرة البلاد بسبب الخوف من الاضطهاد أو التخويف أو المضايقة. ولأن النساء غير المتزوجات يبقين عادة في منزل والديهن حتى الزواج، واجهت النساء من ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية، اللاتي تبرأت منهن أسرهن، وصمة عار اجتماعية حادة.

لم ترد تقارير حول اتخاذ إجراءات رسمية لاستجواب أو معاقبة أولئك الذين يتواطؤون في الانتهاكات المتعلقة بذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر والمخنثين أو التمييز ضدهم.

وصمة العار الاجتماعية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

كشفت الجمعية السودانية لضحايا فيروس نقص المناعة المكتسبة في شهر آب/أغسطس 2015 أن هناك 3,443 شخصاً مصاباً بفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز في البلاد، بما فيهم 1693 رجلاً، و 1514 امرأة و 236 طفلاً. وذكرت المنظمة أنها سهلت مشاريع مدرة للدخل لتدعم أطفال الآباء والأمهات الحاملين لفيروس نقص المناعة المكتسبة والذين لم يكونوا قادرين على تحمل تكاليف المدرسة.

كان هناك تمييز مجتمعي ضد الأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. جعلت الطبيعة المحافظة للمجتمع مناقشة الجنس خارج إطار الزوجية والقضايا ذات الصلة أمراً صعباً، خاصة للنشطاء وأعضاء المجتمع الدولي الذين يعالجون هذه المواضيع.

الترويج لأعمال التمييز

ذُكر أن الحكومة والميليشيات التي تدعمها الحكومة والمجموعات المتمردة روجت للكراهية والتمييز، مستخدمة أساليب الدعاية المعتادة. وغالباً ما استخدمت الحكومة لغة مشحونة دينياً للإشارة إلى من يُشتبه في دعمهم للمناهضين للحكومة.

لم تتخذ الحكومة تدابير لمواجهة خطاب الكراهية.

القسم 7: حقوق العمال

أ. الحق في تكوين الجمعيات والانتساب إليها وفي التفاوض الجماعي

ينص القانون على أنه بإمكان موظفي الشركات التي تستخدم أكثر من 100 موظف تشكيل نقابات مستقلة والانضمام إليها، ويجوز للموظفين الآخرين الانضمام إلى نقابات حالية توجد بالقرب منهم. أنشأ القانون اتحاد نقابات عمال وطني واحد، يُستثنى من عضويته أفراد الشرطة والعسكريين وموظفو السجون والمستشارون القانونيون في وزارة العدل والقضاة. وفي بعض الحالات لم تكن العضوية في النقابات الدولية معترف بها رسمياً. كان الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، وهو اتحاد نقابات تسيطر عليه الحكومة ويشمل 18 نقابة عمال على مستوى الولايات و 22 نقابة صناعية، هو المظلة التنظيمية الرسمية الوحيدة للنقابات. في حين لم تكن هناك منظمات غير حكومية متخصصة في مناصرة حقوق العمال بشكل عام، كانت هناك "نقابات الظل" لمعظم المهن، وإن لم يكن معترف بها من قبل الحكومة. على سبيل المثال، اعترفت الحكومة فقط باتحاد الصحفيين السودانيين، الذي ضمت عضويته جميع الصحفيين، بما فيهم المتحدث الرسمي باسم سلاح الجو السوداني بالإضافة إلى مسؤولي رقابة الإعلام من جهاز الأمن والمخابرات الوطني. ومع ذلك، كان معظم الصحفيين المستقلين أعضاء في شبكة الصحفيين السودانيين غير المسجلة، والتي كانت تنظم أنشطة مناصرة الصحفيين.

يحرم القانون نقابات العمال من الاستقلالية في ممارسة الحق في التنظيم أو التفاوض الجماعي. يحدد القانون أهداف نقابات العمال وشروط تولي المناصب فيها ومجال النشاط الذي تمارسه، كما يحدد هيكلها التنظيمية والاتحادات التي تشكلها مع نقابات أخرى. كان المراجع العام الحكومي يتولى الإشراف على أموال النقابات لأنها تُعتبر أموالاً عامة. يمنح القانون الحق للنقابات في تنفيذ إضرابات قانونية. وكان لبعض النقابات لوائح تنظيمية تقيد حقها في الإضراب. يعتقد مراقبو العمالة أن بعضاً من هذه القيود الذاتية قد فرضت لمحاباة الحكومة. يحظر القانون على وجه التحديد الإضراب في القطاعات غير الأساسية، لكن يشترط على كل الإضرابات أن تحصل على موافقة مسبقة من الحكومة قبل الإضراب بعد استيفاء مجموعة من الشروط القانونية. كانت المحاكم العمالية المتخصصة تنتظر في النزاعات العمالية العادية، ولكن وزارة العمل كانت تتمتع بسلطة إحالة أي نزاع إلى التحكيم الإلزامي، كما يمكن إحالة النزاعات إلى التحكيم إن كان ذلك منصوصاً عليه في عقد العمل. لا يحظر القانون التمييز الذي يمارسه أرباب العمل ضد العمال المنتسبين للنقابات.

قيدت الحكومة حق الإضراب. يجوز للشرطة تفريق أي إضراب يتم بدون الموافقة الحكومية المسبقة. في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني 12 طبيبياً واستدعى ما

بين 30 إلى 37 طبيباً آخر شاركوا في إضراب لتحسين ظروف العمل ولتوفير الحماية والتدريب للأطباء. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر، تم الإفراج عن جميع الأطباء ما عدا طبيب واحد، ولم يدان أي منهم بارتكاب أي جريمة.

الخطوات البيروقراطية التي يفرضها القانون لحل النزاعات داخل الشركات قد تكون مطوّلة. بالإضافة لذلك، عند تقديم التماس إلى المحاكم للنظر في التظلمات العمالية، يمكن أن تتطوي جلسات المحكمة على الكثير من التأخير والتكاليف.

لم تطبق الحكومة القوانين السارية بصورة فعالة. لم يتم احترام الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها والحق في المفاوضات الجماعية (طالعوا القسم 1. هـ). وردت تقارير موثوقة أن الحكومة كانت عادة ما تتدخل في انتخابات الاتحادات المهنية والعمالية والطلابية للتأثير عليها.

وفقاً لاتحاد النقابات الدولي، قامت عناصر الشرطة وعناصر المخابرات في المناطق المنتجة للنفط، بالتواطؤ مع شركات النفط، بمراقبة أنشطة العمال عن كثب.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري. إلا أن الحكومة لم تطبق القانون بصورة فعالة. كانت الموارد وعمليات التفتيش وسبل الانتصاف غير كافية، كما أن العقوبات على المخالفات في شكل غرامات نادراً ما كانت تفرض، ولم تكن كافية لردع الانتهاكات. حدثت معظم المخالفات في قطاعي الزراعة والرعي. لقد ثبت أن تطبيق القانون كان صعباً في المناطق الريفية والمناطق التي تشهد نزاعات.

ذكرت الحكومة أنها حققت في حالات العمل القسري وقدمت المخالفين للمحاكمة، لكنها لم تجمع إحصائيات شاملة حول هذا الموضوع. زعم بعض المسؤولين الحكوميين أن العمل القسري تم القضاء عليه ونفوا التقارير التي تقول إن المواطنين شاركوا في هذه الممارسة.

استمر التجنيد القسري للأشخاص ضمن الجماعات المسلحة (طالعوا القسم 1. ز).

وردت تقارير أن بعض الأطفال كانوا منخرطين في العمالة القسرية، خاصة في قطاع التعدين غير الرسمي. ويعتقد أن بعض خدم المنازل عملن في ظروف العمل القسري أو بدون أجر. وكانت النساء اللاجئات عرضة بشكل خاص لانتهاكات حقوق العمال. يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الرابط التالي: www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

ينص الدستور الوطني المؤقت على أن الدولة تحمي حقوق الطفل كما هو منصوص عنه في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها البلد. ويعرّف القانون الأطفال بأنهم الأشخاص دون سن 18 عاماً، لكنه لا يحظر عمالة الأطفال بشكل صريح. وفقاً لقانون الطفل، فإن سن الثانية عشر هو السن الأدنى لقيام الطفل

بممارسة "عمل خفيف". كانت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل مسؤولة عن إنفاذ قوانين عمالة الأطفال.

يحظر القانون تشغيل اليافعين في الصناعات والوظائف الخطرة، وفي الوظائف التي تتطلب جهداً بدنياً كبيراً أو في النشاطات التي تضر بأخلاقهم. كما يحظر القانون أيضاً تشغيل اليافعين في الفترة ما بين الساعة 8 مساءً إلى 6 صباحاً، بالرغم من أن السلطات قد تعفي الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 16 سنة من هذا القيد. يعتبر تشغيل الأطفال دون سن 12 مخالفاً للقانون، إلا في مدارس الدولة للتدريب المهني وفي ورش العمل التدريبية وفي الوظائف التي تنفذ بموجب عقود التلمذة. ويستثنى أيضاً من هذه الأحكام العمل الذي يشرف عليه أفراد الأسرة والذي لا يشمل أفراداً خارج الأسرة، مثل المزارع العائلية.

يسمح القانون للقاصرين بالعمل لمدة سبع ساعات في اليوم تتخللها ساعة راحة مدفوعة الأجر. من غير القانوني إجبار القاصرين على العمل لأكثر من أربع ساعات متتالية، أو أن يعملوا ساعات إضافية، أو أن يعملوا خلال فترات الراحة الأسبوعية أو أيام العطل الرسمية. يحظر القانون على أرباب العمل إلغاء استحقاقات الإجازة السنوية أو تأجيلها أو تخفيضها. لم تنفذ الحكومة هذه القوانين بشكل دائم بسبب قلة الموارد لمراقبة مناطق العمل أو للتغلب على التواطؤ المجتمعي.

كانت عمالة الأطفال مشكلة خطيرة، لاسيما في القطاع الزراعي والرعي، حيث كانت هذه الممارسة شائعة. وحدثت معظم حالات عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي، وتشمل الوظائف المتواضعة التي تقتقر الحكومة للموارد اللازمة لمراقبتها بشكل شامل. كان الأطفال يمارسون أعمال تلميع الأحذية، وغسيل وتصلح السيارات، وجمع المخلفات الطبية وغيرها من المخلفات التي يمكن إعادة بيعها، والبيع في الشوارع، والتسول، والعمل الزراعي، والبناء، وغير ذلك من الأعمال المتواضعة. في كانون الثاني/يناير 2015 أفاد المجلس الوطني للطفولة أن 22 بالمائة من الأطفال في البلاد كانوا منخرطين في عمالة الأطفال، ومع حلول شهر آب/أغسطس، ظلت هذه النسبة عند حوالي 22 بالمائة.

راقبت منظمة العمل الدولية استخدام عمالة الأطفال القسرية في تعدين الذهب، وتلقت اليونيسيف تقارير لم يتم التحقق منها كشفت عن ظروف عمل خطيرة كان الأطفال يعملون فيها في تعدين الذهب، بما في ذلك ضرورة رفع الأحمال الثقيلة، والعمل في الليل وضمن أماكن ضيقة، والتعرض للزئبق ودرجات حرارة عالية. ووردت تقارير بأن أطفالاً لا تزيد أعمارهم عن 10 سنوات كانوا يستخدمون في التنقيب عن الذهب في أنحاء البلاد. وفقاً لعدة مصادر موثوقة، عمل آلاف الأطفال في حرفة تعدين الذهب في مختلف أنحاء البلاد، وعلى وجه الخصوص في ولايات نهر النيل، والنيل الأزرق، وغرب دارفور، وشمال دارفور، مما أدى إلى ترك أعداد كبيرة من الطلاب للدراسة.

وردت أيضاً تقارير عن استخدام الأطفال المجندين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، ولكن كان من الصعب التحقق من الأرقام. يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الرابط التالي: www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

د- التمييز في الوظائف والمهن

يحظر القانون واللوائح التمييز على أساس العرق، أو نوع الجنس، أو الإعاقة، أو الانتماء القبلي، أو اللغة، لكن القانون واللوائح لا يحميان الفئات وفقاً للميول الجنسية أو الهوية الجنسية، أو بسبب الإصابة بفيروس

نقص المناعة البشرية أو غيرها من الأمراض المعدية أو الرأي السياسي، أو المنشأ الاجتماعي أو القومي، أو العمر، أو الحالة الاجتماعية. تنطبق قوانين العمل على العمال المهاجرين الذين لديهم عقود قانونية، إلا أن العمال الأجانب الذين يُعتبرون مقيمين بصورة قانونية لا يتمتعون بالحماية القانونية إزاء سوء المعاملة والاستغلال.

لم تطبق الحكومة قوانين ولوائح العمل بشكل فعال، كما أن العقوبات على المخالفات في شكل غرامات نادراً ما كانت تفرض، ولم تكن كافية لردع الانتهاكات. حدث التمييز في التوظيف والمهن على أساس الجنس أو الدين أو الانتماء العرقي أو القبلي أو الحزبي. كثيراً ما اشتكت الأقليات العرقية من أن ممارسات التوظيف الحكومية كانت تميز ضدهم لصالح القبائل النهرية العربية من شمال السودان. وكان المهاجرون من إثيوبيا وإريتريا وغيرهم من اللاجئين أو المهاجرين يتعرضون لظروف عمل استغلالية. وردت تقارير تفيد بأن بعض اللاجئين والمهاجرين من النساء ممن كن يعملن كخادمت منازل أو بائعات شاي لم يحصلن على تعويضات لقاء عملهن، أو فُرض عليهن دفع ضريبة بيع الشاي "ضريبة الغلابة" إلى الشرطة، أو تم استغلالهن جنسياً أو الاتجار بهن. وبسبب وضعهم القانوني غير المؤكد، لم يبلغ الكثير من المهاجرين واللاجئين عن حالات التمييز أو الإساءة خشية السجن أو الترحيل.

لم يكن العمال المهاجرون وبعض الأقليات العرقية على دراية بحقوقهم القانونية، وعانوا من التمييز، ولم يتمكنوا بسهولة من الوصول إلى وسائل الانتصاف القضائية. أنشأت منظمة الهجرة الدولية مركزاً لاستقبال المهاجرين في الخرطوم اشتمل على ورش عمل حول حقوق العمال ومخاطر الهجرة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجر الشهري للعاملين في القطاع العام 425 جنية سوداني (64 دولار). عادة ما يضع المجلس الأعلى للأجور في وزارة شؤون مجلس الوزراء الحد الأدنى للأجور في القطاع العام. يتم تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية في القطاع الخاص بموجب اتفاقات بين كل صناعة في القطاع الخاص والمجلس الأعلى للأجور، وهي تختلف من صناعة لأخرى. لا يدفع المواطنون الذين تقل أجورهم الشهرية عن 700 جنية سوداني (105 دولار) ضريبة الدخل الشخصية. عاش ما يقدر بـ 46 بالمائة من المواطنين تحت خط الفقر المحدد بـ 12 جنية سوداني (1,80 دولار) في اليوم.

يحدد القانون ساعات العمل الأسبوعية بـ 40 ساعة (ثمانية ساعات في اليوم لمدة خمسة أيام، ولا تتضمن فترة استراحة مدتها ما بين 30 دقيقة إلى ساعة واحدة يومياً) على أن يكون يوماً الجمعة والسبت راحة. يجب ألا تزيد ساعات العمل الإضافي عن 12 ساعة في الأسبوع أو أربعة ساعات في اليوم الواحد، على الرغم من أن بعض الناس عملوا لساعات أطول من هذا في بعض الأحيان. ينص القانون على إجازة سنوية مدفوعة الأجر بعد سنة واحدة من العمل المتواصل كما ينص على إجازات مدفوعة مقابل العطل الرسمية بعد ثلاثة أشهر من العمل.

تحدد القوانين معايير الصحة والسلامة. يجب على أي شركة صناعية تستخدم ما بين 30 إلى 150 موظفاً أن يكون بها موظف سلامة صناعية. أما الشركات الأكبر فيُشترط أن تكون بها لجنة سلامة صناعية تضم أعضاء من العمال والإدارة، ويتعين على لجان وموظفي السلامة أن يبلغوا عن حوادث السلامة إلى وزارة العمل. كما يشترط القانون على أصحاب الشركات الصناعية أن يخبروا عمالهم بالمخاطر المهنية وأن يوفرُوا السبل للحماية ضد هذه المخاطر. كما يُشترط على الإدارة أيضاً أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال

من حوادث العمل والأمراض المهنية، ولكن القانون لا يعترف بحق العمال في الابتعاد عن ظروف العمل الخطيرة بدون فقدان الوظيفة. دُكر أن بعض الصناعات الثقيلة وعمليات التعدين الحرفي، وعلى وجه الخصوص مناجم استخراج الذهب، كانت تقتقر للوائح السلامة الكافية.

لا تنطبق قوانين السلامة على خدم المنازل؛ والعمال العرضيين؛ والعمال في القطاع الزراعي عدا عن العاملين في تشغيل وتصليح وصيانة الآلات الزراعية؛ ولا في الشركات التي تعالج أو تسوق المنتجات الزراعية، مثل محالج القطن أو مصانع منتجات الألبان؛ والوظائف المتعلقة بإدارة المشاريع الزراعية بما في ذلك الأعمال المكتبية، والمحاسبة، والتخزين، والبستنة، وتربية الماشية؛ وأفراد عائلة الموظف الذين يعيشون معه والذين يعتمدون عليه بشكل كامل أو جزئي في معيشتهم.

أفاد ممثلو الجاليات الأريترية والإثيوبية في الخرطوم أن المهاجرين غير المسجلين والمتواجدين في العاصمة خضعوا لظروف عمل مسيئة، كما ذكروا أن معظم العمال غير المسجلين لم يبلغوا عن الإساءات خوفاً من قيام السلطات بترحيلهم إلى اريتريا بسبب وضعهم غير القانوني.

كانت وزارة العمل التي تدير مكاتب ميدانية فرعية في أغلب المدن الرئيسية مسؤولة عن إنفاذ هذه المعايير. شملت أنواع مفتشي العمل أخصائيين في علاقات العمل، النزاعات العمالية، والصحة المهنية، وممارسات التوظيف، وقد عمل هؤلاء المفتشون على المستوى الوطني ومستوى الولايات على حد سواء.

لم يتم إنفاذ المعايير بشكل فعال. بالرغم من أن أرباب العمل احترموا بشكل عام الحد الأدنى للأجور في القطاع الرسمي، إلا أن الأجور في القطاع غير الرسمي يمكن أن تكون أقل بكثير من الحد الأدنى الرسمي للأجور. ولما كان الإنفاذ من قبل وزارة العمل ضئيلاً، ظلت ظروف العمل سيئة بشكل عام. كانت جهود التفتيش والإنفاذ ضئيلة بشكل عام في القطاعات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء.

اعتمدت أكثر من 10,000 امرأة على بيع الشاي في شوارع ولاية الخرطوم لتأمين سبل المعيشة بعد أن فروا من الصراع في دارفور والمنطقتين. ومن خلال نشاطها، واجهت السيدة عوضيه محمود السلطات الحكومية التي كانت عادة ما تصدر ممتلكات النساء وتفرض عليهن غرامة بسبب العمل بدون تصاريح. ورداً على ذلك، أنشأت السيدة عوضيه محمود التعاونية النسائية لبائعات الطعام والشاي في ولاية الخرطوم عام 1990، التي ساعدت على مناصرة التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي في السودان. وفي آذار/مارس، تلقت السيدة عوضيه محمود نتيجة لجهودها اعترافاً دولياً ومنحت جائزة من قبل حكومة أجنبية، وفي شهر أيار/مايو، من قبل مكتب نائب الرئيس. أفادت التعاونية بحدوث انخفاض ملحوظ في المضايقات ضد السيدات بائعات الشاي ومصادرة ممتلكاتهن في الأشهر التي تلت حصولها على الجائزة، مما سلط الضوء على وضع السيدات بائعات الشاي ورفع مستوى الوعي بالمضايقات التي يتعرضن لها من قبل السلطات. لكن مع حلول نهاية العام ذكرت وسائل الإعلام أن حوادث المضايقة ارتفعت إلى ما كانت عليه قبل حصول السيدة عوضيه على الجائزة.

كانت الانتهاكات المتعلقة بالأجور والعمل الإضافي ومعايير السلامة والصحة المهنية شائعة في القطاع الصناعي وقطاع العمل غير الرسمي، وخاصة في مجالي الزراعة والرعي. عادة ما واجه العمال المهاجرون الأجانب، واليافعون، والنساء ظروف عمل أكثر استغلالية. وفقاً لتقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية لعام 2012، عمل ما يقدر بنحو 60 بالمائة من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي، ولم تتوفر بيانات موثوقة حول الوفيات والحوادث في أماكن العمل.